



مجلس النواب

مجلس النواب

الدورة غير العادية الاولى لمجلس الامة التاسع

محضر الجلسة السابعة

المعقودة يوم الاربعاء ١٥ صفر ١٣٨٧ هـ الموافق ٢٤ ايار ١٩٦٧ م

(الجلد ١٢)

(رقم العدد ٧)

تَجَرُّدُكَ الْإِخْلَاقُ

محمدة

١٧٧

١٧٨

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة . (مرافقة)

٢ - تلاوة الاجازات والاعتبارات الواردة :-

* جراء بحث هنا خارج من جدول الاعمال : حول اعتقال الحملات الاعلامية .

مجلس النواب

مصحفة

١٧٨	أ - معذرة النائب السيد محمد سعيد اليونس
١٧٨	ب- معذرة النائب السيد سعود الفاخي
١٧٨	ج - معذرة النائب السيد جلال مرزوق
١٧٩	٣ - مبررات اللجنة المالية والاقتصادية :-
١٧٩	أ - قرار رقم (١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر اللجنة .
١٧٩	ب- قرار رقم (٢) بشأن ما يلي :-
١٧٩	١ - القانون المؤقت رقم (٥٣) لسنة ٦٦ المعدل لقانون تنظيم الميزانية العامة .
١٨١	٢ - القانون المؤقت رقم (٤٤) لسنة ٦٦ المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات
١٨٥	٣ - القانون المؤقت رقم (٨١) لسنة ٦٦ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية .
١٨٨	٤ - القانون المؤقت رقم (٤٧) لسنة ٦٦ المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي .
١٩٠	٤ - مقررات اللجنة القانونية :
١٩١	أ - قرار رقم (١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر اللجنة
١٩١	ب- قرار رقم (٢) بشأن النصاب القانوني للجنة
١٩١	ج - قرار رقم (٣) بشأن :-
١٩٨	١ - القانون المؤقت رقم (٧٣) لسنة ٩٦١-قانون معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في معان .
٢٠٠	٢ - القانون المؤقت رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦- قانون اعمار مدينة عمان .

(ووفقاً على هذه القوانين كما وردت من الحكومة وارسلت لمجلس الاعيان)

مصحفة

٢٠٤	٣ - القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦ - قانون معدل لقانون ضباط التعزيز
٢٠٧	٤ - القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦ - المعدل لقانون وقاية الصيد
٢٠٩	القانون المؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ - المعدل لقانون وقاية الصيد
٢١٣	٦ - القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة .
٢١٥	٧ - القانون المؤقت (٤٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاحصاءات العامة .
٢١٩	٨ - القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الدفاع المدني
٢٢١	٩ - القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التقاعد العسكري
٢٢٥	١٠ - القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة
٢٢٧	١١ - القانون المؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاحوال المدنية .
٢٢٩	١٢ - القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية
٢٣١	١٣ - القانون المؤقت رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦ قانون الجيش العربي
٢٣٣	١٤ - القانون المؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ قانون متحف الآثار الفلسطيني
٢٣٣	١٥ - القانون المؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني
٢٣٩	١٦ - القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه .
٢٤١	١٧ - القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون
٢٤٣	١٨ - القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التربية والتعليم
٢٤٣	١٩ - القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون وزارة شؤون الاجتاهية

(ووفقاً على هذه القوانين كما وردت من الحكومة وارسلت لمجلس الاعيان)

تكملة اجتهاد العمل

صحيفة

- ٢٠- القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري
- ٢١- القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون المسكرات
- ٢٢- القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٧ قانون حل بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان
- ٢٣- مشروع قانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٧ .
- ٢٤٤- قرار رقم (٤) بشأن :-
- ٢٤٧- ١ - القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية .
- ٢٤٨- ٢ - القانون المؤقت رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية
- ٢٥٠- ٣ - قرار رقم (٥) بشأن القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٦٥ قانون حظر تربية الماعز .
- ٢٥٦- ٤ - مقررات اللجنة الادارية :
- ٢٥٧- ١ - قرار رقم (١١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر للجنة
- ٢٦٨- ٢ - قرار (٢) بشأن بعض العرائض والشكاوي .
- ٢٧١- ٦ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر للجنة
- ٢٧٢- ٧ - قرار لجنة اللاجئين رقم (١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر للجنة
- ٢٧٣- ٨ - قرار لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة والمغتربين رقم (١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر للجنة
- ٢٧٤- ٩ - قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر للجنة
- ٢٧٥- ١٠ - قرار لجنة الزراعة رقم (١) بشأن انتخاب رئيس ومقرر للجنة
- ٢٧٦- ١١ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
- ٢٧٧- (لم يعين)



افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني : أعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :-

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعني الامين العام من تلاوته .

السيد الجعبري نائب الخليل :

معالي الرئيس

اقترح إيقاف الحملات الاذاعية لاننا الآن في حالة طوارئ وارجوا من النواب المحترمين أن يوافقوا على هذا الاقتراح .

السيد وزير المواصلات والسياحة :

معالي الرئيس

الواقع ان الحكومة اتخذت هذا الاجراء بالنسبة لتوقيف الحملات الاذاعية ، الا انه توجد ناحية مهمة جداً بالنسبة للحادث الذي وقع في الرمثا ، فنحن مضطرون ان نستمر بالنسبة لهذا الحادث فقط ، اما فيما يتعلق بتوقيف الاذاعات والمهايزات فكلها توقفت امس .

مجلس النواب

○○○○

محضر الجلسة

اجتمع المجلس عانا وبنصاب قانوني في الساعة العاشرة صباحاً من يوم الاربعاء الواقع في ٢٤/٥/٦٧ برئاسة معالي الدكتور قاسم الرماوي رئيس المجلس وبحضور امين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازه - السادة فضل السلقموني ، رزق البطاينة ، كامل عريقات ، امين عبيد ، رمضان حجة وعبد التادر الصالح .

وتغيب معتذراً - السادة محمد سعيد يونس ، جلال مرزوق ، سعود القاضي .

وتغيب بدون معذرة - السيدان عبد الوهاب المجالي ، عبد السلام العوري .

وحضر من الحكومة

معالي السيد عاكف الفايز وزير المواصلات والسياحة والآثار .

معالي السيد سمعان داود وزير البلدية

معالي السيد احمد الوزني وزير الداخلية للشؤون البلدية والتربية .

معالي السيد ذوقان الهنداوي وزير التربية والتعليم

معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الانشاء والتعمير .

معالي السيد مصباح الكاظمي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد عبد الحميد حجازي وزير النقل .

هكذا صحت العمل

الرئيس :

يا اخوان لدينا جدول اعمال طويل فارجوا ان
تتبد به ، فاذا كان لاحدكم اي بحث خسارح عن
جدول الاعمال فتحن على استعداد لضمه والبحث فيه .

السيد ملحيس نائب نابل :

معالي الرئيس

لي كلمة ايضا اذا سمحت .

الرئيس :

ارجو أن لا يكون بحثاً جديداً .

السيد ملحيس نائب نابل :

اعتقد ان هذا مهم مثل القوانين ، ناحية
خطيرة جداً .

الرئيس :

ربما ولكن وعدنا بان نسير في جدول الاعمال .

٢ - الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

تلى الاجازات والاعتذارات الواردة .

(أ)

الامين العام :

اعتذار مقدم من السيد محمد سعيد يونس

معالي رئيس مجلس النواب - عمان

لاسباب عائلية اعتذر عن حضور جلسة اليوم .

محمد سعيد يونس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتة ؟

الجميع : موافقون

(ب)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد سعود القاضي .

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو معذرتي عن حضور جلسة يوم الاربعاء

الواقع ١٩٦٧/٥/٢٤ لسبب اعمال اضطراريه .

نائب بدو الشبال

سعود القاضي

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتة ؟

الجميع : موافقون

(ج)

الامين العام :

وهذه معذرة من السيد جلال مرزوق قلاب .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

اعتذر عدم حضور انجاسة المتقدمة يوم

١٩٦٧/٥/٢٤ لسبب بعض الظروف الطارئة وشكرا .

واقبلوا فائق الاحترام ، ،

نائب لواء جرش - بني حسن

جلال مرزوق بن قلاب

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتة ؟

الجميع : موافقون

٣ - مقررات اللجنة المالية والاقتصادية

الرئيس :

والآن ليتفضل مقرر اللجنة المالية السيد خالد

الحاج حسن الى المنصة لتلاوة مقرراتها .

(أ)

المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس

النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩

وقررت ما يلي : -

(١) انتخاب معالي السيد سليم البخت (رئيسا)

(٢) انتخاب معالي السيد خالد الحاج حسن (مقررا)

(اخذ المجلس علما به)

(ب)

المقرر :

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس

النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣ برئاسة

رئيس اللجنة معالي السيد سليم البخت وحضور

مقرر اللجنة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور

كل من الاعضاء اصحاب المعالي والعطوفة والسعادة السادة

بشاره غصيب ، صديقي الجعبري ، سليمان ارشيد ،

موسى ابو الراغب ، سليمان القضاء ، عبد السلام

العوري ، عمران المعايطة ، رزق البطانية ، محمد

سعيد يونس .

وتفطرت في البرابن المرفقة التالية الخالصة الى
اللجنة المالية والاقتصادية . من قبل الخامس .

(١) قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦

(قانون معدل لقانون تنظيم المزايا العامة) .

(٢) قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦

مؤقت معدل لقانون رسوم طابع الواردات) .

(٣) قانون مؤقت رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦

(قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية) .

(٤) قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٦

مؤقت معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي) .

وبعد دراسة هذه القوانين ، والاطلاع على

الاسباب الموجبة ، قررت قبولها كما وردت من

الحكومة . وتوصي المجلس بالتزيم الموافقة على قرارها .

اللجنة المالية والاقتصادية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة المالية .

الجميع موافقون :

- ١ -

الرئيس :

اذن نبدأ بالقانون المؤقت رقم ٣٥ لسنة ٦٦

المعدل لقانون تنظيم المزايا العامة .

المقرر :

اتلوا الان التعديلات كما وردت من الحكومة

مكتبة
الأمين العام

اجراءات اللجنة المالية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالاصحاح الجديد	المادة المعدلة - الآن
انظر قرار اللجنة رقم (٢) البند (١)	ينص ما جاء في المادة (٤) من القانون الاصل ويستأنف صحة ما يلي : - المادة (٤) : - يؤلف مجلس استشاري من وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني وحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ونائب رئيس مجلس الاعمال لايدهاء رئيسه في تقدير الواردات والنفقات والرسوم والضرائب وبالسلمة العامة للميزانية .	نص المادة (٤) من القانون الاصل : - المادة (٤) : - يؤلف مجلس استشاري من وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني ورئيس ديوان المحاسبة ونائب رئيس مجلس الاعمال يدير رئيسه بالامور المتعلقة بالسياسة العامة للميزانية .

قانون مؤقت رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة

٥٥٥٥٥٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تنظيم الميزانية العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

٤ - « يؤلف مجلس استشاري من وزير المالية ووزير الاقتصاد الوطني وحافظ البنك المركزي ورئيس ديوان المحاسبة ونائب رئيس مجلس الاعمال لايدهاء رأيه في تقدير الواردات والنفقات والرسوم والضرائب وبالسلمة العامة للميزانية » .

- ٢ -

الرئيس :
القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات ، تقرأ التعديلات الواردة من الحكومة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذه التعديلات ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

اذن يتلى القانون مادة مادة كما ورد من الحكومة للموافقة عليه .

(ثبلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا نصه بالصيغة التي سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر .

الاسباب الموجبة

حيث ان المساده (٦ ب) من قانون البنك المركزي لسنة ١٩٥٩ تنص على تقديم البنك المركزي بالتوصيات الى الحكومة في السياسة المالية والاقتصادية ولما كانت موازنة الدولة وجه من اوجه السياسة المالية والاقتصادية في المملكة ، ولما كان قانون تنظيم الموازنة العامة رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٢ قد وضع قبل تأسيس البنك المركزي فلم يشمل تمثيل البنك في المجلس الاستشاري المؤلف بمقتضى القانون المشار اليه ، لذلك وضع هذا التعديل لتحقيق الغاية المذكورة .

تعدله لجنة العمل

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم طوابع الواردات

القرار :

المادة المعدلة من القانون الآن	المادة كما وردت من الحكومة بأصديها الجديدة	أجراءات اللجنة المالية بمجلس النواب
٢ - الشكايات	يعدل البند (٢) من الفقرة (٢) من جدول المرسوم رقم (١) الملحق بالقانون الأصلي بأضافة العبارة التالية بعد كلمة (الشكايات) الواردة فيه : والمسحوق على حسابات الشركات والمؤسسات العامة .	أنظر قرار اللجنة المالية رقم ٢ المؤرخ في ٣/٥/٦٧ البند (٢)
٢٣ و ٢٤ - ليس لها أصل في القانون الأصلي	يعدل جدول الاعتمادات رقم (٢) الملحق بالقانون الأصلي بأضافة الفقرتين التاليتين إلى آخره : ٢٣ - الشكايات الفردية المسحوقة على حسابات الأفراد لدى البنوك العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية . ٢٤ - شكايات المسافرين الصادرة في المملكة الأردنية الهاشمية أو خارجها .	

وجد هذا القانون تشجيع المواطنين على استعمال الشيكات الفردية وشيكات المسافرين .

السيد الفارس نائب نابلس :

والشركات ، لا لزوم للصاق الطوابع عليها ؟

المقرر

الشركات ملزمة بالصاق الطوابع .

الرئيس :

اقرأ القانون يا خالده بك .

المقرر :

التواين وزعت من مدة طويلة ومعالكم كنت نائباً سابقاً وتعلم ان هناك بعض التواين مؤلفة من مائتي مادة فاذا قرأت كل مادة وكل تعديل اعتقد . . .

الرئيس :

ليس كل مادة وكل تعديل .

المقرر :

المقروض بالنواب ان يقرءوا هذه المواد .

الرئيس :

اسمع لي ، قرار اللجنة معدل فيه مادة او مادتين .

المقرر :

قرار اللجنة بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة .

الرئيس :

هل هناك من يعترض ؟

المقرر :

من يعترض يتفضل .

الرئيس :

هل لأحد كلام .

السيد خميس نائب بيت لحم :

مولانا ، الطوابع على الشيكات لا تؤخر على موارد الدولة ، لماذا لا يكون القانون شامل بالاعتفاء لكل الشيكات ؟

السيد المنح نائب عمان :

نقطة نظامية يا معالي الرئيس .

التنضية لا يطلب من اي انسان ما هي التعديلات التي يريد ادخالها ، المجلس قرر احالة القوانين الى اللجنة المالية ، اما ان تقرر القانون كما ورد او انها تدخل تعديلات ، التصويت يجري على ما يطرأ من تعديل من قبل اللجنة المالية اما اذا اردت ونطلب من كل نائب من يريد ان يعدل . . . هذا امر لا يمكن ان ينهي قانوناً بيد هذا المجلس .

الرئيس :

يا اخوان ، احب ان احشد شيئاً ، المطروح للبحث هو قرار اللجنة ولما نقول من يجب ان يعدل قرار اللجنة او يعارضه فان البحث محصور في قرار اللجنة وقصداً نحن البحث في التعديل ، تعديل قرار اللجنة او معارضته ان قرار اللجنة يوصى بقبوله كما ورد من الحكومة ، قبل التصويت ، هناك لسواب يظهر انهم غير موافقين على قرار اللجنة او انهم يحبون تعديله ، نحب ان نسمع منهم .

هكذا منه الأول

الدكتور عبد النبي نائب الخليل :

نحن أعضاء في المجلس ولنا أعضاء في اللجنة المالية ولنا الحق في المناقشة .

الرئيس :

يا اخي نناقش ، نحن طرحنا على المناقشة .

السيد ابو الراغب نائب عمان :

معالي الرئيس

يا سيدي الموضوع بسيط جداً ، بالنسبة لقضية الطوابع التي تلصق على الشيكات ، العملية ان كثيراً من المواطنين عندهم مبالغ صغيرة مثل ٣٠ او ٥٠ دينارا ، الغاية من ذلك تشجيعهم لوضعها في البنك ، اذا كان كل مرة سيلصق طابعاً يتسر وينضل حفظ المبلغ في بيته ، تشجيعاً لاستثمار هذه الاموال في البنوك هذه الناحية فيها فائدة للبلد والمواطنين .

الرئيس :

يا اخوان من حق المجلس ان يناقش قرار اللجنة وفي النقاش ، سأعطي المجال لمن يسوافق او يعارض ثم نصوت على اي رأي سواء بالتعديل او المعارض رئيس اللجنة له الحق في الكلام كل وقت ، تفضل .

السيد البخيت نائب عمان ورئيس اللجنة المالية :

الواقع كما تفضل معالي الاخ ، القضية نقطة نظام ويتوجب علينا في هذا المجلس ان نتقيد بالنظام هذا القانون له اصل واصل القانون اقرته السلطة التشريعية واصبح نافذ المفعول ، الآن التعديل جاء في مادة معينة في هذا القانون ، طبعاً او من الطبيعي لكل نائب الحق وكل الحق ان يبين رأيه بصراحة وبوضوح بالنسبة للتعديل الذي ورد بقرار اللجنة المالية فأني نائب له ملاحظة في الموضوع عليه ان يبين رأيه

وبعد ما يوضع رأيه بالتصويت فاذا اقر المجلس التعديل كان به والاسار في القانون .

الرئيس :

هنا ما قلناه ونحن حريصون عليه الآن قرار اللجنة عرض من يجب ان يناقش القرار معدلاً او معارضاً يرفع يده .

(اصوات : موافقين على القرار)

الرئيس :

أذن هل يوافق المجلس على التماسون بالشكل الذي وافقت عليه اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالشكل الذي وافق عليه وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

بما ان اعضاء الشيكات الفردية مسن رسوم الطوابع سيؤدي الى النتائج التالية . -

١ - اجتذاب وتشجيع المواطنين على التعامل مع البنوك المحلية .

٢ - اشاعة العادات المصرفية الحميدة بين المواطنين وزيادة استعمال الشيكات في مدفوعاتهم .

٣ - احترام الشيك كوسيلة دفع لها نفس المقام الذي يتمتع به النقد من حيث الثقة به .

٤ - زيادة حجم الودائع النقدية في البنوك المحلية وتشجيع الادخار .

٥ - تقليص كمية النقد المتداول وتوفير نفقات طباعته واتلافه .

فقد وجد من المصلحة العامة وضع هذا القانون المعدل .

قانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٦

لأنون مؤقت معدل لقانون رسوم طوابع الواردات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رسوم طوابع الواردات لسنة ١٩٦٦ وبقراً مع القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل البند (٢) من الفقرة (٢) من جدول الرسوم رقم ١ الملحق بالقانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة الشيكات الواردة فيه . - « المسحوبة على حسابات الشركات والمؤسسات العامة »

المادة ٣ - يعدل جدول الاعفاءات رقم (٢) الملحق بالقانون الاصلي باضافة الفقرتين التاليتين الى آخره . -

٢٣ - الشيكات الفردية المسحوبة على حسابات لافراد لدى البنوك العاملة في المملكة الاردنية الهاشمية .

٢٤ - شيكات المسافرين الصادرة في المملكة الاردنية الهاشمية او خارجها .

- ٣ -

الرئيس :

القانون المؤقت رقم ٨١ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية تقرأ التعديلات الواردة من الحكومة .

المقرر :

القانون وضع للحد من المركزية وتشجيعاً للامركزية وتسهيلاً لخدمة المواطنين بتقليل اللجان بحيث ان المحافظ اعطى سلطات تساعد المواطنين على حل مشاكلهم بسرعة .

الرئيس :

يقرأ يا خالد بك .

المقرر :

تقرأ يا سيدي .

السيد وزير المواصلات والسياحة :

معالي الرئيس

نرجو معالي المقرر ان يقرأ قرار اللجنة او التعديل يقرأ المادة الاصلية والتعديل فقط .

المقرر :

قرار اللجنة بالموافقة على القانون ، هذا هو قرار اللجنة سأقرأ القانون .

السيد وزير المواصلات والسياحة :

يقرأ القانون والتعديل ، ليس بالنسبة لهذا القانون .

المقرر :

لا تعديل عليه لو كان في قرار اللجنة اي تعديل كان يجب قراءته ، قلت في البداية ان اللجنة المالية بعد ان اطلعت على القانون ٨١ قررت قبوله كما ورد من الحكومة ، هل لاحد أي اعتراض .

الاستاذ جمو نائب عمان :

العرف او النظام المقرر عليه ان يقرأ المادة الاصلية ثم يقرأ المادة المعدلة ، حتى ياخذ المجلس فترة من المادة الاصلية والمادة المعدلة ، ثم يتلو قرار اللجنة .

الرئيس :

يا اخوان انا رأيت ان تقرأ التعديل الذي قدمته الحكومة وقرار اللجنة بالموافقة على التعديل .

لجنة المالية

القرار : ملخصات حول القانون المؤقت رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة كما وردت من المجلس
تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي : ١ - يشطب ما جاء فيها تعريفاً لعبارة : (الحاكم الاداري والايعازية عنه بما يلي : - المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضى الحال ، ب- يشطب كلمة (اللجنة) وتعريفها . المادة ٣ - تحذف كلمة (اللجنة) وعبرة (رئيس اللجنة) حيث وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (الحاكم الاداري)	٢ - تبقى كلمة (الحاكم الاداري) أكبر موظف اداري في المحافظة والى القضاء . وتبقى كلمة (اللجنة) لجنة تحصيل الاموال الاميرية .
تعديل المادة (٨) من القانون الاصيل على الوجه التالي : ١ - يستعاض عن كلمة (تقدم) الواردة في الفقرة (ب) بكلمة (يتم) ب- يشطب ما جاء في الفقرة (د) ويستعاض عنه بما يلي : - تجري المزايدة بحضور أحد الموظفين الذين يتبعهم الحاكم الاداري لمدة العايدة ، أما اذا اجريت خارج مركز الحاكم الاداري فيجوز المذكور شخصين من الهيئة الاختيارية . وقد مان مقامه وتجري المزايدة بحضورها وعند انتهائها ينظم الجاني محضراً يوقعه هو والشخصين اللذين تضاف الى القانون الاصيل المادة الجديدة التالية بعد المادة (١٤) منه مباشرة برقم (١٥) ويصادق برقم المواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩) لتصبح (١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠) : المادة (١٥) : يستعاض بالحكم الاداري بسلالة الموظفين المختصين في مقتضىه قبل اصدار قراره .	نص الفقرتين (ب) و (د) من المادة (٨) : ب- يجوز للجنة ان تقدم مدة الاسبوع المذكورة في الفقرة السابقة عندما تستعوض ذلك بناء على سبب معقول ابدي لها . ١ - تجري المزايدة بحضور أحد أعضاء اللجنة أما اذا اجريت خارج مركز القاطعة ولم يكن في استطاعة أي من أعضاء اللجنة ان يكون حاضراً فيجوز الجاني شخصين من الهيئة الاختيارية تقوم مقام ذلك القصر ويجوز للرئيسة بحضورها وعند انتهائها ينظم الجاني محضراً يوقع موقعاً منه ومن الشخصين اللذين .
١٥ - ليس كما اصل بالقانون الاصيل	

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٧/٥/٣ البند (٣)

السيد البخت نائب عثمان ورئيس اللجنة المالية

في ما يتعلق في تعديل المادة الثامنة - ب -
(يجوز للجنة ان تقدم مدة الاسبوع المذكورة في الفقرة السابقة عندما تستعوض ذلك بناء على سبب معقول ابدي لها) فلما عدلت المادة الثامنة ، تعديل الحكومة ، غير او استبدل كلمة (تقدم) ب (يتمدد) لان الصلاحية أصبحت للحاكم الاداري ولكن سمي عن واضع التعديل ان يعدل كلمة فيدلا من (تستعوض) الاصح (يستعوض) وبسلا من (ابدي لها) (ابدي له) .

الرئيس :

صح ، هذا شغل اللجنة المالية التي برأسها معاليكم .

المقرر :

أنا قرأتها هكذا رأساً .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

الجميع : موافقون

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون بالصيغة التي اقترتها اللجنة مع التعديل الاخير ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع بها الى مجلس الاعيان المقرر) .

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل بناء على توصية خبراء الادارة الذين قاموا بدراسة اوضاع وزارة الداخلية واوصوا بالغاء عدد من اللجان المشككة في الخافطات بحيث يشترط الحاكم الاداري بالصلاحيات المخولة لتلك اللجان وذلك لتنظيم وتسهيل الاجراءات اللازمة .

فانون مؤقت رقم (٨١) لسنة ١٩٦٦
قانون تعديل لقانون تحصيل الاموال الاميرية

=====

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون تحصيل الاموال الاميرية لسنة ١٩٦٦) ويؤثر مع القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيها يلى بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل على الوجه التالي : -

أ - يشطب ما جاء فيها تعريفاً لعبارة (الحاكم الاداري) والاستعاضة عنه بما يلي : -

و المحافظ او المتصرف او مدير القضاء حسب مقتضى الحال .

ب - يشطب كلمة (اللجنة) وتعريفها .

المادة ٣ - تحذف كلمة (اللجنة) وعبرة (رئيس اللجنة) حيث وردت في القانون الاصيل ويستعاض عنها بعبارة (الحاكم الاداري) .

مكتبة امينة الاصول

المادة ٤ - تعدل المادة الثامنة من القانون
الاصلي على الوجه التالي : -

أ - يستعاض عن كلمة (تمتد) بكلمة (يمدد)
وعن كلمة (تستصوب) بكلمة (يستصوب) وعن
كلمة (لها) بكلمة (له) الواردة جميعها في الفقرة
(ب) .

ب - يشطب مساجء في الفقرة (هـ)
ويستعاض عنه بما يلي : -

« تجري الزايدة بحضور احد الموظفين الذين
يتسلمهم الحاكم الاداري لهذه الغاية ، اما اذا اجريت
خارج مركز الحاكم الاداري فيعين المذكور شخصين
من الهيئة الاختيارية يقومان مقامه ويجري الزايدة
بحضورهما وعند انتهائها ينظم الجاني محضراً يوقعه
هو والشخصين المعينين » .

المادة ٥ - تضاف الى القانون الاصلي المادة
الجديدة التالية بعد المادة (١٤) منه مباشرة برقم

(١٥) ويعاد ترقيم المواد (١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨)
لتصبح (١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩) .

المادة ١٥ :

يسترشد الحاكم الاداري باراء الموظفين
المختصين في منطقته قبل اصدار قراره .

- ٤ -

الرئيس :

القانون الموقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون
رسوم تسجيل الاراضي ، تقرأ التعديلات الواردة
من الحكومة .

القرار : ملحوظات مجلس النواب فقط حول القانون المؤقت رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

انظر قرار اللجنة المالية رقم (٢) المؤرخ في ١٩٦٧/٥/٣ البند (٤) .

المادة ١٥	اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب
تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة الناحية الواردة في نهاية تعريف عبارة (امور التسجيل) الواردة فيها : - او اي موظف من موظفي دائرة الاراضي والمساحة مفوض من قبل المدير خطياً للقيام باعمال امور التسجيل .	تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (١٣) - ١٣ - اذا ظهر مساحاً يحمل المدير على الاعتقاد بأن معاملة تسجيل الارض صورية او هي بأسماء مستعارة يقصد التحايل على القانون ، جاز له ان يأمر بإيقافها الى حين صدور قرار من مجلس الوزراء بشأنها .
نص المادة (٣) من القانون الاصلي تبقى كلمة (مساحات التسجيل) مأمون تسجيل الاراضي سواء في الاول او الثاني او الناحية .	ليس لها اصل في القانون الاصلي

مجلس النواب

المقرر : (متابعاً)

الغاية من هذا التعديل ان مأمور التسجيل كثيراً ما يخرج خارج دائرته فتسهل الخدمة المواطنين اعطي الحق للمدير ان ينتدب موظفاً آخر بدلاً من مأمور التسجيل لاعفاء المعاملات الخارجية .

والمادة الاخرى وضعت لمنع الاحتيال .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما تلاه المقرر ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون كما ورد من الحكومة وبالصفة التي اقراها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

١ - ان حفظ العمل في دوائر التسجيل وغيايب مأموري التسجيل في كثير من الاحيان عن مركز الدائرة باعمال الكشف والتحقيق يقضي بتأمين سير العمل ، وذلك بتفويض من يقوم باجراء معاملات التسجيل واستماع تقرير المتعاقدين في حالي الغياب وحفظ العمل .

٢ - ان بعض معاملات التسجيل تجري باسماء مستعارة لمصلحة اشخاص طبيعيين او معنويين وتقضي المصلحة بدم السير في مثل هذه المعاملات الامر الذي ادى الى وضع هذا القانون المعدل .

قانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون رسوم تسجيل الاراضي لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد كلمة الناحية الواردة في نهاية تعريف عبارة (مأمور التسجيل) الواردة فيها : - « او اي موظف من موظفي دائرة الاراضي والمساحة مفوض من قبل المدير خطياً للقيام باعمال مأمور التسجيل » .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها برقم (١٣) : - « ١٣ - اذا ظهر ما يحمل المدير على الاعتقاد بان معاملة تسجيل الارض صورية او هي باسماء مستعارة بقصد التحايل على القانون ، يجاز له ان يأمر بايقافها الى حين صدور قرار مجلس الوزراء بشأنها » .

٤ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس :

تتل مقررات اللجنة القانونية وارجلو من السيد سليمان القضاة التفضل الى المنصة لاجل ذلك .

(أ)

قرار رقم (١)

المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ ، وقررت ما يلي :-

(١) انتخاب معالي السيد رياض المنلح رئيساً للجنة .

(٢) انتخاب عطوفة السيد سليمان القضاة مقررراً للجنة .

« اخذ المجلس علماً به »

(ج)

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٣ برئاسة رئيس اللجنة معالي السيد رياض المنلح وحضور عطوفة المقرر السيد سليمان القضاة وحضور الاعضاء اصحاب المعالي والعطوفة والقضية والسعادة السادة : - سليم البخيت ، بشارة غصيب ، خالد الحاج حسن ، سبابا المكشة ، يعقوب معمر ، الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحسيني ، أميل الغوري ، عيسى عقل .

ونظرت في مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة المحالة عليها ، وبعد دراستها وتدقيقها قررت توصية المجلس الكريم بقبول القوانين التالية كما وردت من الحكومة ، وهي : -

(١) القانون المؤقت رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ - قانون معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز المدسوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان .

(٢) القانون المؤقت رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٦ - قانون اعمار مدينة معان

(٣) القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦ - قانون معدل لقانون ضباط التعزير

(٤) القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦ - المعدل لقانون وقاية الصيد

(٥) القانون المؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦ - المعدل لقانون وقاية الصيد

(ب)

قرار رقم (٢)

المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بكامل أعضائها بتاريخ ١٩٦٧/٥/٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المنلح وعطوفة المقرر السيد سليمان القضاة . وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة ، سبابا المكشة ، أميل الغوري ، عيسى عقل ، يعقوب معمر ، بشارة غصيب ، محي الدين الحسيني ، خالد الحاج حسن ، سليم البخيت ، الشيخ عبد الباقي جمو . زق البطاينة ، وقررت اللجنة أن يكون النصاب القانوني لحضور اللجنة هو النصف زائد واحد .

اللجنة القانونية

« اخذ المجلس علماً به »

لجنة صبة الأول

- (٦) القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦ - المعدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة.
- (٧) القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاحصاءات العامة
- (٨) القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الدفاع المدني
- (٩) القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التقاعد العسكري
- (١٠) القانون المؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة
- (١١) القانون المؤقت رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاحوال المدنية
- (١٢) القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون أصول المحاكمات الجزائية
- (١٣) القانون المؤقت رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦ قانون الجيش العربي
- (١٤) القانون المؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ قانون متحف الآثار الفلسطيني
- (١٥) القانون المؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني
- (١٦) القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون تسوية الاراضي والمياه
- (١٧) القانون المؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون جمعيات التعاون
- (١٨) القانون المؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التربية والتعليم
- (١٩) القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية
- (٢٠) القانون المؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون التقاعد العسكري
- (٢١) القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون المسكرات
- (٢٢) القانون المؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٧ قانون حل بنك الانشاء الاردني الحدود الضمان
- (٢٣) مشروع قانون معهد الادارة لسنة ١٩٦٧

المقرر : (متابعا)

هذه القوانين وافقت عليها اللجنة كما جاءت من الحكومة واعضاء المجلس الكريم اطعموا عليها . ولم ندخل عليها اية تعديلات .

الرئيس :

يا اخوان نحن امام وضعين اما أن نصوت على قرار اللجنة كما جاء او ان نبحث في التعديلات الحاصلة ، نصوت على هذا وما يوافق عليه المجلس اذا مستعد ان التزم به بقطع النظر عما ورد في النظام .

السيد العوران نائب الطفيلة :

تنقيد في النظام . اللجنة قدمت قراراتها وقراراتها تتلى في المجلس اما أن نقرها او لا نقرها .

الرئيس : بالخط .

المقرر :

اذا كان هناك تعديل مخالف نحن على استعداد لان نناقشه .

السيد العظم نائب معان :

القوانين - كما يلاحظ - مقدمة لنا على نوعين نوع معدل لقانون سابق وهذا كما تفصل الاخ ابو لؤي اما ان نقبل القانون السابق الذي اقره مجلس سابق او ان نقبل التعديل الذي تراه اللجنة القانونية ، ليس لنا خيار لانه قانون متخذ به قرار سابق او الرأي المعدل لكن هناك قوانين ليست قوانين معدلة ، قانون جديد ، قد نقبل القانون كله وقد نقبل جزءاً وقد نعدل فيه ، فهناك صنفان من القوانين .

الناحية الثانية ، نلاحظ انه قدم لنا مجموعة كبيرة من القوانين اوجدت شيئاً من البلبلة في اذهاننا عندما كشف بقوانين في الصفحة الثالثة منه واحد الى ثلاثة وعشرين وفي ورقة اخرى او كشف آخر صفحة برقم ٧ من ١-٢٦ . فقسم عنده مجموعة وقسم عنده مجموعة اخرى فلا ادري كيف يمكن تقديم هذه القوانين حتى ندرسها فأرجو ان يكون هناك تماثل بين اللجنة القانونية وبيننا بأن تبينها باستمرار وبالتالي القوانين التي سندرسها حتى نستعملها ، الان عندنا مجموعة القوانين كلها دفعة واحدة .

المقرر .

رداً على ملاحظات السيد الاخ يوسف ، الواقع ان القوانين تحال الى اللجنة القانونية وينفس الوقت توزع على اعضاء المجلس الكريم ، طبيعي ومن المفروض ان اعضاء المجلس يتطلعون على هذه القوانين تباعاً ، فضلاً عن ان قرارات اللجنة توزع بموجب جدول اعمال قبل مدة سابقة ووزع هذا في جلسة سابقة وأرجو ان تتمكن الحكومة وبعض الزملاء الذين لم يطلعوا على جدول الاعمال من دراسة هذه القوانين فعندما تقرر اللجنة الموافقة على مشروع قانون او

قانون مؤقت كما ورد من الحكومة - وعلى الاسباب لموجة - فهذه الامور مندروسة من قبل النائب بل من كل نائب فاذا جاءت اللجنة برأي معاكس مندها تطرح الموضوع للتصويت ، عادة قرار اللجنة هو الذي يطرح للتصويت ، اذا كان هناك رأياً مخالفاً لقرار اللجنة يستطيع اي عضو من الاعضاء الترام ان يقدم اقتراحاً معدلاً يطرح بالتصويت ، فلا لزوم برأي لقراءة كافة القوانين لأن هذه عملية تطول كثيراً .

الرئيس :

يا اخوان كل واحد له دوره في الكلام تفضل يا وحيد بك .

السيد العوران نائب الطفيلة :

ما تفضل به الزميل الاستاذ يوسف العظم واد ، انما رجاء من اللجنة القانونية حتى لا تتسع البلبلة بالنسبة لكثرة القوانين او مشاريع القوانين التي هي امام كل نائب او لدى كل نائب ان - كنوصية - تكرر اللجنة القانونية بتوزيع قراراتها على اعضاء المجلس لكي يرجعوا الى القوانين الموجودة لديهم - م لدراستها .

الرئيس :

النظام الداخلي ينص على وجوب وصول مشروع القانون الى العضو قبل اربع وعشرين ساعة من الموعد .

المقرر :

اذا كان اقتراح مخالف لقرار اللجنة نطرح القرار المخالف .

هكذا صحت العمل

السيد المعايطة نائب الكرك :

اللجنة اتبعت في هذه الدورة نظاماً ممتازاً ، القوانين التي تدرسها توضع بجدول أعمال لها وتم تقبل درسا القانون الفلاني والفلاني . فالنائب الذي عنده القوانين ينتبه لهذه القوانين التي درسها ويناقش ولذلك انني على كلام السيد يوسف العظم .

الرئيس :

الكلمة الآن لمعالي رئيس اللجنة للرد .

السيد المفلح نائب عمان ورئيس اللجنة القانونية :

الملاحظة التي ابداهها الاخ السيد يوسف العظم واثني عليها الاخ الزميل السيد عمران المعايطة ، جدول الاعمال المرسل يحتوي ما قرره اللجنة وما ينوي ان يراه المجلس ، ولذلك وزع هذا الجدول قبل خمسة عشر يوما وعلى كل نائب ان يسقرا ما ورد اليه لان القوانين موزعة على المجلس عند احالتها من قبل المجلس على اللجنة القانونية . ولذلك الطريقة هي هي ، الطريقة التي اتبعتها اللجنة القانونية والطريقة التي اتبعتها اللجنة المالية هي نفس الطريقة وهذا حق ليس من حق اللجنة المالية بل حق تنظيمي لرئيس المجلس ولم يكن اللجنة القانونية .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

ياسيدي ، يظهر لنا انفسا امام امرين ، الامر الاول ، هل يتلى القانون بكامله من قبل المقرر في اي لجنة للمجلس ، او يتلى قرار اللجنة ويترك للمجلس اذا كانت له اية ملاحظة على اي مسادة يثيرها ويناقش في موضوعها ، الامر الاول هنا في هذا المجلس منذ اربعة سنوات ، كانت القرارات تأتي وتتل من قبل مقرر اللجنة حول القانون باكله لانه المفروض ان هذا القانون كما هو موزع على اللجنة

القانونية موزع ايضا على النائب بالاضافة الى ذلك كما تنفضل الاخ سليمان ومعالي رئيس اللجنة ان هذه القوانين توزع من قبل المجلس على اعضاء مجلس النواب والذي يقرر وضع هذه القوانين على جدول الاعمال ليس اللجنة القانونية بل رئيس المجلس فعندئذ رئيس المجلس يضع كية القوانين التي يرى انها مناسبة وكافية للجنة ، فلذلك ارى انه من الافضل والاسلم على ان المقرر يتلو قرار اللجنة وعلى المجلس اذا رأى مناقشة اية مادة من هذه القوانين حق قانوني طبيعي لكل نائب ان يناقش اية مادة يريدتها اما قراءة القوانين بكاملها تأخذ وقتاً طويلاً .

الرئيس :

الواقع لا اجتهد في مورد النص ، في النظام الداخلي تحديد لهذا الموضوع بالذات ، المادة ٤٤ تقول :

« بعد ان يوزع تقرير اللجنة على الاعضاء على الوجه المبين في المادة ٣٥ يعين المجلس يوما للمذاكرة في مواده وفي اليوم المدين المذكور تجري للمذاكرة في مواد مشروع القانون كل مادة بمفردها مع اي تعديل مقترح ادخله عليها سواء قبل او اثناء المناقشة ، ويجب ان يرجع الى رأي الاكثرية في الاقتراح على قبول او رفض كل مادة من المواد المذكورة والتعديل المقترح »

هذا النص ملزمون به بموجب النظام الداخلي ولكن اذا اردتم - تسهيلات للعمل - لاننا امام عدد كبير من القوانين ، اذا اردتم ، وهذا يعود اليكم ، تجري التصويت عليه ، قرار اللجنة يطرح كما هو لوحده ثم يناقش قرار اللجنة فاذا كانت هناك معارضة له نعطي فرصته للمعارضين لمناقشته ثم لمؤيدي قرار اللجنة ونكتفي به ، اذا اردتم هذا فالرأي لكم .

وزير المواصلات والسياحة :

حلا للاشكال اذا سمحتم ، الواقع كما فهمت من بعض الاخوان النواب ان التواين التي وردت في هذه الجلسة نحو من ٢٣ قانونا ، اللجان تدرس القوانين وترفع قراراتها لرئيس المجلس ، فالرجاء الى رئاسة المجلس بدلا من ان تضع ٢٣ قانون في جلسة واحدة ان تقسمها الى قسمين او اكثر حتى يتسنى للنائب دراسة هذه القوانين ويعطي رأيه بها .

(اصوات ثنائية)

الرئيس :

يا اخوان اولاً امام هذا المجلس مائة وعشرين قانونا متاخرا او اكثر ، اذا وضعت للدراسة خمسة قوانين فقط فعني ذلك اننا مضطرون للاجتماع يوميا ولمدة شهرين والان اللجنة انجزت ٢٣ قانونا ، كلها لم تسمعها لكانت تعادل قانونا واحدا ، كلها عبارة عن مادة واحدة ، وطالما يعطي رأي اللجنة قبل اربع وعشرين ساعة للنائب وبما ان القانون المعدل والقوانين الاصلية لديكم فاذا اراد النائب ان يطلع على القانون الاصيل فبإمكانه ذلك ولديه فرصة كبيرة واذا اراد ان يطلع على التعديل الذي اقترحتة الحكومة فله فرصة كبيرة بما في ذلك الاسباب الموجبة للتعديل ، واذا اراد ان يطلع على قرار اللجنة فقرار اللجنة موزع ايضا ونحن لا نقدم قرار اللجنة في نفس يوم الاجتماع ، بل موزع قبل او يمكنه ان يكون رأيه وعندما ياتي الى المجلس يمكنه ان يناقش اما اذا كنا نريد ان نسير على الطريق الطويل فهذا يعني ان المجلس سيعمل ليلا نهارا وقد لا ينهي ما عليه من واجبات الان نهي النقاش ، نحن الان امام قرارات اللجنة هل يود المجلس ان يطرح هذه القرارات كما وردت وتناقش ومن يود ان يعارضها نعطيها الفرصة

للمعارضة وايضا لمؤيدي قرار اللجنة ويخبري البحث والنقاش واذا لم تكن هناك اية معارضة تنبل بها كما هي .

السيد العوران نائب الطفيلة :

حلا للاشكال نشكر اللجنة النابوية على دراستها واخذنا في الحل السريع . انا اطلب منها المزيد . ولكن كل ما في الامر نرجو من اللجنة ان تودع قراراتها الى السكرتارية كما واننا نرجو من السكرتارية ان تسارع في ارسال هذه القرارات الى الاعضاء قبل الجلسة يومين او ثلاثة .

(ضجعة)

الرئيس :

انا افهم ان يتلى هذا الكلام ولم تكن هذه القوانين وصلت لكل عضو قبل عشرة ايام ، نحن حريصون ان نوصل كل القوانين في حينه ولا يمكن ان نبحت في اي قانون ما لم يكن قد ارسل للنواب قبل مدة كافية حتى اكثر من المدة التي ينص عليها النظام ، الآن عندنا اقتراح لا ادري ما رأيكم فيه لان القوانين كثيرة وكلها مادة مادة ، الان عندنا ٢٣ قانون بقرار اللجنة القانونية هل نبحتها واحدا واحدا .

السيد الفارس نائب نابلس :

ياسيدي اللجنة القانونية منبقة عن مجلس النواب وهي ذات اختصاص في هذا الموضوع ، واتسع الامر للقوانين وزعت ليس في هذه السنة فحسب بل لدى غالبية النواب ودرسوها وباستطاعة كل نائب ان يرى كل ما يهمه امره او اي مادة ويأتي الى اللجنة القانونية ويندريها معها ويقول رأيه كلما وكذا ، والقوانين اذا اردنا ان نناقشها ككل مادة

هكذا صحت الأصل

وكل قانون انا أحد الناس لست قانونياً ولكن كل أعضاء اللجنة قانونيين وفوي اختصاص . لذلك اذا دع الموضوع ماشي كما كان .

السيد غصيب نائب السلط :

ما هي المدة التي يريد ان يريها النائب ؟

الرئيس :

النظام الداخلي ينص على اربع وعشرين ساعة قبل موعد الجلسة .

السيد العكشه نائب الكرك :

يا مولانا ، القضية بسيطة جداً ، بعد أن تلي قرار اللجنة اصبح معاليكم بحسب النظام ان يذكر كل قانون بقانونه ويسأل المجلس عما اذا كان لأحد الاخوان رأي فيه عندئذ يناقش .

الرئيس : صح .

الاستاذ جمو نائب عمان :

نحن نقصنا في هذا المجلس النظام وهذا غير موجود مع الاسف ، مضى وقت طويل وانا رافع يدي لذلك في الدرجة الاولى كل من يرفع يده يكتب اسمه وتمطى له الكلمة بدوره .

الرئيس :

... اسمح لي ، اريد ان ارد على هذه الكلمة ...

الاستاذ جمو نائب عمان :

... يمكن لمعاليك ان تجاوبني لما اكل ، هذا المجلس ليس مسؤولاً عن كثرة القوانين المؤقتة المسؤولين استكمالية التي وضعت هذه القوانين بشهر واحد

والمجلس عليه ان يتحمل - لا بأس ان يتحمل هذا الخطأ - وأن يدرس هذه القوانين وان يناقشها مادة مادة ولا اجتهد في مورد النص ، وبالرغم عن كوفي عضواً في اللجنة القانونية مثلاً جلسة من الجلسات لم تصلي البرقية أو لم توجه الي الدعوة ، اقرت قوانين من قبل اللجنة القانونية ٢٠ ، ٣٠ او أكثر ، هذه القوانين يجب ان تتل في هذا المجلس حتى اذا ما وقع خلاف في تفسير مادة - هذا هو الدارج في مجالس الامه في البلاد الاخرى - فها اذا وقع خلاف في تفسير ماله يعودون الى مناقشته مجلس النواب - هنا قضية اظنهم يعرفون هذا - هذه المواد يجب ان تقرأ . مثلاً هناك اعضاء من اللجنة القانونية خالفوا في بعض القوانين التي قرأها عطوفة المقرر ...

المقرر :

... اي نعم يوجد ولكن بالقرار التالي ...

الاستاذ جمو نائب عمان :

لا اعرف هذا القرار ام ذلك المهم في مخالفة المهم هذه القوانين يجب ان تقرأ ، لو ان هذا الوقت الذي اضعنه في النقاش قرأنا القوانين كلها وهي عبارة عن فقرة او مادة او تعديل بسيط كنا اكملناها :

الرئيس :

يا اخوان ، من ناحية النظام تعلمون اني يح صوتي بضرورة التقيد بالنظام ولكن مع الاسف يوجد اناس كثيرون يحاولون الخروج على النظام ، إما بشأن اعطاء الاولوية في الكلام فانا احاول ان اراعي واعطي كل واحد الكلام في الوقت البليبي يطلب فيسه ولكن غير مستعد ان اعطي الواحد بأن يتكلم ثلاثة مرات وآخر لم يأخذ فرصته للكلام ، كل

اجازته فانا في اعتقادي ان مشروع القانون يجب ان يقرأ مادة مادة . تفضل معالي الرئيس وفسال : ان نص المادة ٤٤ من النظام الداخلي . على المجلس ان يقرأ القانون مادة مادة . فكيف يجوز ان تتجاوز عن هذا النص . في اعتقادي ان هناك عرف وعاد جرى منذ القدم وان الانظمة يمكن - باعتبار ان المجلس هو صاحب السلطة بتعديلها - ان يقرر اشياء الى آخره ، ان يتغاضى عنها بالأجاء ، يمكن برأي ان نصوت على الناحية التي اقترحها ، لأعضاء وهي الاكتفاء بقراءة التعديل فقط وهذا بالنسبة لتعديل القوانين المؤقتة التعديل مواد فقط ، هذا حتى لا يطول بنا البحث وتسهيل لايجاز هذه القوانين .

اما بالنسبة لمشاريع القوانين ، المشروع الجديد ، أرى ان يقرأ مادة مادة لأنه شيء جديد وشي مهم ويجب ان نبحث فيه ونناقشه .

الرئيس :

شكراً ، ابا بشار

السيد المفلح رئيس اللجنة القانونية :

الاخ فرق بين المشروع وبين القانون المؤقت ، لا فرق بينهما ، من حيث القراءة ومن حيث اطلاع المجلس عليه ، المادة التي اشار اليها معالي الرئيس هي صحيحة وواضحة وملائم المجلس ان يطبقها وعند تطبيقها المجلس يلزم ان يكون في حالة اعتقاد يومياً حتى يتمكن ويتجاوز هذه الامتنور ، اما ان يجتمع المجلس في الاسبوع مرة او كل عشرة ايام مرة ، لا يستطيع ان يقصر اي لجنة ، مالية ، قانونية او اي موضوع كان ما لم يسر على ما اعتاد ان يسير عليه .

ثم ملحوظة اخرى على الاستاذ جمو الذي قال لم تردني البرقية الا متأخرة او لم تردده قط ، مرسل البرقية سواء كان السكرتارية او رئيس اللجنة القانونية

ما ارجوه ان لا يتكلم اثنان في آن واحد ولا ان يتكلم أحد بدون اخذ الاذن او الكلام ولا يجوز ايضاً ان يتكلم وهو قاعد او يثت ويضعنا تحت الامر الواقع ، نحن نحب ان نسير على النظام .

القوانين عندنا ٢٣ قانوناً هل نحبون ان تأتي عليها واحداً واحداً نرى رأي اللجنة نبحث فيه فاذا لم يكن اعتراض عليه سنسير باتجاه القانون الآخر .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

حلاً للشكك في الموضوع ، نقرر مبدأ للسير فيه ، امامنا وجهتنا نظر ، بعض الاخوان يريدون ان يقرأ المقرر القانون مادة مادة وبعض الاخون الآخرين يرون ان المقرر يقرأ قرار اللجنة واذا كان لأي من النواب اعتراض على اي مادة يعطى له المجال ، فاذا سمحت قرر المبدأ بأكثرية المجلس ، والقرار الذي نأخذ به الاكثرية سنسير عليه من الآن فصاعداً .

السيد عقل نائب رام الله :

هنالك بعض القوانين التي ردت كما سيري المجلس ، فالفائدة من قراءة قوانين ردتها اللجنة ؟ كما تفضل خالد بك قرار اللجنة اذا كان هناك في اعتراض على مادة يمكن ان نناقش فيها .

السيد معمر نائب اربد :

معالي الرئيس ،

نقطة نظام ارجو من معالي الرئيس المحافظة عليها لانه مسؤول عنها ، وذلك عندما يريد الاعضاء ان يبحثوا في موضوع ما الحقيقة انا رفعت اصبعي عدة مرات ومع ان النظام يقول : لا يجوز للعضو ان يتكلم مرتين في نفس الموضوع اعطيت لهم فرصة الكلام اكثر من مرة . هناك نقطة اثارها الاستاذ يوسف العظم حول مشاريع القوانين والقوانين المؤقتة ، مشروع القانون مشروع جديد يأتي الى المجلس لاجل

تكملة نص القانون

لا يكون مسؤولاً عن وصول البرقية من الواجب عليه ان يرسل البرقية فالبرقية ارسلت وكثيراً من الاعضاء استلموها ولذلك جرت العادة في مجلس النواب ان تمضي بالقوانين سواء كانت مشروعة او قانوناً مؤقتاً، او جاءت على شكل تعديل من كلا النوعين . هو الذي اعتدنا ان نراه ونسير عليه كما جاء على لسان حضرة المقرر ، فاذا ما قرر المجلس ان تقرأ القوانين مادة مادة وهذا خير ما يطلبوه وازاء هذا فاني ارى ان نحدد الجلسات يومياً بصورة مستمرة لأنه من المعب ان يبقى من اليوم الذي افتتح فيه المجلس لم يجتمع الا جلستين او ثلاث او اربع جلسات أي من تاريخ الخامس عشر من نيسان حتى اليوم لم يتبع مثل هذه الاجتماعات الا ناسداً ولا امور خاصة ولم تكن للامور الثانوية ، نحن نلوم الحكومات لماذا تصدر قوانين مؤقتة فاذا سرنا بالسير البطيء فنحن ان نقول للحكومة الحق في اصدار قوانين مؤقتة وهي لم تصدرها تجنباً بل تصدرها بموجب صلاحيتها الدستورية وانما نلومها على كثرتها لأنها لم تترك القوانين لاصحابها أي السلطة التشريعية .

الرئيس :

الأصل هو تلاوة القانون مسادة مادة ، الرأي المعارض هو الذي نصوت عليه ، المجلس يملك صلاحية تقرير الاجراء الذي يريده ، اعطني اقتراحك .

السيد معمر نائب اربد :

اقترح ان يقرأ التعديل فقط ويصوت عليه .

« اصوات : ثني »

الرئيس :

اقترح وثني على الاقتراح ، موافقون ؟

(اصوات : موافقون)

الرئيس :

اذن اعلن ان المجلس قد وافق على قراءة التعديل فقط .

المقرر :

اذا طرأ تعديل او اللجنة عملت تعديلاً فهذا ينسأ . . .

الرئيس :

اذن نعتبر هذا الاجراء ملازماً للمجلس في كل الدورات بقطع النظر عما هو وارد في النظام .

السيد العوران نائب الطفيلة :

من التقديم المبداً هذا نسير عليه في المجلس .

السيد وزير العدل :

اعتد انه لا يجوز ان نقول بغض النظر عما جاء في الدستور او النظام الداخلي ان نعمل هذا او ذلك ، هذا لا يجوز ولكن انسجاماً مع ما قيل نستطيع ان نقول يجري التصويت على ما تقدمت به اللجنة القانونية ولكن هذا لا يحول دون مطالبة الاعضاء . بعد ان يكونوا قد درسوا التسانون اذا كان عندهم ملاحظات ان يطلبوا من المجلس ويصروا على تلاوة القانون مادة مادة ، اما اذا لم يكن لديهم مطالبات وكان قد وزع عليهم سابقاً يعتبر كأنه متبول منهم . وبهذا نكون عملاً بموجب المادة (٤٤) .

الرئيس :

شكراً ، على كل حال هذا حصل متبول . اقرأ يا سلمان بك .

- ١ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ قانون معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان . ولا تعديل عليه .

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ المعدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان

الاجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة (٣١) المادة (٣٢) المادة (٣٣) المادة (٣٤) المادة (٣٥) المادة (٣٦) المادة (٣٧) المادة (٣٨) المادة (٣٩) المادة (٤٠) المادة (٤١) المادة (٤٢) المادة (٤٣) المادة (٤٤) المادة (٤٥) المادة (٤٦) المادة (٤٧) المادة (٤٨) المادة (٤٩) المادة (٥٠) المادة (٥١) المادة (٥٢) المادة (٥٣) المادة (٥٤) المادة (٥٥) المادة (٥٦) المادة (٥٧) المادة (٥٨) المادة (٥٩) المادة (٦٠) المادة (٦١) المادة (٦٢) المادة (٦٣) المادة (٦٤) المادة (٦٥) المادة (٦٦) المادة (٦٧) المادة (٦٨) المادة (٦٩) المادة (٧٠) المادة (٧١) المادة (٧٢) المادة (٧٣) المادة (٧٤) المادة (٧٥) المادة (٧٦) المادة (٧٧) المادة (٧٨) المادة (٧٩) المادة (٨٠) المادة (٨١) المادة (٨٢) المادة (٨٣) المادة (٨٤) المادة (٨٥) المادة (٨٦) المادة (٨٧) المادة (٨٨) المادة (٨٩) المادة (٩٠) المادة (٩١) المادة (٩٢) المادة (٩٣) المادة (٩٤) المادة (٩٥) المادة (٩٦) المادة (٩٧) المادة (٩٨) المادة (٩٩) المادة (١٠٠)	المادة (١) المادة (٢) المادة (٣) المادة (٤) المادة (٥) المادة (٦) المادة (٧) المادة (٨) المادة (٩) المادة (١٠) المادة (١١) المادة (١٢) المادة (١٣) المادة (١٤) المادة (١٥) المادة (١٦) المادة (١٧) المادة (١٨) المادة (١٩) المادة (٢٠) المادة (٢١) المادة (٢٢) المادة (٢٣) المادة (٢٤) المادة (٢٥) المادة (٢٦) المادة (٢٧) المادة (٢٨) المادة (٢٩) المادة (٣٠) المادة (٣١) المادة (٣٢) المادة (٣٣) المادة (٣٤) المادة (٣٥) المادة (٣٦) المادة (٣٧) المادة (٣٨) المادة (٣٩) المادة (٤٠) المادة (٤١) المادة (٤٢) المادة (٤٣) المادة (٤٤) المادة (٤٥) المادة (٤٦) المادة (٤٧) المادة (٤٨) المادة (٤٩) المادة (٥٠) المادة (٥١) المادة (٥٢) المادة (٥٣) المادة (٥٤) المادة (٥٥) المادة (٥٦) المادة (٥٧) المادة (٥٨) المادة (٥٩) المادة (٦٠) المادة (٦١) المادة (٦٢) المادة (٦٣) المادة (٦٤) المادة (٦٥) المادة (٦٦) المادة (٦٧) المادة (٦٨) المادة (٦٩) المادة (٧٠) المادة (٧١) المادة (٧٢) المادة (٧٣) المادة (٧٤) المادة (٧٥) المادة (٧٦) المادة (٧٧) المادة (٧٨) المادة (٧٩) المادة (٨٠) المادة (٨١) المادة (٨٢) المادة (٨٣) المادة (٨٤) المادة (٨٥) المادة (٨٦) المادة (٨٧) المادة (٨٨) المادة (٨٩) المادة (٩٠) المادة (٩١) المادة (٩٢) المادة (٩٣) المادة (٩٤) المادة (٩٥) المادة (٩٦) المادة (٩٧) المادة (٩٨) المادة (٩٩) المادة (١٠٠)
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١)	تعمل المادة (٣١) المادة (٣٢) المادة (٣٣) المادة (٣٤) المادة (٣٥) المادة (٣٦) المادة (٣٧) المادة (٣٨) المادة (٣٩) المادة (٤٠) المادة (٤١) المادة (٤٢) المادة (٤٣) المادة (٤٤) المادة (٤٥) المادة (٤٦) المادة (٤٧) المادة (٤٨) المادة (٤٩) المادة (٥٠) المادة (٥١) المادة (٥٢) المادة (٥٣) المادة (٥٤) المادة (٥٥) المادة (٥٦) المادة (٥٧) المادة (٥٨) المادة (٥٩) المادة (٦٠) المادة (٦١) المادة (٦٢) المادة (٦٣) المادة (٦٤) المادة (٦٥) المادة (٦٦) المادة (٦٧) المادة (٦٨) المادة (٦٩) المادة (٧٠) المادة (٧١) المادة (٧٢) المادة (٧٣) المادة (٧٤) المادة (٧٥) المادة (٧٦) المادة (٧٧) المادة (٧٨) المادة (٧٩) المادة (٨٠) المادة (٨١) المادة (٨٢) المادة (٨٣) المادة (٨٤) المادة (٨٥) المادة (٨٦) المادة (٨٧) المادة (٨٨) المادة (٨٩) المادة (٩٠) المادة (٩١) المادة (٩٢) المادة (٩٣) المادة (٩٤) المادة (٩٥) المادة (٩٦) المادة (٩٧) المادة (٩٨) المادة (٩٩) المادة (١٠٠)	المادة (١) المادة (٢) المادة (٣) المادة (٤) المادة (٥) المادة (٦) المادة (٧) المادة (٨) المادة (٩) المادة (١٠) المادة (١١) المادة (١٢) المادة (١٣) المادة (١٤) المادة (١٥) المادة (١٦) المادة (١٧) المادة (١٨) المادة (١٩) المادة (٢٠) المادة (٢١) المادة (٢٢) المادة (٢٣) المادة (٢٤) المادة (٢٥) المادة (٢٦) المادة (٢٧) المادة (٢٨) المادة (٢٩) المادة (٣٠) المادة (٣١) المادة (٣٢) المادة (٣٣) المادة (٣٤) المادة (٣٥) المادة (٣٦) المادة (٣٧) المادة (٣٨) المادة (٣٩) المادة (٤٠) المادة (٤١) المادة (٤٢) المادة (٤٣) المادة (٤٤) المادة (٤٥) المادة (٤٦) المادة (٤٧) المادة (٤٨) المادة (٤٩) المادة (٥٠) المادة (٥١) المادة (٥٢) المادة (٥٣) المادة (٥٤) المادة (٥٥) المادة (٥٦) المادة (٥٧) المادة (٥٨) المادة (٥٩) المادة (٦٠) المادة (٦١) المادة (٦٢) المادة (٦٣) المادة (٦٤) المادة (٦٥) المادة (٦٦) المادة (٦٧) المادة (٦٨) المادة (٦٩) المادة (٧٠) المادة (٧١) المادة (٧٢) المادة (٧٣) المادة (٧٤) المادة (٧٥) المادة (٧٦) المادة (٧٧) المادة (٧٨) المادة (٧٩) المادة (٨٠) المادة (٨١) المادة (٨٢) المادة (٨٣) المادة (٨٤) المادة (٨٥) المادة (٨٦) المادة (٨٧) المادة (٨٨) المادة (٨٩) المادة (٩٠) المادة (٩١) المادة (٩٢) المادة (٩٣) المادة (٩٤) المادة (٩٥) المادة (٩٦) المادة (٩٧) المادة (٩٨) المادة (٩٩) المادة (١٠٠)

مكتبة العمل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التانون بالصفة التي اقترتها اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالشكل الذي وافق عليه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

بناء على ما تقتضيه مصلحة البلد من توسيع منطقة شركة كهرباء عمان بحيث تشمل منطقة صويلح والحمر ، وحيث ان هذا التوسيع يتمشى مع خطط مصادر القوى الكهربائية فقد وضع هذا التانون .

قانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٧

قانون مؤقت معدل لقانون توسيع منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٧

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون منطقة الامتياز الممنوح لشركة الكهرباء الاردنية المساهمة في عمان) ويقرأ مع القانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٥٧ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به في تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

المادة ٢ - تعدل المادة (٣٦) المضافة بموجب القانون الاصلي الى الاتفاق المقدود بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وشركة الكهرباء الاردنية المساهمة المؤرخ في ١٤/٨/١٩٤٧ بالاستعاضة عن كلمة (المنطقة) ايها وردت فيها بكلمة (المناطق) واضافة العبارة التالية اليها . بعد عبارة (وادي السير) مباشرة (وبلدية صويلح والحمر) .

- ٢ -

المقرر

القانون المؤقت رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٦ قانون اعمار مدينة معان ، لا تعديلات للجنة عليه .

الرئيس :

هذا التانون للأخ يوسف العظم ملاحظات عليه تفضل يا استاذ .

السيد العظم نائب معان

معالي الرئيس :

لا اريد ان اعود لما تحدثنا به ولكن من حيث الكم ومن حيث الكيف ، من حيث الكم القوانين التي تعطى لا كبرقانوني ليست في خمسة عشر يوماً ، خمسين قانون . . .

الرئيس :

ارجوك ، نقطة نظام ، انا لا اسمح في بحث موضوع انتهى ، الان عندنا قانون اعمار مدينة معان ، تفضل واقتصر البحث عليه ، قرار اللجنة يوصي بقوله كما ورد من الحكومة ، فاذا كانت لديك ملاحظات او اعتراض عليه تفضل .

السيد العظم نائب معان :

قانون اعمار مدينة معان ، هناك اشارة الى ان البيوت التي ستعطى للمتكويين سوف تعطى لهم بتمن .

المقرر

ارجوك تسمية المادة حتى نعدلها

السيد العظم نائب معان :

المادة الثالثة تقول : تؤلف لجنة من وزراء المالية والداخلية والداخلية للشؤون البلدية والقروية والأشغال

المادة الثامنة - ج - تقول :

ان تخصص اللجنة قطعة ارض اخرى لاقامة بناء عليها وفي حالات ثلاث لا يتجاوز ان تتجاوز التكاليف متدائر التعويض الذي قدرته اللجنة فيمكن شخص فقد بيتاً من غرفتين ، البيت الذي بين الاد يكلف كاتقول اللجنة او المشرفون على البناء (٢٤٠٠) دينار ومعلوم ان هذه المبالغ قد تبرع بها الناس خيرون من ابناء البلاد العربية والاسلامية ومن الاردن فاذا قيل بأن المبلغ الذي يعطى لصاحب البيت الذي يكلف ٢٠٠ دينار وما بقي يقسط عليه فكأنما لم يقدم له . المدينة اي عون . هناك اتجاه لتقسيط هذه البيوت على اصحابها في حين انها دفعت كتعويض لاهالي المدينة فهل هذا الاتجاه يجوز ؟ اذا فقد فقيسر كان راضياً بيت ثمن هذا البيت مائة دينار تفرض الدولة عليه بيتاً بالعين واربعائة ثم يقسط هذا المبلغ عليه ، اعتقد ان روح الانصاف لا يقبل بهذا الرأي ؟

السيد المفلح رئيس اللجنة القانونية :

اولاً . المادة الثالثة فقرة - أ - :

تتألف اللجنة من وزراء حسب اختصاصهم والمخاطف لم يكن رئيساً لها ، القانون استنفذ اغراضه والبلد اصبحت صغيرة يتحسب ابن عمان الامر الذي يقع في معان ، يتحسب ابن نابلس الامر الذي يقع في الزمنا ولذلك رأيت الحكومة في تأليف اللجنة الاختصاص ، والتوزيع العادل مع تعويض نسي لوحداث السكن ، ولذلك اري ان القانون كما اقترته اللجنة هو في محله وارجو من المجلس الموافقة على قرار اللجنة .

الرئيس :

اذا في آخر يجب الكلام اسمح لي انت اترث نقطة حصول تشكيل اللجنة والآن من حق اللجنة ان تجيب عليك فاذا عندك اقتراحات مثبتة فطرحها بالتصويت

العامة ومدير عام مؤسسة الاقراض الزراعي ومندوب عن سلاح الهندسة الملكي ، عدم وجود اشخاص من اهالي معان في هذه اللجنة اعتد بانسه لا تصل هذه اللجنة الى نتيجة دقيقة في معرفة الذين اصبوا بهذه النكية فأرى ان يضاف عضو من مجلس النواب او من ابناء مدينة معان ليكون مطلعاً وملماً على ما يدور في هذه اللجنة بحيث يتدبر اقتراحاته وتطبيقاته ويطلع اللجنة على كثير من الامور الدقيقة التي يصعب الوصول اليها بدون وجود احد ابناء المدينة نفسها .

هذا اقتراح .

الرئيس :

الحكومة لها رأي في الموضوع .

السيد وزير المواصلات والسياحة

مقابل هذه اللجنة توجد لجنة اخرى برئاسة محافظ معان . فيها رئيس البلدية وبعض الوجوه . الواقع شكلت هذه اللجنة متابع لجنة حكومية للتشاور فيما يتعلق بهذه الناحية فأرى عمل تقوم به اللجنة الحكومية هذه لن تقوم به قبل ان تتشاور مع اللجنة المشكلة برئاسة المحافظ .

السيد ابو العز نائب معان :

هل هذه اللجنة الحكومية ملزمة بالاختصاص في البلدية ؟

السيد العظم نائب معان :

الواقع هناك اشياء تظهر من خلال هذا القانون والتي اشار لبعضها معالي الاخ ابو فيصل ،

لجنة صيانة الأصول

المقرر :

كما تفضل معالي رئيس اللجنة الواقع انا أرى ايضاً واللجنة اخذت بهذا المبدأ وواضح القانون ايضاً على اساس ان هذه لجنة حكومية مختصة لها صفة الحياد التام ربما اضافت اشخاص من الاهلين قد يورد متاعب ويخلق اشكالات فضلاً عن ان اهل المنطقة او هذه اللجنة لا تجرى هذه الامور بشكل عفوي، لا بد وان تجرى تحقيقاً عن كافة الامور وكيف وقع الحادث وكل هذه الامور ، انا اقترح بقاء النص كما هو .

السيد وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

احب ان اطمئن الاخ الزميل يوسف بك بأن كل قرار اتخذته اللجنة منذ تشكيلها ومنذ تأسيسها كان بالتشاور مع اللجنة الفرعية برئاسة المحافظ واهالي معان ومنهم القاضي الشرعي حتى مواقع الابنية كان باتفاقهم وعقد عدة اجتماعات في معان ومعان من لجان اهلية وحكومية لهذه الغاية ثم من حيث المخاوف التي يبديها الاخ الزميل اؤكد له ان اللجنة حريصة دوماً على استمرار التعاون والاتصال مع اهالي معان على كل المستويات وحفظاً لاولاد اهل معان بان احدهم او العضو الذي يضم هذه اللجنة سوف ... انا اؤكد لك بانه لن يكون قادراً على ارضاء شخص من معان ، اما اللجنة وكونها مختصة اختصاصاً متعلقاً بكامل ظروف هذه القضية اطمئن الاخ الزميل بانه عندها من الدراسات ومن اللجان الفنية واللجان الاستشارية ولن تتوقف عند هذا بل سيكون الراي لنواب معان ووجهاء معان ورجال معان ، ونصر على بقاء اللجنة كما هو في الاصل .

السيد المعايطة نائب الكرك :

احب ان نحمله المسؤولية ، وضعوه عضواً في اللجنة .

الرئيس :

هل ستكلم في نفس النقطة .

السيد العظم نائب معان :

كما قال الاخ احمد بك ومع تقديرى لكل عضو في اللجنة لم يتبادر لذهني قط . ادخال عضو من معان سواء كان نائباً او غير نائب بانه هناك ادني تفكير اوشك بساي عضو ، كلهم اخوه مقدرين مبدولون ، انما الذي احب ان ابينه ان اهل مكة هم ادرى بشعابها ، ولذلك اهل مدينة معان هم ادرى بما سألهم ، هناك نقاط لا بد ان يشار اليها ، بلد قيل في الاذاعة والصحافة وسمع العالم اجمع بان هذا تعويض للمدينة الان البيوت ستباع لأهل المدينة فكيف يقال تعويضاً وهي عملية بيع بالتقسيط ، فلان ضاع له بيت ب ٢٠٠ دينار ، تكليف البيت ٢٤٠٠ دينار يقسط عليه ٢٢٠٠ ، اين المبالغ التي جمعت ؟

المقرر :

لو عدت الى المادة نفسها

الرئيس :

انت ابرزت نغمة اولى تتعلق بتشكيل اللجنة وتكلمت الحكومة واعطت رأياً واللجنة الثانوية اعطت رأياً ، فاذا كان هناك من يود ان يؤيد رأيك احب ان اسمعه .

السيد ابو العز نائب معان :

انا اؤيد وجهة نظر معالي احمد بك بأن وضع شخص من معان لا يؤدي نتائج ولكن انا اؤيد وجهة نظر اخونا يوسف ، ان وضع معان جمع له ما يزيد على ٤٠٠ الف دينار لبناء مدينة معان والبيت الذي سيعطى للشخص ويقدر عليه بمبالغ كبيرة انا اقول للمجلس الكريم ان اهل معان كاملة لا يمكن ان يكون بيت واحد .

الرئيس :

ما هو اقتراحك يا أخ يوسف

السيد العظم نائب معان :

اقتراحي ان يدخل عضو من اهل معان في اللجنة

الرئيس :

من يقني عليه

السيد العوران نائب الطفيلة :

انا اثني عليه .

الرئيس :

اقتراح وثني على اضافة عضو من اهالي معان للجنة هل رافق المجلس على ذلك ؟ (سبعة فقط)

الرئيس :

اذن اعلن ان الاقتراح قد سقط .

ما هي ملاحظاتك الاخرى ؟

السيد العظم نائب معان :

المادة - ١٤ -

بالرغم مما ورد في هذا القانون أو أي قانون آخر لا يجوز لطالب التعويض أو المالك المتضرر اقامة الدعوى أو اتخاذ اجراءات ضد الحكومة او اللجنة وتعتبر كافة القرارات التي اتخذتها اللجنة بموجب احكام هذا القانون قطعية وغير قابلة للطعن أمام أي مرجع قضائي او اداري . هذا يعطي اللجنة صلاحية كاملة لاتمكن المواطن من المراجعة في الامور التالية :

اولاً ما اشترت اليه من ان البيوت ستباع بينا اعلن للناس بأنها تعويض وتبرع وبيع هذه البيوت واعطائها لأهلها بمبلغ اعتد أنه اكبر بكثير سواء كان نائباً عن سوء تصرف عند المتعهدين او عدم اقتباه المشرفين على المدينة المعروف بالنسبة الابنية المدينة من الاسمنت (البيلوك) ان المتر المسطح لا يكافئ اكثر من ستة عشر ديناراً واكثر مكان في معان الان مائة متر فقط اي الف وستين دينار ، معنى ذلك ان المتر المسطح اربع وعشرين ديناراً وهو مبلغ باهظ ارجو ان يدقق فيه وان نصل فيه الى نتيجة .

المنطقة الثانية ، التوقيت ، المتعهد اعطى المدينة لينهبها وان ينجزها .

الرئيس :

انت قلت المادة الرابعة عشرة .

السيد العظم نائب معان :

اذا اردت ان ابين لماذا اعترضت ، فالوقت اعطى المتعهد مدة لينهي البيوت في مدة معينة . الآن أخذ كامل الحرية أن يتأخر كيفما شاء وهذا ينتضي ان يدفع المتعهد مبلغاً معيناً على كسب تأخير ، ما زال نصف المدينة تماماً ، ولهذا اقول من حق اهل المدينة ان يرفعوا قضية على اللجنة او على الحكومة لأن نصف المدينة ما زالت فيه الانتقاض لم ترفع حتى الآن ثم هناك بساتين كثيرة جداً وذات ثمار وعيون مساء ومعان وصفت على انها واحدة ، ما حولها من جهة الشرق صحراء وفيها من العيون ما دفتته السيول ومن الاشجار ما اقتلعت السيول لم يدفع عنها تعويض قرشاً واحداً ، اذن اذا بيع بيت بالتقسيط واذا تأخر متعهد عن الجواز مهمته واذا كانت التعويضات غير مناسبة او غير متناسبة واذا لم يدفع شيء من التعويضات عن البساتين اظن من حق اهل المدينة ان يرفضوا القضية لدى اية جهة مسؤولة عندما يشعرون بتقصير اللجنة

هكذا صحت الاول

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترحه اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالشكل الذي وافق عليه المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

صدر القانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ بشأن ضباط التعزيز وقد بينت المادة (٣) - ١ - فئة الضباط الخاضعين للقانون بعد انفصالهم من خدمة الجيش ومنهم - الضباط الذين استقالوا من خدمة الجيش واحرزوا حق الاستقالة .

ولما كان كثير من الضباط الذين يستقيلون من خدمة الجيش ويحرزوا حق الاستقالة هم من الضباط الاطباء والمهندسين الذين التحقوا بخدمة الجيش بموجب عقود مؤقتة غير خاضعين لقانون ضباط التعزيز استناداً للمادة (٧) من قانون استقالة الضباط رقم (٦٣) لسنة ١٩٥٣ وحيث ان مثل هؤلاء الاطباء وغيرهم من الفنيين لهم اهمية عظمى في حالات الحرب من حيث رفع المستوى وتوفير الكفاءة الفنية للوحدات التي سيجري تعيئتها وحشدتها فقد ارتضى تعديل المادة (٣) - ١ - من القانون بحيث تشمل الضباط الفنيين الذين يلحقون بخدمة الجيش بموجب عقود لمدة مؤقتة كما هو مبين في المادة (٢) من القانون المعدل المقترح المرفق . وفي هذه الحالة يكون الغاء المادة (٧) من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٣ في حكم المؤكد .

كذلك فقد نصت المادة (٢٣) من القانون الذي يتوجب على ضباط التعزيز . اعطاهم المنطقية المختص عند مبارحتهم البلاد الاردنية وسفرهم للبلاد الاجنبية وجاء هذا النص صريحاً بحيث لا يلزم ضباط التعزيز الاستئذان من المراجع المختصة . ولما كان الغاية من هذا القانون تأمين ادارة الوحدات العسكرية واكالم ملاكها من الضباط في حالة الطوارئ فان الواجب يقضي دوماً بحصر والاشراف على ضباط التعزيز بشكل يضمن سرعة حشدهم وقت الضرورة وهذا ما تعجز هذه المادة بنصها الحالي من تحقيقه لذلك فقد ارتضى استبدال هذه المادة بالنص الوارد في القانون المعدل المقترح والتي توجب على ضباط التعزيز الذين يودون السفر لخارج المملكة الاستئذان من القيادة العامة مع بيان عناوينهم لتكون القيادة على اتصال بمحل اقامتهم لا يبلغهم اوامر القيادة وقت الحاجة .

لهذه الاسباب فقد وضع القانون المعدل المرفق .

قانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون ضباط التعزيز

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون ضباط التعزيز لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع قانون ضباط التعزيز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي ومسا طراً عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة البند (د) التالي الى الفقرة (١) -

(د - الاطباء والصيادلة والمهندسون والكيميائيون والبيطريون والفيزيائيون وحملات شهادات الاختصاص في المعادن وعلم طبقات الارض والنقط واللاسلكي والطيران الذين يدخلون الجيش كضباط بعقود او خلافها لمدة محدودة او غير محدودة وينفصلون عن الخدمة لاستقلالهم او احالتهم على التقاعد او انتهاء مدة العقد او الاستغناء عن خدماتهم .

المادة ٣ - يلغى ما بناء في المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

(٢٣/١) - لا يجوز لضباط التعزيز مغادرة البلاد الى الخارج الا بعد الحصول على اذن من وزير الدفاع او من ينيبه ويعتبر كل من يخالف ذلك فاعراً ويعاقب بمقتضى قوانين وانظمة القوات المسلحة .

ب - على ضباط التعزيز بيان البلدة التي يقصدونها والمناوين التي يمكن معها ابلاغهم اوامر القيادة العامة .

ج - على ضباط التعزيز اعلام الممثلين الاردنيين السياسيين او الممثلين العسكريين في الخارج من حين لآخر عندما يتشاورون في تلك البلاد .

- ٤ -

المقرر :

القانون الموقت رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون وقاية الصيد ، لا تعديل للجنة عليه .

السيد الحديدي نائب عمان :

اذا سمحتم يا معالي الرئيس يقرأ هذا القانون .

الرئيس :

اقرأ يا سليمان بك .

لجنة صيد الصيد

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (٤)

أحكام اللجنة القانونية على القرار	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي بـشطب عبارة (رسائل صيد الجوارح الصحرانية باستثناء الأرنب) الواردة في الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (رسائل الصيد).	تعديل المادة (٥) من القانون الأصلي بـشطب عبارة (خمس) دنانير (الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (ثلاثة دنانير) .	نفس الفقرة (ج) من المادة (٣) من القانون الأصلي : - ج - يتبع اصحاب المركبات الميكانيكية أو الاقارار الاصطناعية كوسيلة من وسائل صيد الجوارح الصحرانية باستثناء الأرنب .
تعديل المادة (٩) من القانون الأصلي بـإضافة عبارة (والحراس الذين تعينهم اللجنة المذكورة لهذا الغرض) قبل عبارة (غناتير القرى) الواردة فيها مباشرة .	تعديل المادة (١٠) من القانون الأصلي بـإضافة عبارة (رسوم الرخص) بعد كلمة (التحديد) الواردة فيها مباشرة .	نفس المادة (٥) من القانون الأصلي : - لا يسمح للأجانب الذين لا يقيمون بالأردن بالصيد داخل المملكة الأردنية الهاشمية الا بموجب ترخيص مؤقت من سلطة الترخيص مدته ثلاثة أيام مقابل خمسة دنانير أردنية لكل ترخيص . نفس المادة (٩) من القانون الأصلي : - يعتبر أفراد القوات المسلحة والامن العام وطواقم الجوارح واصضاء اللجنة المؤلفة بموجب المادة (٦) من هذا القانون وغاناتير القرى مكلفين كل ضمن اختصاصه برقصة تطبيق احكام هذا القانون واحالة المخالفين للمحاكمة أو ابلاغ السلطات المختصة بذلك .
تعديل المادة (١٠) من القانون الأصلي بـإضافة عبارة (رسوم الرخص) بعد كلمة (التحديد) الواردة فيها مباشرة .	نفس المادة (١٠) من القانون الأصلي : - جلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر من وقت لآخر ما يراه مناسباً من الأنظمة لتنفيذ أحكام وقايات هذا القانون به جه عام أو لتحديد أنواع الصيد ومناطقه ومدته .	نفس المادة (١٠) من القانون الأصلي : - جلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير ان يصدر من وقت لآخر ما يراه مناسباً من الأنظمة لتنفيذ أحكام وقايات هذا القانون به جه عام أو لتحديد أنواع الصيد ومناطقه ومدته .

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون وقاية الصيد

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترحه

اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها

المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة لقانون وقاية الصيد المعدل

الموقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦

المادة ٣ - ان الصيدين مفهومه الصحيح رياضة

جسمية لا غاية تصفية وقد أيدت ذلك الفقرة د من

المادة ٣ من القانون اذ منعت بيع الصيد منعاً باتاً، وبما

ان مطاردة الأرنب بالمركبات الميكانيكية ليست من

الرياضة في شيء بل هي عبارة عن تقتيل جماعي

لذلك منعه صيده بالآلات الميكانيكية وسمح بصيده

كبئية أنواع الصيد مشياً على الاقدام .

المادة ٥ - جرى ايراد مبلغ ٥ دنانير في القانون

الأصلي بطريق السهو والخطأ وعدل نتيجة ذلك الى

(٣) دنانير وهو المبلغ المعقول الذي يشجع هواة

الصيد من الأجانب على المجيء للأردن وفي ذلك

تنشيطاً للحركة السياحية في هذا البلد .

المادة ٩ - ان مراقبة تطبيق هذا القانون تحتاج

الى تضام كافة الجهات المعنية من رسميين ومدنيين

للمحافظة على هذه الثروة وحمايتها ونشر التثقيف

والتوعية بين كافة المواطنين . . . وان الاهداف

والغايات التي تبناها النادي في قانونه الاساسي

تستهدف هذه الناحية . . . وان قيامه بتشكيل جهاز

خاص للمراقبة هو بقية التعاون مع السلطات المختصة

في تطبيق القانون والنظام لذلك جرى تعديل القانون

بحيث يعمل هذا الجهاز الفعال السلي بموجب الآن

مختلف مناطق الصيد في المملكة بصورة مستمرة

لمراقبة تطبيق وتنفيذ القانون والنظام وحالة المخالفين

للمحكمة والقيام بعمليات توعية تستهدف حماية هذه الثروة والمحافظة عليها .

المادة ١٠ - ان تحديد رسوم الرخص عرضة

للتعديل بحسب وفرة الصيد في المملكة وحسب

نوعه . . . وهناك فكرة تقضي بادخال انواع جديدة

من الصيد في الأردن كبقير المها والتعام فعند تكاثرها

يمكن تنظيم صيدها بموجب رسوم يحددها مجلس

الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص .

قانون موقت رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون وقاية الصيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون

معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع

القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي

بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون

الأصلي بشطب عبارة (وسائل صيد الحيوانات

الصحرانية باستثناء الأرنب) الواردة في الفقرة (ج)

منها والاستعاضة عنها بعبارة (وسائل الصيد) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي

بشطب عبارة (خمس) دنانير (الواردة فيها والاستعاضة

عنها بعبارة (ثلاثة دنانير) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٩) من القانون الأصلي

بإضافة عبارة (والحراس الذين تعينهم اللجنة المذكورة

لهذا الغرض) قبل عبارة (غناتير القرى) الواردة

فيها مباشرة .

المادة ٥ - تعدل المادة (١٠) من القانون

الأصلي بإضافة عبارة (رسوم الرخص و) بعد

كلمة (التمديد) الواردة فيها مباشرة .

- ٥ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٦٨ لسنة ٦٦ المعدل لقانون

وقاية الصيد ، لا تعديل عليه .

تكملة صيد الأرنب

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (٥)

اجراء اللجنة القانونية مجلس النواب

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد

تصل المادة (٢) من القانون الاصل باضافة العبارة التالية بعد عبارة (وزير الزراعة) الواردة فيها في تعريف لفظ (وزير) او من ينييه به باعلان ينشر في الجريدة الرسمية.

تضاف المادة الجديدة الى القانون الاصل بعد المادة (٩) منه مباشرة ويعاد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس :-
تختص جميع الرسوم والنفقات المستوفاة بموجب هذا القانون واللائحة الصادرة بوجبه الجهة التي ينيها الوزير بتخصي المادة (٢) من هذا القانون.

ملحوظات حول القانون المؤرخ في ٢٩ لسة ١٩٦٦ العمل القانون وقاية الصيد.

المادة المعمول بها الآن

٢ - تبقي لفظة (وزير) وزير الزراعة

١٠ - ليس لها اصل بالقانون الاصل

الاستاذ جمو نائب عمان :

انا خالفت في هذا القانون .

الرئيس :

هذه نقطة مهمة ، ان كانت هنالك مخالفة فيجب ان تقرأ للمجلس وفيها عدا ذلك ارجو من اعضاء اللجان ان لا يشتركوا في المناقشة ، الا اذا سجل احدهم مخالفة تعطيه الفرصة وتلفت نظره للمقرر لهذه الناحية .

السيد المفلاح رئيس اللجنة القانونية :

الاستاذ لم يكن حاضراً الجلسة التي اقر فيها هذا القانون ، جاء في الجلسة الثانية وطلب منا قراءة قانون الصيد وقال انا مخالف عليه واحب ان اذكر الاستاذ انه كان عالق في ذهنك قضية البدوي الذي صودرت بتلقيته .

الاستاذ جمو نائب عمان :

انا منسحب من اللجنة القانونية حتى اتمكن من مناقشة القوانين في هذا المجلس .

الرئيس :

الآن نحن مستعدون لسماح مخالفتك ، تفضل .

الاستاذ جمو نائب عمان :

تقع هناك اخطاء في اللغة عند الطباعة او عند تسجيل القرار ، انا اظن من حق المجلس ان يقر القانون امامه على الاقل حتى تصحح اخطاؤه .

الرئيس :

ما هي معارضتك ؟ حتى نبحثها .

الاستاذ جدو نائب عمان :

معارضتي انه لا يجوز . . . نابعة معارضي عن تجربة ، لا يجوز للوزير ان ينيب من يشرف على تطبيق قانون الصيد غيره على الاطلاق . لانه ثبت لنا بالتجربة ان من انبوا لتنفيذ هذا القانون اساءوا تطبيق هذا القانون واساءوا للمواطنين والاساءة لا تزال قائمة .

الرئيس :

يا اخوان لا يجوز مقاطعة النائب أثناء الكلام.

الاستاذ جمو نائب عمان :

هذا القانون يساء تطبيقه عملياً في منطقة الازرق الراعي يلتصق عليه القبض وهو راكب على حماره ، يسير خلف غنمه او امامها ، يلتصق عليه القبض بحجة انه يحمل بندقية صيد ، لا صيد معه ولا ظروفوش ، يقولون له : لماذا تحمل البندقية ؟ انت كنت تنوي الصيد ، لا يوجد قانون في الدنيا لا زمني ولا وضعي يعاقب الانسان على النية ، اما الذين يشرفون على تطبيق قانون الصيد في منطقة الازرق على الاقل يهاقبون الناس على النية ، يقولون : انت لم تحمل البندقية الا عندك نية للصيد ، بينما هو يحمل البندقية ليحمي نفسه وغنمه في الصحراء ، وهذا لا يجوز على الاطلاق ويجب على مجلس النواب - حسب اعتقادي - ان يرد هذا التعديل وان تبقى الصلاحيات للوزير .

السيد وزير الزراعة :

اعتقد انه يوجد قانون لحمل بنادق الصيد وآخر الترخيص للصيد ، يعني رخصتين ، رخصة للحمل ورخصة للصيد .

هكذا صحت العمل

الاستاذ جمو نائب عمان :

نحن عندما يخالف مواطن - ولو كان جاهلاً - يخالف القانون نقول رجل خالف القانون اما الذي يحصل وانما لا اسمي اساءة التطبيق لولا ان هؤلاء يلقون القبض على من يحمل بندقية مرخصة ، عندما تكون البندقية غير مرخصة ليس من صلاحية نادي الصيد او موظفي نادي الصيد ان ينزعوا البندقية او يصادروها ، هم يصادرون بندقية من يسيء من يسير برخصة او بدون رخصة ، ان لم تكن عنده رخصة صيد ، هؤلاء يصادرون البنادق ويحيلون الى المحاكم من يحمل رخصة صيد بدعوى انهم كانوا ينون الصيد .

السيد الحليد نائب عمان :

وقعت عدة حوادث من هذا النوع . بعض الناس من الرعاة يحملون بنادق الصيد من اجل قتل الذئب او غير الذئب فيأتي موظفو الصيد على هؤلاء الرعاة ويساقو الراعي وبندقية الى المحكمة وتركوا الاغنام في الصحراء يسدون رعاها ، حدث عدة مرات فارجو من معالي الوزير ان لا يصادر بنادق هؤلاء بل يكفي ابلاغ اقرب مخفر بأن الراعي القلافي يحمل بندقية صيد وعندئذ يقوم قائد المخفر باجراءاته .

السيد المفلح رئيس اللجنة القانونية :

الموضوع خرج عن موضوع المادة التي قرأت المادة التي قرأت اجازت للوزير ان ينيب ، فبدأ الانابة اخذ به في جميع القوانين الموجودة في هذا البلد ، مدعي عام ينيب احد افراد الشرطة ، رئيس محكمة ينيب عضواً ، ولذلك القضية قضية انابية في المادة ولم تبحث في القانون الاصيل .

السيد خميس نائب بيت لحم :

اؤيد ما قاله الاستاذ جمو لانه بمجرد حصول ذلك فانه يقدم حامل البندقية لمحكمة امن الدولة .

الرئيس :

ارجو من فضيلة الاستاذ ان يوضح لنا هل اعتراضك على الانابة ، يعني هل تخالف في كون الوزير ينيب ام لا ارجو ان تقدم لنا اقتراحاً بالرأي الذي تريده ؟

الاستاذ جمو نائب عمان :

ان تبقى الصلاحيات للوزير ولا يجوز لغير الوزير اعتقال او مصادرة بندقية الا بتوقيع الوزير بالذات .

المقرر :

ياسيدي الموضوع يمكن ايضا حله بتسلاوة الاسباب الموجبة اولا .

لقد منح القانون الاصيل الوزير حق الانابة في سلطة الترخيص فيما يتعلق برخص الصيد ، منع ، ولم يجد او يمنح حق الانابة فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ احكام هذا القانون ونظراً لقيام فئة واعية من شباب هذا البلد المخلص لهذه الثروة القومية وحرصاً على حمايتها واستعدادها الكلي للعمل في سبيل المحافظة عليها فقد روي اعتمادهم في هذا الموضوع وتخويل صلاحيات الوزير المنصوص عنها في هذا القانون تصبح رسمية ومنطبقة مع احكام هذا القانون .

الوزير ، او القضية قضية تنظيمية فرخص الصيد من يوقعها الوزير او النائب ، هذه هي العملية اما الاساءة في تطبيق القانون من قبل بعض الموظفين

هذا القانون ونظراً لقيام فئة واعية من شباب هذا البلد المخلص بهذه الثروة القومية وحرصاً على حمايتها واستعدادها الكلي للعمل في سبيل المحافظة عليها . فقد روي اعتمادهم في هذا الموضوع وتخويلهم صلاحيات الوزير المنصوص عنها في القانون لتصبح رسمية ومنطبقة مع احكام القانون .

قانون مؤقت رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون وقاية الصيد

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون وقاية الصيد لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل باضافه العبارة التالية بعد عبارة (وزير الزراعة) الواردة فيها في تعريف لفظة (وزير) او من ينيسه عنه باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٣ - تضاف المادة الجديدة التالية الى القانون الاصيل بعد المادة (٩) منه مباشرة ويصاد ترقم المواد اللاحقة على هذا الاساس :-

المادة ١٠ - تخصص جميع الرسوم والغرامات المستوفاه بمقتضى هذا القانون والانظمة الصادرة بموجب لجهة التي ينيبها الوزير بمقتضى المادة (٢) من هذا القانون .

- ٦ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ٦٦ المعدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة ، لا تعديل للجنة عليه .

بجهذا ليس شغل الوزير ، من يسيء تطبيق القانون ، يجازى ، العملية هنا ليست في اساءة تطبيق القانون ، اذا اردت حصرها في احد كبار موظفي الزراعة هذا ممكن .

الرئيس :

اقترح الاستاذ جمو هو بمعارضة الانابة فهل نفي على اقتراحه .

السيد خميس نائب بيت لحم :

انا انفي ووافق الاستاذ جمو

السيد الحليد نائب عمان :

اي ان يسي كما هي وعلى الاستاذ جمو ان يقدم سؤال حول الموضوع .

الرئيس :

يا اخوان يوجد فرق بين القانون وبين الاجراءات التي تتخذ ، الاجراءات ان اساء المسؤولون عنها فلكل نائب الحق بتقديم سؤال رسمي للحكومة وبخاصة على كل اجراء خاطيء يعتقد انه خاطيء هذه لها طريقة تنظيم بها اما عن طريق توجيه الاستلث او تقديم الاقتراحات برغبة نحن الذين بحثنا في صلب القانون ، هل هذا القانون بشكله الحالي كما عدلته الحكومة ووافقت عليه اللجنة القانونية هل يرافق المجلس عليه .

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

لقانون وقاية الصيد المعدل المؤقت رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٦
لقد منح القانون الاصيل الوزير حق الانابة في سلطة الترخيص فيما يتعلق برخص الصيد ، ولم يجد او يمنح حق الانابة فيما يتعلق بتطبيق وتنفيذ احكام

لجنة صيد

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة .

الاجراءات اللجنة القانونية بمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدلة بالان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/٩٦٧ البند (٦) .	تعديل المادة (٢) من القانون الاصيل بـ شطب كلمة (اربعة) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بكلمة (سبعة) .	نص الفقرة (ب) من المادة (٢) ب- اربعة اعطاء

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون بالصيغة التي وافقت عليها اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموفر)

الاسباب الموجبة

اقتضت المصلحة العامة زيادة عدد اعضاء اللجنة المنصوص عليها في القانون الاصيل من اربعة الى سبعة اعضاء وذلك لتوفير الخبرات المتنوعة لها ليكون عملها اكثر دقة وتنسيقا ولهذا الغاية وضع هذا القانون المعدل .

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون اعمار المسجد الاقصى المبارك والصخرة المشرفة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيل بشطب كلمة (اربعة) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بكلمة (سبعة) .

- ٧ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٤٦ لسنة ٦٦ المعدل لقانون الاحصاءات العامة ، لا تعديل للجنة عليه .

مكتبة الامم المتحدة

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الإحصاءات العامة

أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/٦٧ البند (٧)	ينبغي ما جاء في المادة الثانية من القانون الأصلي وسماشي عنه بما يلي : - المادة (٢) :- تؤسس دائرة تسمى (دائرة الإحصاءات العامة) موحدا : ١ - جميع المعلومات الإحصائية المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والحيزية والصحية والتعليمية والزراعية والتجارية والاقتصادية والمالية والعلمية والعالية والإحصاءات القومية البشرية وغيرها وتنسيقها بالمعلومات وتخليها ونشرها . ٢ - إجراء تعدادات تفصل مرة كل عشر سنوات على الأكثر في النواحي التالية : ١ - السكان والمساكن . ٢ - الزراعة . ٣ - الصناعة . ج - يبين موعد إجراء هذه التعدادات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص . - تعديل المادة (٣) من القانون الأصلي بخلاف ما جاء فيها بعد جازة الوزير المختص الواردة فيها .	نفس المادة (٢) من القانون الأصلي : - - المادة (٢) :- تؤسس دائرة تسمى (دائرة الإحصاءات العامة) تقوم بجميع المعلومات الإحصائية وتنسيقها وتخليها ونشرها على أن تتناول هذه الإحصاءات جميع النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية والتجارية والصناعية والمالية وغيرها . وتلك تقوم دائرة الإحصاءات العامة بإحصاء عدد السكان والزراعة مرة كل عشر سنين على الأكثر ، وتعدادات عمالة زراعية وصناعية وغيرها كلما وجدت ضرورة لذلك على أن يبين موعد وإجراء وإجراء هذا الإحصاء بتنسيب الوزير المختص وبقرار من مجلس الوزراء . - نفس المادة (٣) من القانون الأصلي : - - المادة (٣) :- على مدير دائرة الإحصاءات العامة أن يقوم برؤية تنفيذ هذا القانون وأن يشر في تنفيذ عمليات التعداد والإحصاءات وألجميع والتحليل والنشر وعليه أن ينظم دائرة الإحصاءات العامة بصورة تفصل القيام بهذه الواجبات ويحدد ويصدر ما يجب من الصلاحيات أو البيانات التي تترتب هذه الغاية على أن يكون ذلك تحت إشراف الوزير المختص وأن تصادق البيانات التي يستعمل جميع المعلومات ونشرها من قبل الوزير .

ملحوظات - تابع القانون المؤقت رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الإحصاءات العامة

أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/٦٧ البند (٧)	تعديل المادة (٥) من القانون الأصلي باعتبار مساهمة فيها فترة (أ) وإضافة الفقرة التالية إليها كفقرة (ب) : - ب - لا يجوز لاية جهة حكومية كانت أم غير حكومية القيام بجميع معلومات إحصائية أو نشرها إلا بموافقة مدير دائرة الإحصاءات العامة . تعديل المادة (٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة التالية إليها كفقرة (ج) : - ج - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص تخصيص مكافآت لموظفي دائرة الإحصاءات العامة .	ليس أصل بالقانون الأصلي

تمت تصحيحه الأصل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة؟

الجميع : موافقون .

وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر .

الاسباب الموجبة

اقرت اللجنة المشكلة لاعادة تنظيم اقسام دائرة الاحصاءات العامة ادخال بعض التعديلات على القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٠ في ضوء التجربة التي اسفر عنها تنفيذ هذا القانون منذ صدوره، وتتلخص هذه التعديلات فيما يلي :-

١ - اضيفت الفقرة (ب) الى المادة الثانية من القانون الاصيلي والتي تنص على وجوب تأسيس (مجلس تنسيق استشاري احصائي) وذلك لتحقيق التنسيق الكامل بين العمليات الاحصائية التي تقوم بها مختلف الاجهزة في شتى الميادين والعمل على تحسين طرق اجراء هذه العمليات والاساليب المتبعة فيها ، وتأسيس مثل هذا المجلس متبع في اكثر الدول المتقدمة والنامية .

٢ - لقد حذفت العبارة (وان تصادق البيانات التي تستعمل لجمع المعلومات ونشرها من قبل الوزير) الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة (٣) لان هذا النص يحتم الرجوع الى الوزير المختص في حالات كثيرة لا يتسع وقته لها .

٣ - اضيفت الفقرة التي تنص على عدم قيام اية جهة سواء كانت حكومية ام غير حكومية بجمع معلومات احصائية او نشرها الا بعد الرجوع الى دائرة الاحصاءات العامة، وذلك لتنصب اختصاصات دائرة الاحصاءات في نص واضح لسد احتياجات الدولة من احصاءات وتحقيق التنسيق الكامل بين العمليات الاحصائية التي تقوم بها مختلف الاجهزة في شتى الميادين وبين العمليات الاحصائية التي تقوم بها دائرة الاحصاءات العامة ، بما يضمن سلامتها ودقتها وكفايتها وتعميم الاستفادة منها والاعتماد عليها .

٤ - ونظرا لخطورة المهمة التي يضطلع بها الجهاز الاحصائي ، واهمية الدور الذي يقوم به الاحصاء في مختلف مراحل التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لارساء قواعد التنمية على اساس سليمة ، وابراراً لجهود الحسومات التي يقدمها موظفو دائرة الاحصاءات العامة للدولة والمجتمع وليث روح التشجيع في نفوسهم فقد روي النص صراحة على حق النظر في اصدار النظمه تتعلق بتحديد مكافآت وعلاوات فنية لموظفي دائرة الاحصاءات العامة .

قانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون الاحصاءات العامة

—•••••

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاحصاءات العامة لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي بالنانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثانية من النانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٢ - تؤسس دائرة تسمى (دائرة الاحصاءات العامة) مهمتها :-

أ - جمع المعلومات الاحصائية المتعلقة بالنواحي الاجتماعية والحوية والصحية والتعليمية والزراعية والتجارية والاقتصادية والمالية والعلمية والعالية واحصاءات القوى البشرية وغيرها، وتنسيق هذه المعلومات وتحليلها ونشرها .
ب - اجراء تعداد عام منفصل مرة كل عشر سنوات على الاكثر في النواحي التالية :-

١ - السكان والمساكن

٢ - الزراعة

٣ - الصناعة

ج - يعين موعد اجراء هذه التعدادات بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣) من القانون الاصيلي بحذف ما جاء فيها بعد عبارة الوزير المختص الواردة فيها .

المادة ٤ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصيلي باعتبار ما جاء فيها فقرة (أ) واطرافه الفقرة التالية اليها كفقرة (ب) .

ب - لا يجوز لاية جهة حكومية كانت ام غير حكومية القيام بجمع المعلومات احصائية او نشرها الا بموافقة مدير دائرة الاحصاءات العامة .

المادة ٥ - تعدل المادة (٧) من القانون الاصيلي باضافة الفقرة التالية اليها كفقرة (ج) :-

ج - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير المختص ، تفصيل مكافآت لموظفي دائرة الاحصاءات العامة .

- ٨ -

المقرر :-

القانون المؤقت رقم ٤٨ لسنة ٦٦ المعدل لقانون الدفاع المدني لا تعديل للجنة عليه .

مكتبة البرلمان

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (٨)

سيرامات اللجنة القانونية لمجلس النواب

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الدفاع المدني

المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	تعديل المادة الثانيين القانون الاصيل بالتعديل والتالية الى آخرها:
المادة (١٩) لسة ١٩٦٢ ويستأنس منه بما يلي :-	وتعني كلمة فرد - الضابط وضابط الصف وشرطي الدفاع المدني -
المادة (٢١) :-	بقي ما جاء في المادة (٢١) من القانون الاصيل وتعديلهما بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ ويستأنس منه بما يلي :-
١ - على الرغم مما ورد في قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥ ، وما طرأ عليه من تعديل يعتبر أفراد الدفاع المدني ، أفراداً بقوة الامن العام وتسري عليهم كافة القوانين والانظمة السارية على أفراد الامن العام .	١ - على الرغم مما ورد في قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥ ، وما طرأ عليه من تعديل يعتبر أفراد الدفاع المدني ، أفراداً بقوة الامن العام وتسري عليهم كافة القوانين والانظمة السارية على أفراد الامن العام .
ب - لمدير الامن العام بموافقة الوزير تعيين الاشخاص وفق ما هو مبين في الفقرتين (أ و ج) من المادة (٢١) من قانون الامن العام وفي هذه الحالة تسري عليهم أحكام المادة ٢٧ منه	ب - لمدير الامن العام بموافقة الوزير تعيين الاشخاص وفق ما هو مبين في الفقرتين (أ و ج) من المادة (٢١) من قانون الامن العام وفي هذه الحالة تسري عليهم أحكام المادة ٢٧ منه
المادة المعدول بها الآن	نص المادة (٢١) من القانون الاصيل :-
١ - يعتبر أفراد الدفاع المدني من موظفين مؤقتين ومطوعين ومرتضى تسري عليهم أنظمة التدريب وخلال العمليات وتبعاً للتكليف تسري عليهم أنظمة المراقبة أو عقابية والتعويض في حالة اصابهم بأضرار جسيمة أو عقابية كتجنيده مباشرة لاجلهم المعلقة بالدفاع المدني .	١ - يعتبر أفراد الدفاع المدني من موظفين مؤقتين ومطوعين ومرتضى تسري عليهم أنظمة التدريب وخلال العمليات وتبعاً للتكليف تسري عليهم أنظمة المراقبة أو عقابية والتعويض في حالة اصابهم بأضرار جسيمة أو عقابية كتجنيده مباشرة لاجلهم المعلقة بالدفاع المدني .
ب - يجوز للوزير ان يرض أي فرد من أفراد الدفاع المدني المظهرين على اساس جنده اليومي المباد اذا زادت مدة استعمله على (٢٤) ساعة كل مرة يرض فيها للخدمة .	ب - يجوز للوزير ان يرض أي فرد من أفراد الدفاع المدني المظهرين على اساس جنده اليومي المباد اذا زادت مدة استعمله على (٢٤) ساعة كل مرة يرض فيها للخدمة .
ج - اذا اتفق استعمل أي فرد من أفراد الدفاع المدني لاسباب صحية تمنعه عن الاستمرار في عمله أو لسبب له الحصول على مكافأة عن مدة خدمته بمعدل خمسة فنانير عن كل سنة تقصها بصورة مستمرة في الخدمة وبشرط في ذلك أن يكون الفرد قد أفضى مدة لا تقل عن ستة شهور من اصالته أو أكثر في الخدمة ويستحق الفرد مكافأة عن كمورد السنة بنسبة ما قضاه فيها من الخدمة .	ج - اذا اتفق استعمل أي فرد من أفراد الدفاع المدني لاسباب صحية تمنعه عن الاستمرار في عمله أو لسبب له الحصول على مكافأة عن مدة خدمته بمعدل خمسة فنانير عن كل سنة تقصها بصورة مستمرة في الخدمة وبشرط في ذلك أن يكون الفرد قد أفضى مدة لا تقل عن ستة شهور من اصالته أو أكثر في الخدمة ويستحق الفرد مكافأة عن كمورد السنة بنسبة ما قضاه فيها من الخدمة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

لقد روي انه لتناسق الاعمال والمصلحة العامة ان يخضع رجال الدفاع المدني الى القوانين والانظمة التي يخضع اليها رجال الامن العام ، لان وضع افراد الدفاع المدني فريد في نوعه اذ انهم يخضعون جاليسا الى نوعين من القوانين ، بعضها مدني والآخر امن عام وكل ذلك يجعل من الصعب السيطرة كاملا على افراد الدفاع المدني .

وحيث وجد من الانسب الخلق هذه الفئة الى افراد الامن العام ليم بذلك معاملتهم كزملائهم في الامن العام فقد وضع هذا التعديل .

قانون رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٦

قانون مؤقت معدل لقانون الدفاع المدني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الدفاع المدني لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (١٢) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يسلي

بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيل باضافة العبارة التالية الى آخرها :

« تعني كلمة فرد - الضابط وضابط الصف وشرطي الدفاع المدني » .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة (٢٦) من القانون الاصيل وتعديلهما بالقانون رقم (١٩) لسنة ١٩٦٢ ويستأنس منه بما يلي :-

المادة ٢٦ - أ - على الرغم مما ورد في قانون الامن العام لسنة ١٩٦٥ ، وما طرأ عليه من تعديل يعتبر افراد الدفاع المدني ، افرادا بقوة الامن العام وتسري عليهم كافة القوانين والانظمة السارية على افراد الامن العام .

ب - لمدير الامن العام بموافقة الوزير تعيين الاشخاص وفق ما هو مبين في الفقرتين (أ و ج) من المادة (٢١) من قانون الامن العام وفي هذه الحالة تسري عليهم أحكام المادة ٢٧ منه .

١ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون التقاعد العسكري ، لا تعديل اللجنة عليه .

تكملة المادة الأولى

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ الممل قانون التقاعد العسكري

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للممول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (٩)	ينبغي ما يجاء في المادة (٢٢) من القانون الاصولي ويستأنف عنه بما يلي :- المادة (٢٢) :- ١ - اذا قتل ضابط غير طيار أو فرد أو توفي نتيجة اضرار اصابته فادت الى وفاته من جراء قيامه بوظيفته ولم يكن قد اكمل مدة عشر سنوات في الخدمة القوية التقاعد فيخصص له مائة ربيع راتبه الشهري الاجير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات خصص لها ثلث راتبه الشهري الاجير واذا ظهر بالحساب أن الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب أحكام هذا القانون يزيد عن الثلث خصص لها الراتب الاكبر . ب - اما اذا قتل ضابط طيار أو توفي نتيجة اضرار اصابته فادت الى وفاته من جراء قيامه باعمال الطيران ومن اختصاصه ولم يكن قد اكمل (٢٠) سنة في الخدمة القوية التقاعد خصص له مائة ربيع راتبه الشهري الاجير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات خصص لها ثلث راتبه فاقصد محسوب بتقاضي أحكام هذا القانون .	نص المادة (٢٢) من القانون الاصولي :- المادة (٢٢) :- ١ - اذا قتل ضابط أو فرد أو توفي نتيجة اضرار اصابته فادت الى وفاته من جراء قيامه بوظيفته ولم يكن قد اكمل مدة عشر سنوات في الخدمة القوية التقاعد فيخصص له مائة راتبه الشهري الاجير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات خصص لها ثلث راتبه الشهري الاجير واذا ظهر بالحساب أن الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب أحكام هذا القانون يزيد عن الثلث خصص لها الراتب الاكبر . ب - بالإضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للماتلة بموجب الفقرة السابقة تطبق عليها تقليديا يعادل راتب وعلاوات الضابط أو الفرد من سنة كاملة محسوبا على أساس راتبه الشهري الاجير على أن لا يقل عن ثلاثمائة دينار - يطبق التعويض في حوادث الاستشهاد والقتل أثناء قيام الضابط أو الفرد بواجبه العسكري .

تابع ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦ الممل قانون التقاعد العسكري

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة للممول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (٩)	ب - بالإضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للماتلة بموجب الفقرتين السابقتين تطبق تعويض تعادل راتب وعلاوات الضابط أو الفرد من سنة كاملة محسوبا على أساس راتبه الشهري الاجير على أن لا يقل عن ثلاثمائة دينار - يطبق التعويض في حوادث الاستشهاد والقتل أثناء قيام الضابط أو الفرد بواجبه العسكري . د - اذا كان الضابط أو الفرد أعرب أو متزوجا وليس له أولاد يطبق التعويض الى ورثته الشرعيين بموجب القريقة الشرعية . تمتل المادة (٣٣) من القانون الاصولي حسب عدلت بالقانون رقم (٥) لسنة ١٩٦٦ يتطلب عبارة (من تاريخ تقديم الطلب) الواردة في آخرها والاستضافة عنها بالعبارة التالية :- « اعتبارا من حصول صاحب الحق على شهادة براءة ذمته تجاه القوات المسلحة » .	ج - اذا كان الضابط أو الفرد أعرب أو متزوجا وليس له أولاد يطبق التعويض الى ورثته الشرعيين بموجب القريقة الشرعية . نص المادة (٣٣) من القانون الاصولي :- المادة (٣٣) :- تسرى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الحقوق الى القائد العام للقوات المسلحة وعلى القائد العام أو الضابط الذي يتبعه من رتبة عقيد ما فوق أن يجعل هذه الطلبات مع جميع المستندات الى لجنة التقاعد العسكري خلال مدة شهر من تاريخ تقديم الطلب .

مجلس النواب
الجلسة السابعة من الدورة غير العادية الاولى
٢٤ ايار ١٩٦٧

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترسه

اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

المادة ٢٢ - « نظرا للنقص الحاصل في الطيران ولعدم وجود اشخاص من ذوي الكفاءات الخاصة للاتحاق بهذا السلاح الفعال ولتفاسد الناس عن التقدم للخدمة للخطورة التي تقع على الطيران فقد ارتوي اضافة نص جديد على المادة (٢٢) بتعديل الراتب التقاعدي الذي يستحق للطيار اثناء قيامه بالواجبات العسكرية لتشجيع المتقدمين للاتحاق بهذا السلاح . »

المادة ٣٣ - ان المادة (٣٣) بشكلها الحالي قد اوجبت على القائد العام او الضابط الذي ينييه ان يحيل الطلبات والمستندات المتعلقة بتسوية الحقوق التقاعدية الى لجنة التقاعد العسكري خلال شهر من تاريخ تقديم الطلب ، وحيث ان هناك موانع كثيرة تحول دون احوالة هذه الطلبات الى لجنة التقاعد العسكري ومن هذه الموانع وجود التزامات مالية يتوجب تحصيلها من اصحاب الطلبات كما ان بعضهم يعمل في المحافظة على الاموال المسلمة اليه مما يؤدي ضياعها وبالنتيجة يصبح ذمته مشغولة بمدينة الحريثة القوات المسلحة .

وحسب تعليمات واوامر القوات المسلحة يتوجب على كل شخص يحال على التقاعد ان يقوم بتبيرة ذمته قبل تخصيص راتب تقاعد له . لهذه الاسباب وحفاظا على حقوق القوات المسلحة المالية وجد من الضروري وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٦٦) ويقرم القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٢٢ - أ - اذا قتل ضابط غير طيار او فرد او توفي نتيجة اضرار اصابته فادت الى وفاته من جراء قيامه بوظيفته ولم يكن قد اكمل مدة عشر سنوات في الخدمة المقبولة للتقاعد فيخصص لعائلته ريع راتبه الشهري الاخير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات خصص لها ثلث راتبه الاخير واذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب احكام هذا القانون يزيد عن الثلث خصص لها الراتب الاكبر .

ب - اما اذا قتل ضابط طيار او توفي نتيجة اضرار اصابته فادت الى وفاته من جراء قيامه بأعمال الطيران وضمن اختصاصه ولم يكن قد اكمل (٢٠) سنة في الخدمة المقبولة للتقاعد فيخصص لعائلته نصف راتبه الاخير واذا زادت خدمته عن عشرين سنة خصص لها راتب تقاعد محسوب بمقتضى احكام هذا القانون .

ج - بالاضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للعائلة بموجب الفقرتين السابقتين تعطى تعويض نقدي يعادل رواتب وعلاوات الضابط او الفرد عن سنة كاملة محسوبا على اساس راتبه الشهري الاخير على ان لا يقل عن ثلاثمائة دينار . يعطى التعويض في حوادث الاستشهاد والقتل اثناء قيام الضابط او الفرد بواجبه العسكري .

د - اذا كان الضابط او المرء اعزب او متزوجا وليس له اولاد يعطى التعويض الى ورثته الشرعيين بموجب الفريضة الشرعية .

المادة ٣ - تعدل المادة (٣٣) من القانون الاصيل حسبما عدلت بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ بشطب عبارة (من تاريخ تقديم الطلب) الواردة في آخرها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : .

(اعتبارا من حصول صاحب الحق على شهادة براءة ذمته تجاه القوات المسلحة) .

- ١٠ -

المقرر :

القانون الموقت رقم ٥٤ لسنة ٦٦ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة ، لا تعديل للجنة عليه .

تعدّل المادة ٣

ملحوظة حول القانون المؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

الاجراء اللجنة الدائمة لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الان
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١٠)	ينقضى ساء جاء في المادة (١٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : - المادة (١٩) : - يجري تعيين الراتب والعلوات وعلاوات المعيشة والزيادات السنوية للضباط في القوات المسلحة الاردنية بموجب النظام تصدر هذه الانظمة على ضباط الامن العام وضباط المخابرات العامة وذلك على الرغم مما جاء في أي تشريع آخر .	نص المادة (١٩) من القانون الاصيل تكون الراتب وعلاوات وعلاوات المعيشة والانظمة المعمول بها في الدولة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

بناء على ما اقتضته المصلحة العامة من توحيد لاسلوب في تحديد رواتب الضباط في القوات المسلحة والامن العام والمخابرات ، وجد من الضروري وضع هذا القانون المعدل للمادة (١٩) من القانون الاصيل .

قانون مؤقت رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في القوات المسلحة

الاردنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانونين واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٧/٩ .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٩) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي . -

المادة (١٩) . -

يجري تعيين الراتب والعلوات وعلاوات غلاء المعيشة والزيادات السنوية للضباط في القوات المسلحة الاردنية بموجب النظام تصدر لهذه الغاية وتسري احكام هذه الانظمة على ضباط الامن العام وضباط المخابرات العامة وذلك على الرغم مما جاء في اي تشريع آخر .

- ١١ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٦٤ لسنة ٦٦ المعدل لقانون الاحوال المدنية ، لا تعديل للجنة عليه .

مكتبة الاحوال

أنظر قرار اللجنة القانونية رقم ٣ المؤرخ في ١٣/٥/٩٦٧ البند (١١)

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون الاحوال المدنية.

<p>لجومات اللجنة القانونية مجلس النواب</p>	<p>المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد</p>	<p>المادة الممول بها الآن</p>
<p>أنظر قرار اللجنة القانونية رقم ٣ المؤرخ في ١٣/٥/٩٦٧ البند (١١)</p>	<p>تعمل المادة (٥) من القانون الأصلي يتطلب كلمة (التأجيل) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بمسألة (مدير القضاء).</p>	<p>ب - في القضاء التأجيل أو موظف مختص وتنتمل منطقة اختصاصه مركز القضاء والقوى والمشار المرتبطة به مباشرة.</p>
	<p>تعمل المادة (٨٠) من القانون الأصلي بأضافة الفقرة الشريطة التالية الى آخرها :-</p> <p>هـ ويشترط في ذلك ان تستمر الجهات الرسمية السابقة في إنجاز العمليات المتعلقة بالأحوال المدنية وفق الترتيب المتبع قبل صدور هذا القانون وفقاً لتسييم دائرة الأحوال المدنية بقتضاه ومنه الوزير ذلك في الجريدة الرسمية.</p>	<p>١ - يأتي قانون الفئوس المدني الصادر بتاريخ ١٣ أغسطس سنة ١٣٣٠ .</p> <p>ب - يأتي القسم الاول والقسم الرابع من قانون الصحة الارضي المنشور بالعدد ١١٢ من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٢٦/٣/١ .</p> <p>ج - يأتي كل تشريع أردني أو فلسطيني سابق الى الذي الذي يتعارض فيه أحكامه مع أحكام هذا القانون .</p>
		<p>نص المادة (٨٠) من القانون الأصلي :-</p> <p>المادة (٨٠) -</p>

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقرته
؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

ان الاسباب الموجبة لوضع قانون الاحوال
المعدنية المعدل هي . -

١ - عدم رصد اية مبالغ في موازنة سنة ١٩٦٦ للدائرة الاحوال المدنية .

٢ - الرغبة في استمرار الوزارات والدوائر المعنية في القيام بالتجار المعاملات المتعلقة بالاحوال المدنية ريثما تؤسس الدائرة المذكورة .

٣ - افساح المجال امام وزارة الداخلية لتأسيس
الدائرة خلال شهرين من تاريخ تصديق موازنة
الدائرة .

٤ - لقد وردت عبارة (قائمقام) في الفقرة (ب) من المادة الخامسة من التناون الاصلي ولكن هذا الاصطلاح قد الغي واستبدل بعبارة (مدير قضاء) حسب نظام التشكيلات الادارية رقم (١) لسنة ١٩٦٦.

قانون مؤت رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون الأحوال المدنية

المادة ١ - - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الأحوال المدنية لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الأصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) مسن القانون
الاصلي بشطب كلمة (القائمقام) الواردة في الفقرة
(ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (مدير القضاء) .

المادة ٣ - تعدل المادة (٨٠) من القانون
الاصلي باضافة الفقرة الشرطية التالية الى اخرها . -
« ويشترط في ذلك ان تستمر الجهات الرعوية
السابقة في انجاز المعاملات المتعلقة بالاحوال المدنية
وفق الترتيب المتبع قبل صدور هذا القانون وبما يتم
تأسيس دائرة الاحوال المدنية بمقتضاه ويعين الوزير
ذلك في الجريدة الرسمية .

- 14 -

المقرر :

القانون الموقت رقم ٧٥ لسنة ٦٦ المعدل لقانون
اصول المحاكمات الجزائية ، لا تعديل للجنة عليه .

1951

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

الاجراءات اللجوء الى المحكمة	المادة (١١٠) من القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية	المادة (١١٠) من القانون المؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦ المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١٢)	المادة (١١٠) : يُلغى ما جاء في المادة (١١٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : ١ - لاثبات هوية المتهم او الظنين او المشتكى عليه او هوية من له علاقة بالجرم ، تقبل في معرض البينة بصحبات الاصحاح وبصحات راحة اليد واطراف القدم اثناء المحاكمات او اجراءات التحقيق اذا قدمت بواسطة الشاهد او الشهود وكانت مؤيدة بالبينة القوية كما يجوز قبول الصورة الشخصية في معرض البينة المعروفة على صاحبها . ٢ - عند تطبيق حكم هذه المادة تراعى احكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون .	تقبل بصمة اصابع المتهم والظنين والمشتكى عليه او صورة التسمية المصدق عليها توقيع مدير سجن او قائد شرطة او دواء في معرض البينة هذه اذا ابرزت للمدعي العام او اثناء محاكمة لا ركناب جرم .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقتره اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

حيث ان المادة (١٦٠) من القانون الاصيل نصت على قبول بصمة المتهم بتوقيع مدير السجن او قائد الشرطة او الدرك في معرض البينة ضده اذا ابرزت للمدعي العام او اثناء محاكمته لارتكاب جرم ، ولما كان هذا النص غير واف وواضح اذ انه لم يوضح الغاية من تقديم البصمات او الصور لذلك وجد من الضروري وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت رقم (٧٥) لسنة ١٩٦٦
قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٦٦)
ويقرأ مع القانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (١٦٠) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١٦٠ -

١ - لاثبات هوية المتهم او الظنين او المشتكى عليه او هوية من له علاقة بالجرم ، تقبل في معرض

البينة : بصمات الاصابع وبصمات راحة اليد وباطن القدم اثناء المحاكمات او اجراءات التحقيق اذا قدمت بواسطة الشاهد او الشهود وكانت مؤيدة بالبينة القوية كما يجوز قبول الصورة الشخصية في معرض البينة المعروفة على صاحبها .

٢ - عند تطبيق حكم هذه المادة تراعى احكام الباب الثالث من الكتاب الثاني من هذا القانون .

- ١٣ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٦ قانون الجيش العربي : لا تعديل للجنة عليه .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقتره اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

حيث انه تقرر تغيير اسم القوات المسلحة الاردنية بحيث يصبح (الجيش العربي) وبالنظر لوجود عدة قوانين وانظمة تنص على اسم القوات المسلحة الاردنية ؛ لذلك وحتى يكون هذا التغيير قانونيا ومنعا لوقوع اشكالات قانونية في المستقبل بالنسبة للنصوص المشار اليها ، فقد وجد من الانسب وضع هذا القانون :

تكملة اصل

قانون مؤقت رقم (٧٦) لسنة ١٩٦٦

قانون الجيش العربي

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الجيش العربي لسنة ١٩٦٦) ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يستعاض عن عبارة (القوات المسلحة الأردنية) حيث وردت في القوانين والأنظمة السابقة بعبارة (الجيش العربي) .

المادة ٣ - رئيس الوزراء ووزير الدفاع مكلفان بتنفيذ أحكام هذا القانون .

- ١٤ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٧٢ لسنة ٦٦ قانون متحف الآثار الفلسطيني ، لا تعديل للجنة عليه .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت) .

الاسباب الموجبة

لوضع قانون متحف الآثار الفلسطيني

رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ المؤقت وتعديله رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦

أقيم المتحف الفلسطيني في عهد الانتداب على فلسطين وكانت تشرف عليه حكومة الانتداب حتى

١٩٤٨ حيث اصدر المندوب السامي البريطاني مرسوماً للمتحف عين بموجبه مجلساً للامناء رئيسه ومعظم اعضاءه من الدول الاجنبية . ورغم تعديل الرسوم بالقانون الاردني رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ فقد ظل كابوس الاشراف الاجنبي محيياً على المتحف .

وبالنظر لما في المتحف من قطع أثرية هامة جداً تمثل مختلف الحضارات في مختلف عصور التاريخ ومن بينها مخطوطات البحر الميت التي لا مثيل لها في العالم فقد حرصت دائرة الآثار على تعريب ادارة المتحف المحافظة على هذه الثروة الأثرية فوضعت مشروع القانون المشار اليه . وعند صدوره وجدت الدائرة ان المادتين (٣ و ٥) لا تحققان الهدف المنشود فعدل نصهما بقانون مؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦ بحيث اضيف اليه المادة الثالثة «على ان تستعمل كلها لغايات المتحف» وشطب من المادة الخامسة عبارة «السفر» او «وبهذا التعديل يصيح المتحف بأيدي عربية واعية تحسن ادارته والاشراف عليه وتحفظ ما فيه من ثروة أثرية لا تقدر بثمن .

قانون مؤقت رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦

قانون متحف الآثار الفلسطيني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون متحف الآثار الفلسطيني لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتباراً من التاريخ الذي يعينه مجلس الوزراء بقرار ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يبطل العمل بمرسوم متحف الآثار الفلسطيني الذي اصدره المندوب السامي بموجب المادة (٣) من مرسوم فلسطين لسنة ١٩٤٨ ، وتعديله بالقانون الاردني رقم (٣) لسنة ١٩٥٥ .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان المؤقت) .

قانون مؤقت رقم (٧٧) لسنة ١٩٦٦

قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع القانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الأصلي .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣) من القانون الأصلي

بإضافة العبارة التالية الى آخرها :

«على ان تستعمل كلها لغايات المتحف» .

المادة ٣ - تعدل المادة (٥) من القانون الأصلي

بشطب عبارة (السفر) او (الوارد) فيها .

- ١٦ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ٦٧ المعدل لقانون

تسوية الاراضي والمياه ، لا تعديل للجنة عليه .

المادة ٣ - تنشط بحكومة المملكة الأردنية الهاشمية ملكية متحف الآثار الفلسطيني وكافة موجوداته والاموال المنقولة وغير المنقولة المائدة له واية اموال مودعة باسمه او لصالحه داخل المملكة او خارجها .

المادة ٤ - يطلق على المتحف المذكور اسم متحف الآثار الفلسطيني ، وتشرف عليه وتدير كافة شؤونه حكومة المملكة الأردنية الهاشمية . كما تشرف وتدير اي مرفق آخر من مرفق الدولة .

المادة ٥ - يؤلف مجلس الوزراء بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون مجلساً استشارياً للمتحف من السفراء او علماء الآثار او ممثلي المتاحف والمؤسسات العلمية من الاردنيين والاجانب حسب ما يراه مناسباً .

المادة ٦ - يعين مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي المجلس الاستشاري مديراً للمتحف من اصحاب الخبرة للمدة وبالشروط التي يقررها .

المادة ٧ - لمجلس الوزراء ان يضع ما يراه ضرورياً من الانظمة لتنفيذ احكام هذا القانون بصورة خاصة او عامة .

المادة ٨ - رئيس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ١٥ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٧٧ لسنة ٦٦ المعدل لقانون متحف الآثار الفلسطيني ، لا تعديل للجنة عليه .

مكتبة المتحف

ملحوظة حول القانون المؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ المملل لقانون تسوية الأراضي والمياه

الجدول الثاني القانون رقم ١٦ لسنة ١٩٦٧ المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة (٩) من القانون الأصلي بأختارة الفقرات الجديدة التالية البابا :-	المادة المسمول بها الآن	ليس لهم أصل بالقانون أصلي
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم ٣ المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١٦)	٦- عندما يكون التصرف مشتركاً بين ذوي الحقوق في قطعة واحدة أو أكثر في أرضي قرية تعدد أراضيها أثناء أعمال التسوية كقطع موزعة وتم تجميعها على خريطة دائرية الأراضي والمساحة ولم يعلن جدول حقوقها يجوز للمدير أن يأذن هؤلاء الشركاء إذا كانت أسماؤهم قد تدونت في جدول الادعاءات ولم يكن منازعاً عليها بإجراء الأفران الإضافي فيما بينهم (إذا لم يكن بينهم غائب أو قاصر أو محجور) سواء كان الأفران معلقاً بقطعة واحدة أو بأفران الجمع إذا تعددت القطع أما في حالة وجود النزاع فيعتبر الشركاء من سيقسمهم جدول الحقوق وفق أحكام القانون المذكور . ٧- إذا لم يقض الشركاء على الأفران الإضافي بينهم أو كان بينهم غائب أو قاصر أو محجور فيجوز للمدير أو الموظف المفوض من قبله في حالة موافقه أكثرية أصحاب الحصص إجراء الأفران بالطريقة التي يراها مناسبة . ٨- تسحب القطع الناتجة عن الأفران وتوزل في جدول الادعاءات وجرول الحقوق وعند نشر هذا الجدول يعترض عليه وفقاً لأحكام المادتين (١٥ و ١٦) من هذا القانون . تعدل المادة (١٦) من القانون الأصلي بتطيط عبارة (سهر في المساحة) الواردة في الفقرة (٥) منها والاستعاضة عنها بعبارة (خطا في المساحة)	١- عندما يكون التصرف في أرض مشاع بين أهل القرية في أية منطقة تسوية تفرز تلك الأرض بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في جدول الحقوق النهائي يقتضي الحقوق للبيئة فيه وذلك قبل تنظيم جدول التسجيل . ٢- إذا أمكن المصموم على اتفاق على كيفية الأفران يقتضي هذا القانون بين أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجري هذا الأفران في غضون مدة يتبينها المدير أو من يتنبه ويستوفي من أصحاب الحصص التي يجري أفرانها بعد المدة للبيئة رسوم يقتضي الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي عن جميع أعمال المساحة المتعلقة بوضع اللامات الجديدة . ٣- إذا لم يقق على كيفية الأفران أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجوز إجراء الأفران بالصورة التي يتبينها المدير . ٤- تسحب قطع الأراضي الناتجة عن الأفران وينظم بها جدول التسجيل بحدود المساحة عليه المدير وعلى جدول الحقوق النهائي . ٥- للمدير صلاحية إصدار أمر يقضي بعدم تدوين أو تسجيل أية قطعة أرض أو أية حصة مشاعة ضمن أية منطقة تسوية باسم أي شخص أو أشخاص إذا كانت تلك القطعة أو تلك المساحة أصغر مساحة من حصة واحدة في الأراضي الزراعية، وكما من المدير هذه الصلاحية سواء بالتأجيل إلى تسوية الأراضي والمياه للبيئة في هذا القانون أو إلى أية معاملات تسجيل تجري بها بعد .	١- عندما يكون التصرف في أرض مشاع بين أشخاص أو يقسم منها في أية منطقة تسوية تفرز تلك الأرض بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في جدول الحقوق النهائي يقتضي الحقوق للبيئة فيه . ٢- إذا أمكن المصموم على اتفاق على كيفية الأفران يقتضي هذا القانون بين أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجري هذا الأفران في غضون مدة يتبينها المدير أو من يتنبه ويستوفي من أصحاب الحصص التي يجري أفرانها بعد المدة للبيئة رسوم يقتضي الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي عن جميع أعمال المساحة المتعلقة بوضع اللامات الجديدة . ٣- إذا لم يقق على كيفية الأفران أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجوز إجراء الأفران بالصورة التي يتبينها المدير . ٤- تسحب قطع الأراضي الناتجة عن الأفران وينظم بها جدول التسجيل بحدود المساحة عليه المدير وعلى جدول الحقوق النهائي . ٥- للمدير صلاحية إصدار أمر يقضي بعدم تدوين أو تسجيل أية قطعة أرض أو أية حصة مشاعة ضمن أية منطقة تسوية باسم أي شخص أو أشخاص إذا كانت تلك القطعة أو تلك المساحة أصغر مساحة من حصة واحدة في الأراضي الزراعية، وكما من المدير هذه الصلاحية سواء بالتأجيل إلى تسوية الأراضي والمياه للبيئة في هذا القانون أو إلى أية معاملات تسجيل تجري بها بعد .

أحكام اللجنة القانونية	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المسمول بها الآن	ليس لهم أصل بالقانون أصلي
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم ٣ المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١٦)	تعدل المادة (١٨) من القانون الأصلي باستعاضة عنه بما يلي : المادة (١٨) :- ١- عندما يكون التصرف في أرض مشاع بين أهل القرية في أية منطقة تسوية تفرز تلك الأرض بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في جدول الحقوق النهائي يقتضي الحقوق للبيئة فيه وذلك قبل تنظيم جدول التسجيل . ٢- إذا أمكن المصموم على اتفاق على كيفية الأفران يقتضي هذا القانون بين أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجري هذا الأفران في غضون مدة يتبينها المدير أو من يتنبه ويستوفي من أصحاب الحصص التي يجري أفرانها بعد المدة للبيئة رسوم يقتضي الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي عن جميع أعمال المساحة المتعلقة بوضع اللامات الجديدة . ٣- إذا لم يقق على كيفية الأفران أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجوز إجراء الأفران بالصورة التي يتبينها المدير . ٤- تسحب قطع الأراضي الناتجة عن الأفران وينظم بها جدول التسجيل بحدود المساحة عليه المدير وعلى جدول الحقوق النهائي . ٥- للمدير صلاحية إصدار أمر يقضي بعدم تدوين أو تسجيل أية قطعة أرض أو أية حصة مشاعة ضمن أية منطقة تسوية باسم أي شخص أو أشخاص إذا كانت تلك القطعة أو تلك المساحة أصغر مساحة من حصة واحدة في الأراضي الزراعية، وكما من المدير هذه الصلاحية سواء بالتأجيل إلى تسوية الأراضي والمياه للبيئة في هذا القانون أو إلى أية معاملات تسجيل تجري بها بعد .	١- عندما يكون التصرف في أرض مشاع بين أشخاص أو يقسم منها في أية منطقة تسوية تفرز تلك الأرض بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في جدول الحقوق النهائي يقتضي الحقوق للبيئة فيه . ٢- إذا أمكن المصموم على اتفاق على كيفية الأفران يقتضي هذا القانون بين أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجري هذا الأفران في غضون مدة يتبينها المدير أو من يتنبه ويستوفي من أصحاب الحصص التي يجري أفرانها بعد المدة للبيئة رسوم يقتضي الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي عن جميع أعمال المساحة المتعلقة بوضع اللامات الجديدة . ٣- إذا لم يقق على كيفية الأفران أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجوز إجراء الأفران بالصورة التي يتبينها المدير . ٤- تسحب قطع الأراضي الناتجة عن الأفران وينظم بها جدول التسجيل بحدود المساحة عليه المدير وعلى جدول الحقوق النهائي . ٥- للمدير صلاحية إصدار أمر يقضي بعدم تدوين أو تسجيل أية قطعة أرض أو أية حصة مشاعة ضمن أية منطقة تسوية باسم أي شخص أو أشخاص إذا كانت تلك القطعة أو تلك المساحة أصغر مساحة من حصة واحدة في الأراضي الزراعية، وكما من المدير هذه الصلاحية سواء بالتأجيل إلى تسوية الأراضي والمياه للبيئة في هذا القانون أو إلى أية معاملات تسجيل تجري بها بعد .	١- عندما يكون التصرف في أرض مشاع بين أشخاص أو يقسم منها في أية منطقة تسوية تفرز تلك الأرض بين الأشخاص المدرجة أسماؤهم في جدول الحقوق النهائي يقتضي الحقوق للبيئة فيه . ٢- إذا أمكن المصموم على اتفاق على كيفية الأفران يقتضي هذا القانون بين أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجري هذا الأفران في غضون مدة يتبينها المدير أو من يتنبه ويستوفي من أصحاب الحصص التي يجري أفرانها بعد المدة للبيئة رسوم يقتضي الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الأراضي عن جميع أعمال المساحة المتعلقة بوضع اللامات الجديدة . ٣- إذا لم يقق على كيفية الأفران أصحاب ثلثي الحصص على الأقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجوز إجراء الأفران بالصورة التي يتبينها المدير . ٤- تسحب قطع الأراضي الناتجة عن الأفران وينظم بها جدول التسجيل بحدود المساحة عليه المدير وعلى جدول الحقوق النهائي . ٥- للمدير صلاحية إصدار أمر يقضي بعدم تدوين أو تسجيل أية قطعة أرض أو أية حصة مشاعة ضمن أية منطقة تسوية باسم أي شخص أو أشخاص إذا كانت تلك القطعة أو تلك المساحة أصغر مساحة من حصة واحدة في الأراضي الزراعية، وكما من المدير هذه الصلاحية سواء بالتأجيل إلى تسوية الأراضي والمياه للبيئة في هذا القانون أو إلى أية معاملات تسجيل تجري بها بعد .

تكملة المادة ١٨

أحكام القانون	المادة ١٠٠
وإذا كان من المبرر هذه الصلحية سواء بالنسبة إلى تسمية الأراضي والمياه الممتدة في هذا القانون أو إلى إقامة المصالحات تسجيل تجري فيما بعد . يعلق على هذه القطع أو الحصص التي تكون أصغر من الحد الأدنى الممتدة في الأمر المذكور أسم (نصف) وتضاف هذه النصف إلى أرض أو حصص مائة من يتبع أقل من ثلث من المصروفين الجاورين . وعندما يمكن جمع نصيبين أو أكثر لزيد بذلك المساحة من الحسد المدين في الأمر المذكور فإن القطعة الناتجة عن هذا الجمع تطرح المزايدة بين أصحاب تلك النصف الجموعة . ١ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد أو إذا كانت النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة .	يعلق على هذه القطع أو الحصص التي تكون أصغر من الحد الأدنى المدين في الأمر المذكور أسم (نصف) وتضاف هذه النصف إلى أرض أو حصص مائة من يتبع أقل من ثلث من المصروفين الجاورين . وعندما يمكن جمع نصيبين أو أكثر لزيد بذلك المساحة من الحسد المدين في الأمر المذكور فإن القطعة الناتجة عن هذا الجمع تطرح في المزايدة بين أصحاب تلك النصف الجموعة . ١ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٢ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٣ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٤ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٥ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٦ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٧ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٨ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ٩ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة . ١٠ - إذا لم يقدم المزايدة سوى جاور واحد فقط وان النصف لا يستفيد منها إلا شخص واحد يجري تقدير النصف بمرقة ثلاثة أجزاء خمره اثنين من القراء والثالث يتخذه المدير أو الموظف النواض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الميزون من قبل القراء يجوز للمدير أو الموظف النواض من قبله أن يقوم بتعيين الجراء الثلاثة .

الرئيس :	هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترحه
الرئيس :	وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها
الرئيس :	المجلس وكما سيرفع فيها إلى مجلس الاعيان الموقر .
الرئيس :	موافقون

الاسباب الموجبة

- ١ - تمكين الشركاء في القطع المفروضة من اجراء القسمة فيما بينهم قبل اعلان جدول الحقوق الذي يتأخر اعلانه بسبب ارتباطه بالاعمال الفنية
- ٢ - معالجه موضوع النصف والحصص الصغيرة منذ اعلان التسوية .

قانون مؤقت رقم (٥) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه

المادة ١ - يسمى هذا القانون الموقت (قانون معدل لقانون تسوية الاراضي والمياه لسنة ١٩٦٧) ويسمى مع القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعديل المادة (٩) من القانون الاصيل باضافة الفقرات الجديدة التالية اليها :

٦ - عندما يكون التصرف مشتركاً بين ذوي الحقوق في قطعة واحدة أو أكثر في اراضي قرية تحدد اراضيها اثناء اعمال التسوية كقطع مفروضة وتم تثبيتها على خرائط دائرة الاراضي والمساحة ولم يعلن جدول حقوقها يجوز للمدير ان يأذن هؤلاء الشركاء اذا كانت اسماؤهم قد تدونت في جدول الادعاءات ولم يكن منازعاً عليها باجراء الافراز الرضائي فيما بينهم (اذا لم يكن بينهم غائب أو قاصر أو محجور) سواء كان الافراز متعلقاً بقطعة واحدة أو بافراز الجمع اذا تعددت القطع اما في حالة وجود النزاع فيعتبر الشركاء من سينظم بهم جدول الحقوق وفق احكام القانون المذكور .

٧ - اذا لم يتفق الشركاء على الافراز الرضائي بينهم او كان بينهم غائب أو قاصر أو محجور فيجوز للمدير أو الموظف المفوض من قبله في حالة موافقة اكثرية اصحاب الحصص اجراء الافراز بالطريقة التي يراها مناسبة .

٨ - تسمح القطع الناتجة عن الافراز وتنزل في جدول الادعاءات وجدول الحقوق وعند نشر هذا الجدول يتعرض عليه وفقاً لاحكام المادتين (١٢ و ١٥) من هذا القانون .

مكتبة ابنه الأول

المادة ٣ - تعدل المادة (١٦) من القانون الاصيلي بشطب عبارة (سهو في المساحة) الواردة في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنها بعبارة (خطأ في المساحة) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١٨) من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : -
المادة ١٨ : -

- ١ - عندما يكون التصرف في ارض مشاع بين اهل القرية في اية منطقة تسوية تفرز تلك الارض بين الاشخاص المدرجة اسمائهم في جدول الحقوق النهائي بمقتضى الحقوق المبينة فيه وذلك قبل تنظيم جدول التسجيل .
 - ٢ - اذا امكن الحصول على اتفاق على كيفية الافراز بمقتضى هذا القانون بين اصحاب ثلثي الحصص على الاقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجرى هذا الافراز في غضون مده يعينها المدير او من ينتدبه ويستوفى من اصحاب الحصص التي يجرى افرازها بعد المدة المعينة رسوم بمقتضى الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي عن جميع اعمال المساحة المتعلقة بوضع العلامات الحديدية .
 - ٣ - اذا لم يتفق على كيفية الافراز اصحاب ثلثي الحصص على الاقل من الحصص التي يتضمنها جدول الحقوق النهائي يجوز اجراء الافراز بالصورة التي يعينها المدير .
 - ٤ - تسمح قطع الاراضي الناتجة عن الافراز وينظم بها جدول تسجيل يصدق عليه المدير محل محل جدول الحقوق النهائي .
 - ٥ - للمدير منذ اعلان التسوية المنصوص عنها في المادة (٦) من هذا القانون صلاحية اصدار امر يقضي بعدم تدوين او تسجيل اية قطعة ارض او اية حصة شائعة في قيود التسوية وجداولها ضمن اية منطقة تسوية باسم أي شخص او اشخاص اذا كانت تلك القطعة او تلك الحصة اصغر مساحة من الحد الأدنى الذي سيعينه بشرط ان لا يزيد على دوتم واحد في الاراضي الزراعية ويمارس المدير هذه الصلاحية سواء بالنسبة الى تسوية الاراضي والمياه المبينة في هذا القانون او الى اية معاملات تسجيل تجري فيها بعد .
- يطلق على هذه القطع او الحصص التي تكون اصغر من الحد الأدنى المعينة في الامر المذكور اسم (نصف) وتضاف هذه النصف الى ارض او حصص ماء من يدفع اعل ثمن لها من المتصرفين المجاورين .
- وعندما يمكن جمع نصفين او اكثر لتزيد بذلك المساحة عن الحد المعين في الامر المذكور فان القطعة الناتجة عن هذا الجمع تطرح للمزايدة بين اصحاب تلك النصف المجموعة .
- ٦ - اذا لم يتقدم للمزايدة سوى مجاور واحد او اذا كانت النصف لا يستفيد منها الاشخص واحد يجرى تقدير الثمن بمعرفة ثلاثة خبراء اثنان من الفرقاء والثالث ينتخبه المسدير او الموظف المفوض من قبله وفي حالة تعذر تعيين الخبراء من قبل الفرقاء يجوز للمسدير او الموظف المفوض من قبله ان يقوم بتعيين الخبراء الثلاثة .

- ١٧ -

المقرر : القانون المؤقت رقم ٦ لسنة ١٩٦٧ الملحق بقانون جمعيات التعاون ، لا تعديل للجنة عليه .
ملحوظات حول القانون الملحق بقانون جمعيات التعاون رقم (٦) لسنة ١٩٦٧

إجراء اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كما وردت من الحكومة بالعدل الجديد	المادة المعمول بها الآن
انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١٧)	بقي ما جاء في المادة ١٥ من القانون الاصيلي ويستعاض عنه بما يلي : - المادة (٢٥) المعمول مع الغير يجوز أن تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح افراد أو أعضاء من غير أعضائها وفي الحدود التي يفرضها نظام الجمعية الداخلي تخدeme مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة .	نص المادة (٢٥) من القانون الاصيلي : - المعامل مع الغير - المادة (٢٥) : - ١ - لا يجوز أن تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح افراد أو أعضاء من غير أعضائها الا اذا جاء ذلك عرضا وفي الحدود التي يفرضها نظام الجمعية الداخلي تخدeme مصالح الاعضاء ، هذا عدا اعمال الاراض فاته لا يجوز للجمعيات ان تعرض غير اعضائها . ٢ - يجوز للجمعية المسجلة أن تعرض جمعية مسجلة أخرى بعد موافقة المدير الخلية .

تكملة المادة ١٥

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

اقتضت المصلحة العامة تزويد المزارعين من غير اعضاء الجمعيات التعاونية بالقروض الموسمية ، ولما كانت انظمة مؤسسة الاقراض الزراعي لا تساعد على اصدار مثل هذه القروض الموسمية وذلك بالنسبة لتخصص الاتحاد التعاوني بذلك ، ولما كانت المادة (٢٥) من قانون التعاون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٦ بنصها الحالي لا تسمح باصدار هذه القروض للأفراد والمؤسسات من غير اعضائها ، فقد وجد من الضروري وضع هذا القانون لتعديل المادة المشار اليها بشكل يساعد على تحقيق المصلحة العامة .

قانون مؤقت رقم (٦) لسنة ١٩٦٧ قانون معدل لقانون جمعيات التعاون

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون جمعيات التعاون لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٧) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٢٥) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ٢٥ - التعامل مع الغير
يجوز ان تتناول اعمال الجمعيات التعاونية مصالح الافراد او المؤسسات من غير اعضائها وفي الحدود التي يضعها نظام الجمعية الداخلي لخدمة مصلحة الجمعية التعاونية والمصالح العامة .

- ١٨ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٧ لسنة ٦٧ المعدل لقانون التربية والتعليم .

ملحوظات حول القانون المؤقت المعدل لقانون التربية والتعليم رقم (٧) لسنة ١٩٦٧

اجراءات اللجنة
القانون رقم ١٨

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١٨) .

المادة كما وردت مسن الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعدل بها الان
تعديل المادة (٥) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (٨) التالية اليها : ٨ - الاشراف على الجهات التي تقوم بعملية انتساب الطلاب الى الجامعات خارج المملكة وتقديم الخدمات لهم وتنظيمها .	٨ - ليس لها اصل بالقانون الاصيل
تعديل المادة (١٨) من القانون الاصيل عدلت بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٦٦ باضافة عبارة (او مساهمًا) بعد عبارة الاعداية العامة) الواردة فيها .	نفس المادة (١٨) لا يقل في المرحلة الثانوية الا من يحمل الشهادة الاعداية العامة ، اما المدارس الخاصة التي لم تعد طلابها لتقديم هذا التخصص فتعطي مهلة سنتين من فناء هذا القانون لتحقيق هذه الغاية .
يلغى ما جاء في المادة ١١٢ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : المادة (١١٢) - : يكون عدد ايام الدراسة في كل سنة من المرحلتين الابتدائية والثانوية في كل سنة دراسية ما بين مائتين وخمسة ايام ومائتين وخمسة ايام للمدرسة التي تعطى يومًا واحدًا في الاسبوع وما بين مائة وستين ومائة وخمسة وستين يومًا للمدارس التي تعطى يومين في الاسبوع ولا يدخل في عدد ايام الدراسة ايام العطلة الاسبوعية والاعداية الدينية والوطنية ولا يتجزأ ايام السنة الدراسية الا بعد ان يكمل تصاب ايام الدراسة وتعين الوزارة اوقات العطلات المدرسية بعمليات خاصة .	نفس المادة (١١٢) من القانون الاصيل : - يكون عدد ايام الدراسة في كل سنة من المرحلتين الابتدائية والثانوية في كل سنة دراسية مائتين وخمسة وستين ومائة وخمسة وستين يومًا للمدارس التي تعطى يومًا واحدًا في الاسبوع ولا تدخل في عدد ايام الدراسة ايام العطلة الاسبوعية والاعداية الدينية والوطنية ولا يتجزأ ايام السنة الدراسية الا بعد ان يكمل تصاب ايام الدراسة وتعين الوزارة اوقات العطلات المدرسية بعمليات خاصة .

لجنة امنية الاول

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته
الجنة ٢

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها
المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان)

الاسباب الموجبة

للقانون المؤقت المعدل لقانون التربية والتعليم

المادة ٥ - لم يرد في القانون الاصيل نص
يمكن ان يعتبر سنداً لنظام خدمات الطلاب الجامعيين
رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٤ وتناديا للطن في الاجراءات
التي تمت بمقتضاه كان لا بد من اضافة نص جديد
على القانون الاصيل لهذه الغاية .

المادة ١٨ - استعصى على وزارة التربية حل مشكلة
قبول الطلاب الوافدين من الخارج الذين لا يحملون
الشهادة الاعدادية العامة في المرحلة الثانوية لان القانون
الاصيل يحول دون قبولهم لذلك كان لا بد من تعديل
المادة المتعلقة بذلك .

المادة ١١٢ - لما كان تحديد عدد ايام الدراسة
في كل من المرحلتين الالزامية والثانوية في كل سنة
دراسية حسب نص المادة (١١٢) من القانون الاصيل
يتعذر العمل به لظروف واسباب غير متوقعة ، فقد
اقتضت المصلحة تعديلها .

قانون مؤقت رقم (٧) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التربية والتعليم

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون
معدل لقانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٧ ويقرأ مع

القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي
بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون
واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالقانون الاصيل

المادة ٢ - تعدل المادة (٥) من القانون
الاصيل باضافة الفقرة (٨) التالية اليها : -

٨ - الاشراف على الجهات التي تقوم بعملية
انتساب الطلاب الى الجامعات خارج المملكة وتقديم
الخدمات لهم وتنظيمها .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٨) من القانون
الاصيل حسبما عدلت بالتأثير رقم (٦٦) لسنة
١٩٦٦ باضافة عبارة (أو ما يعادلها) بعد عبارة
(الاعدادية العامة) الواردة فيها .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (١١٢)
من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة ١١٢ :

يكون عدد ايام الدراسة في كل من المرحلتين
الالزامية والثانوية في كل سنة دراسية ما بين مائتين
وخمسة ايام ومائتين وعشرة ايام للمدارس التي
تعطل يوما واحدا في الاسبوع وما بين مائة وسبعين
وماية وخمسة وسبعين يوما للمدارس التي تعطل
يومين في الاسبوع ولا يدخل في عدد ايام الدراسة
ايام العطلة الاسبوعية والاعياد الدينية والوطنية ولا
يجوز انتهاء السنة الدراسية الا بعد ان يكتمل نصاب
الايام التدريسية وتعين الوزارة اوقات العطلات
المدرسية بتعليمات خاصة .

- ١٩ -

المقرر : القانون المؤقت رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية ، لا تعديل للجنة عليه .

ملحوظات حول القانون المؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧ المعدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية

المادة المعدل بها الان	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	ايمارات اللجنة القانونية لمجلس النواب
نص الفقرة (٦) من المادة (٤)	الاشراف على شؤون العمل والعمال وعلى تسجيل تقايات واتحادات العمال وتنظيم شؤون العمل وتوزيع العمال ووقايتهم من الاحاسيات واخطار المهنة وتوزيع شؤون الرعاية الاجتماعية للطائفة العاملة والتأمين الاجتماعي واكمال الاجاهي والحرب المدني ومراقبة القوى العاملة وتنمية كفاية القوى العاملة الاحداث ومراقبة الاموال الاجابي وما عا كل ذلك .	تعديل المادة الرابعة من القانون الاصيل بأضافة العبارة التالية بعد عبارة (تسجيل تقايات) الواردة في الفقرة (٦) منها : - وامسحاب العمل واتحادها وتقايات العمال واتحاداتها «
		انظر قرار اللجنة القانونية رقم ٣ المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (١٩)

لجنة صبة الاصل

الرئيس :

هل يوافق المجلس على القانون كما اقترته اللجنة؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

لقد اجازت احكام هذا القانون للعمال تنظيم انفسهم في نقابات واتحادات في حين لم تجز لاصحاب العمل مثل هذا الحق . وتمشيا مع الاتفاقية الدولية رقم (٨٧) التي تبنها مؤتمر العمل السنوي والخاصة بحرية التنظيم ونتيجة للتجارب التي مرت بهذه الوزارة وكثرة الخلافات بين العمال واصحاب العمل قد رأت الوزارة ضرورة لادخال التعديل المقترح وذلك توفيراً للعدالة وتسهيلاً لتنظيم العلاقات الصناعية بين اصحاب العمل من جهة والعمال من جهة ثانية وارسالها على اساس من العدالة وذلك عن طريق السماح لاصحاب العمل بتنظيم انفسهم في نقابات واتحادات اسوة بالعمال وبالاضافة الى ما تقدم فقد نصت احكام مشروع قانون العمل على وجوب تأسيس نقابات ومنظمات لاصحاب العمل .

قانون مؤقت رقم (١٤) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون وزارة الشؤون الاجتماعية لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه

فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (تسجيل نقابات) الواردة في الفقرة (٦) منها . -

« اصحاب العمل واتحاداتها ونقابات العمال واتحاداتها »

- ٢٠ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ١٧ لسنة ٦٧ قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لا تعديل للجنة عليه .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

بناء على الرغبة الملكية السامية وضع هذا التعديل تقديراً للعسكريين الذين يؤدون واجبهم في ميادين الشرف والجهاد وتأميناً لمعاليهم من العوز .

قانون مؤقت رقم (١٧) لسنة ١٩٦٧

قانون معدل لقانون التقاعد العسكري

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/١١/١ .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصيلي باضافة التعاريف التالية الى آخرها :-

وتعني عبارة (العمليات الحربية) الاشتباك المسلح مع العدو برأ وبحراً وجواً وما ينتج عنه من استشهاد او فقدان او وقوع في الاسر ، او في الاحوال الاخرى التي يقرر مجلس الوزراء انها على مستوى العمليات الحربية .

وتعني كلمة (الشهيد) الضابط او الفرد الذي يتوفى بسبب العمليات الحربية في ميدان القتال او متأثراً باصابته بعد نقله منه .

وتعني كلمة (المفقود) الضابط او الفرد الذي لم تثبت وفاته او وجوده على قيد الحياة رسمياً بشهادة يصدرها القائد العام .

المادة ٣ - تضاف المادة التالية الى القانون الاصيلي بعد المادة (٢٢) مباشرة :-

المادة (٢٢) مكررة : -

أ - بالرغم مما ورد في هذا القانون اذا استشهد ضابط او فرد فوراً او فقد او توفي بسبب اصابته اثناء العمليات الحربية خصص لعائلته (٥٠ ٪) وخمسون بالمائة من رتبة الشهري الاخير بغض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار لمدة خدمته .

ب - بالاضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للعائلة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة تعطى العائلة تعويضاً تقديرياً يعادل رواتب وعلاوات الضابط او الفرد عن ثمانية عشر شهراً محسوباً على اساس راتبه الاخير على ان لا يقل عن (٤٥٠) ديناراً .

ج - تعطى عائلة المفقود نصف التعويض المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة بعد ثلاثة شهور من تاريخ الفقدان والنصف الاخر بعد ستة شهور الا اذا كان المفقود قد ظهر قبل ذلك على ان تستمر العائلة في تناضي رواتبه المستحقة طوال مدة فقده .

تكملة المادة ١

د - يعتبر المفقود في العمليات الحربية في حكم المستشهد اذا اقتضت سنتان من تاريخ فقده دون ان تثبت وفاته رسميا او وجوده على قيد الحياة على ان يبدأ راتب التقاعد الذي تستحقه العائلة من تاريخ التذند وتسوى الحقوق التقاعدية ويصرف للمستحقين ما قد تجمد من مبالغ على هذا الاساس بعد تنزيل ما صرف لهم من رواتب مؤقتة .

هـ - اذا كان التقدان بسبب الوظيفة يعتبر المفقود بحكم الضابط او الفرد المقتول او المتسوفي من جراء قيامه بوظيفته وتسوى حقوقه التقاعدية حسب نص المادة (٢٢) من هذا القانون .

و - اذا انضح ان المفقود موجود على قيد الحياة في غير حالة الاسر يوقف صرف الراتب او التقاعد المخصص لعائلته وتسوى حالته في ضوء ما تسفر عنه التحقيقات العسكرية والحكومة حق الرجوع عليه بما سبق صرفه .

ز - اذا كان الضابط او الفرد اعزبا او متزوجا وليس له اولاد يعطى التعويض الى ورثته الشرعيين بموجب الفريضة الشرعية .

ح - اذا انتهت خدمة ضابط او فرد لعجزه عن القيام بواجباته بسبب العمليات الحربية او من جراء قيامه بوظيفته وبدون خطأ منه وتأيد ذلك بقرار من اللجنة الطبية العليا خصص له نصف راتبه الشهري الاخير واذا ظهر بالحساب ان الراتب الذي يستحقه بموجب هذا يزيد عن النصف خصص له الراتب الاكبر مضافا اليه ما يستحقه من راتب اعتلال بموجب الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون ويفض النظر عن كون خدماته غير خاضعة للتقاعد ودون اعتبار لمدة خدمته كما انه يتمتع بالمعاشرة المجانية بالمستشفيات الحكومية والعسكرية مدى الحياة .

ط - يتمتع ابناء المتوفين والمصابين بعاهات تمنعهم من اعالة انفسهم بسبب العمليات الحربية او الوظيفة بالمجانسة الكاملة في جميع مراحل التعليم بمدارس ومعاهد وزارة التربية والتعليم او الجامعات او الكليات او بالمدارس العسكرية الاردنية وذلك اذا ما استوفوا شروط القيد بتلك المدارس والمعاهد والكليات .

- ٢١ -

القرار : القانون الوقت رقم ١٠ لسنة ٧٧ الملل لقانون المكرات ، لا تعديل للجنة عليه .

ملحوظات حول القانون الوقت العمل لقانون المكرات رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧

المادة المعمول بها الآن	المادة كما وردت من الحكومة بالتعديل الجديد	اخرات اللجنة القانونية لمجلس النواب
نص الفقرة (٤) من المادة (١٨) : ٤ - الرخص خصوصية للرخص له وغير قابله للتحويل ومسل حيا في المحلات المذكورة فيما فقط على انه يجوز للسلطة تعديل مكان اسمائها بمرافقة السلطات المختصة دون استيفاء رسوم جديدة من نفس المدة المدة فيها وتنتهي كل الحقبة في اليوم الواحد واللائين من شهر آذار من كل سنة ويجوز تجديدها بمرافقة السلطة .	تعديل المادة (١٨) من القانون الاصل بتعريب كلمة (آذار) الواردة في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنها بكلمة (كانون أول) .	انظر قرار اللجنة القانونية رقم (٣) المؤرخ في ١٣/٥/١٩٦٧ البند (٢١)

تكملة المادة الاولى

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة؟

الجميع : موافقون .

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل بسبب تغيير بدء السنة المالية وانسجاما مع احكام قانون السنة المالية رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٦

قانون موقت رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧
قانون معدل لقانون المسكرات

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون المسكرات لسنة ١٩٦٧) ويقرأ مع القانون (١٥) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيها يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٨) من القانون الاصيل بشطب كلمة (آذار) الواردة في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون اول) .

- ٢٢ -

المقرر :

القانون المؤقت رقم ٢٤ لسنة ٦٧ قانون حل بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان ، لتعديل اللجنة عليه .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا القانون كما اقترته اللجنة؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

بعد ان تبين للجهات الرسمية المختصة عدم جدوى استمرار بنك الانشاء الاردني بالعمل ، ووجوب تحويل موجوداته وقروضه لمؤسسة الاقراض الزراعي التي تقوم بخدمات المهمة ، وضع القانون المؤقت المرفق لتنظيم عملية التحويل وتحقيق هذه الغاية .

قانون مؤقت رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٧

قانون حل بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون حل بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان لسنة ١٩٦٧) ويعمل به بعد مرور خمسة عشر يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

تعني كلمة الحكومة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

تعني كلمة الوكالة : وكالة الامم المتحدة ، لاغاثية وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى وتضمن اي جهاز او وكالة او مشروع يخلفها حسبما تعين الامم المتحدة (او الامم المتحدة نفسها في حال عدم وجود مثل هذا التعيين) او اية هيئة او مؤسسة يتم الاتفاق عليها بين الحكومة وبين الوكالة او من يخلفها .

وتعني كلمة المؤسسة مؤسسة الاقراض الزراعي .

وتعني كلمة البنك بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان .

المادة ٣ - يحل بنك الانشاء الاردني المحدود الضمان المسجل كبنك لدى وزارة العدل بتاريخ ٢٩ تموز سنة ١٩٥١ تحت رقم ١١٣٧ والمنشور اعلان تسجيله في الملحق رقم (١) للعدد رقم (١٠٨٠) من الجريدة الرسمية وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القانون .

المادة ٤ - أ - اعتبارا من تاريخ حل البنك ، تنتقل الى المؤسسة جميع موجودات البنك المنقولة وغير المنقولة ، وجميع التزاماته وتكون للمؤسسة جميع الصلاحيات الضرورية لاجراء هذا الانتقال وتخضع حقوق المساهمين لاحكام التالية : -

١ - تكون القيمة الاسمية لاسهم الحكومة المدفوعة في رأس مال البنك مساهمة من الحكومة في رأس مال المؤسسة .

٢ - تدفع المؤسسة للافراد والبنوك التجارية القيمة الاسمية لاسهمها المدفوعة نقدا . حال وضع هذا القانون موضع التنفيذ .

٣ - تدفع المؤسسة للوكالة القيمة الاسمية لاسهمها المدفوعة في رأس مال البنك نقدا وفقا لاحكام اتفاق يعقد بين الوكالة والمؤسسة .

بنك انشاء اردني

٤ - يعنى حملة اسهم البنك من اية مسؤولية تجاه اسهمهم في البنك ولا يكلفون على وجه التخصيص ، بتحمل اي تبة او مسؤولية تجاه رأس المال الذي اكتتبوا به ولم يدفعوه.

ب - تكون للمدير العام للمؤسسة ، بالنيابة عن المؤسسة صلاحية اجراء اية معاملات تتطلبها هذه المادة على الرغم من اي قانون او تشريع او نظام مخالف لذلك .

المادة ٥ - اعتبارا من تاريخ حل البنك ، تعتبر جميع القروض التي منحها البنك للمدينين قروضا من المؤسسة ، وتحل المؤسسة محل البنك في جميع العقود المبرمة بين المدينين والبنك كما لو كانت هذه العقود قد أبرمت بين المؤسسة والمدينين .

المادة ٦ - تؤول ملكية جميع الديون والفوائد وجميع مطالبات البنك وحقوقه لدى الاطراف الاخرى الى المؤسسة دون حاجة الى اية اجراءات قانونية اخرى ، وذلك اعتبارا من تاريخ حل البنك .

المادة ٧ - تسرى على جميع الاموال والقروض والسلف التي انتقلت ملكيتها مسن البنك الى المؤسسة احكام قانون مؤسسة الاقراض الزراعي رقم (١٢) لسنة ١٩٦٣ والانظمة الصادرة بمقتضاه او اي قانون او انظمة تحل محلها او تعدل نصوصها .

المادة ٨ - تنتهي خدمات موظفي البنك ومستخدميه ومستشاريه اعتبارا من تاريخ حل البنك ويدفع البنك لهم ، قبل تاريخ حله جميع استحقاقاتهم بما في ذلك عائدات انتهاء الخدمة وفقا لما يقرره مجلس ادارة البنك .

المادة ٩ - الاجراءات التي تتم بمقتضى احكام هذا القانون لا تكون خاضعة للظن امام المحاكم .

المادة ١٠ - يلغى قانون بنك الانتشاء الاردني المحدود الضمان رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٣ ويلغى كذلك اي قانون او نظام او تشريع آخر الى المدى الذي يتعارض فيه مع هذا القانون .

المادة ١١ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢٣ -

المقرر :

واخيرا مشروع قانون معهد الادارة العامة لسنة ١٩٦٧ لا تعديل للجنة عليه .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المشروع كما اقترته اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

(هذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس كما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

لوضع مشروع قانون معهد الادارة العامة

١ - ان التدريب ظاهرة طبيعية تتميز بها حياة المجتمع الانساني وهو ضروري : حتمية لكل فرد يريد ان يحتل مكانه اللائق في المجتمع الذي يعيش فيه وتدريب الموظفين هو في مقدمة الوسائل التي تستطيع بها التوسع بالمجتمع وتحسين احواله لما يترتب على ذلك من الارتفاع بمستواهم وزيادة كفاءتهم الانتاجية ومضاعفة فعاليتهم في اداء واجباتهم على الوجه الاكمل .

٢ - لقد اكدت المادة (٢٢) من الدستور على ان التعيين للوظائف العامة في الدولة والادارات الملحقة بها والبلديات يكون على اساس الكفاءات والمؤهلات والقصد من الكفاءات هو الخفاءات العلمية والكفاءات العملية التي تتحقق عن طريق التدريب المنظم المتكامل .

٣ - لقد نصت التشريعات الحديثة للدول النامية والدول الكاملة النمو ، كما نصت انظمة الخدمة المدنية في المملكة على ضرورة تدريب الموظفين لرفع مستواهم الثقافي والمهني وتنمية مواهبهم وطاقاتهم وزيادة فعاليتهم ومقدرتهم على الاضطلاع بواجباتهم ومسؤولياتهم عن طريق : -

- أ - خلق قوة عاملة متدربة تدريبيا كافيا وتمييزها .
- ب - مساعدة الموظفين على الوصول الى اقصى امكاناتهم ومقدراهم للاستفادة من خدماتهم .
- ج - تشجيع الموظفين على العمل النافع وايقاظ شعور التعاون في نفوسهم .
- ٤ - رسم سياسة سليمة للمستقبل لتنظيم النشاط التدريبي في الجهاز الحكومي لتحقيق اهداف واضحة محددة عن طريق التدريب العلمي المنظم في معهد التنمية الادارية وهذه الاهداف هي : -
- أ - الارتفاع بمستوى الموظفين في مختلف درجات الخدمة المدنية وفي مختلف التخصصات .
- ب - تأهيل الموظفين الجدد وتوجيههم .
- ج - اعداد القادة اللازمين للمستقبل من مختلف المستويات .
- د - الارتفاع بمستوى العلاقات الانسانية .
- هـ - الارتفاع بالنواحي السلوكية للموظفين لتحقيق الانضباط في العمل .
- و - التوعية الادارية وايقاظ الولاء للدولة .
- ز - الارتفاع بمستوى الانتاج كما ونوعا والارتفاع بمستوى الخدمات التي تقدم للجمهور عن طريق تحسين مستويات الاداء .

٥ - ان الامل معقود على ان يكون معهد التنمية الادارية الاداة التي لها قيمتها في تحسين وسائل القيام بالاعمال الحكومية وفي تنظيم الجهاز الاداري تنظيميا يكفل السير بالعمل سيرا متاليا يقوم على توفير الوقت والجهد مع تجنب التكرار بما يحقق للجهاز الاداري نشاطه الكامل وكفاءته للقيام بواجبات الوظيفة مع الاهتمام بالتدريب في المراحل الاولى من الخدمة والتدريب في المراحل المتقدمة من الخدمة وممارسة النشاطات المنصوص عليها في المادة (٥) من مشروع القانون

لجنة الادارة العامة

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٦٧

قانون معهد الإدارة العامة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معهد الإدارة العامة لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يؤسس في المملكة معهد يسمى (معهد الإدارة العامة) ويمارس الصلاحيات المخولة له بموجب احكام هذا القانون بالتعاون الوثيق والتنسيق مع ديوان الموظفين والجامعة الأردنية ووزارة التربية والتعليم ومع أية وزارة أو دائرة أو مؤسسة رسمية أو أهلية .

المادة ٣ - يكون لمعهد الإدارة العامة شخصية اعتبارية مستقلة إدارياً ومالياً والمعهد ان يستأجر ويؤجر ويمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة ويتصرف بها بالشكل الذي يراه مناسباً وإن يبرم العقود ويقوم بالدعاوى باسمه وإن يقاضي ويقاضى بهذه الصفة وإن ينب عنه في الاجراءات القضائية المتعلقة به أو لأي غرض آخر النائب العام أو أي شخص آخر يعينه لهذه الغاية .

المادة ٤ - غايات المعهد هي الارتقاء بمستوى كفاءة الموظفين العاملين في الدولة وفي المؤسسات الخاصة بأعدادهم أعداداً علمياً وعملياً وتحسين مستواهم الثقافي والمهني لتكفيهم من تحمل مسؤولياتهم بكفاءة وفاعلية على نحو يكفل الارتقاء بمستوى الإدارة ويدعم قواعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المادة ٥ - يمارس المعهد في سبيل تحقيق اغراضه النشاطات والمسؤوليات التالية :

- أ - الدعوة لعقد مؤتمرات التنمية الإدارية للمستويات العليا من موظفي الدولة . واقامة ندوات لدراسة المشاكل الادارية واقتراح الحلول المناسبة لها .
- ب - وضع وإدارة وتنفيذ البرامج التعليمية والتدريبية للمستويات الوظيفية المختلفة ووضع وإدارة وتنفيذ البرامج الخاصة والبرامج التخصصية التي تحتاج إليها الوزارات والدوائر المختلفة .
- ج - اجراء البحوث والدراسات الادارية العلمية والعمالية وتوجيهها والاشارة عليها بالمعهد بالتعاون مع المسؤولين في الوزارات والدوائر الحكومية وفروعها عندما يكون البحث ميدانياً بأي منها .
- د - جمع وتبويب وتصنيف التشريعات الادارية والوثائق والنشرات الرسمية المتعلقة بالأمور الادارية .
- هـ - اعداد واصدار النشرات والبيانات الادارية وتبادلها مع الجهات المعنية بالمملكة وبالدول العربية وغيرها من الدول بما في ذلك اعمال المنح الاداري وتقييم الدراسات التي تتعلق بالبحوث والنشاطات الإدارية وكل ما يساعد على النهوض بالإدارة ويضمن على تطويرها في المملكة .

و - الدعوة لمؤتمرات عربية واقلية ودولية بالمستوى في شؤون الإدارة العامة والاشارة في ميثاقها بالخارج .

ز - تشجيع البحوث العلمية والعربية في شؤون الإدارة ودراسة الناحية العلمية لهذا الهدف .

ح - التوصية بإيفاد مبعوثين للدراسات العلمية والتدريب العلمي .

ط - قبول الدارسين والمدرسين للغات الثقافية والتدريب من الدول العربية وغيرها من الدول على اساس التبادل أو المعاملة بالمثل كما كان ذلك سابقاً .

ي - القيام بالدراسات في الوزارات والدوائر الحكومية واقسامها المختلفة لتأخذ من مدى تطبيق المعلومات والمهارات والخبرات التي حصل عليها المتدربون وفعاليتها من الناحية العلمية .

ك - اعداد تقرير سنوي يرفع لمجلس الوزراء عن نشاطات المعهد وانجازاته .

المادة ٦ - تكون الدراسة بالمعهد بالتفرغ الكامل كلياً كان ذلك ممكناً أو غير ذلك عن طريق المحاضرات وخطبات البحث والمناقشات والملاحظات الواقعية في امور الإدارة العامة والتدريب العملي .

المادة ٧ - أ - يتولى شؤون المعهد مجلس إدارة مؤلف من رئيس وستة أعضاء على الوجه التالي :

رئيس	رئيس ديوان الموظفين
	وكيل ديوان الموظفين
	وكيل وزارة التربية والتعليم
	مدير دائرة الموازنة
اعضاء	ممثل عن رئاسة الوزراء من الدرجة الاولى فما فوقها
	ممثل عن مجلس الاعمار
	ممثل عن الجامعة الأردنية

ب - في حالة غياب الرئيس يرأس الجلسة أعلى أعضائها درجة ويكون اجتماع المجلس قانونياً إذا حضره خمسة أعضاء على الأقل .

وتصدر قراراته بأغلبية الاصوات . فإذا تساوت يرجح الجانب الذي منه الرئيس ويجوز لرئيس المجلس ان يدعو من يرى للاستعانة بهم من ذوي الخبرة لحضور جلسات المجلس دون ان يكون لهم حق التصويت .

ج - يدعو مدير المعهد ان نائبه في غيابه لاجتماعات المجلس ولا يكون له حق التصويت في قراراته .

مكتبة
الأمين
الأصل

- المادة ٨ - مجلس إدارة المعهد هو السلطة المهيمنة على شؤون المعهد وتصريف أموره والمجلس ان يضع ما يلزم من التعليمات لضمان حسن سير العمل وفقاً لهذا القانون وهو يختص بوجه خاص بما يأتي : -
- أ - وضع وإقرار السياسة العامة للمعهد والإشراف على تنفيذها واستعراض التقدم الذي يحرزه المعهد ووضع خططه وبرامجه .
- ب - وضع التعليمات المتعلقة بطريقة سير العمل من النواحي الفنية والمالية بشكل يضمن استخدام أمواله للغايات المخصصة لها .
- ج - وضع قواعد منح الإعانات والمكافآت لتشجيع البحوث والدراسات الإدارية وإية أنواع أخرى من نشاطات المعهد .
- د - إيفاد مندوبين عن المعهد لحضور المؤتمرات الإدارية والقيام بالزيارات العلمية للخارج .
- هـ - قبول الهبات والإعانات والمنح الدراسية .
- و - إدارة أموال المعهد واستثمارها .
- ز - إقرار ميزانية المعهد وحسابه الختامي .

المادة ٩ - أ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخدمي المعهد واختيار المبعوثين والباحثين والأساتذة وهيئة التدريس من الأردنيين وغير الأردنيين وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم والنظر في ترقياتهم وعلاواتهم وتقدير مكافآتهم وإجازاتهم وأعطائهم وتأديبهم وإنهاء خدماتهم وتعيين حقوقهم وواجباتهم وسائر الأمور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص يضعه مجلس الوزراء بالتنسيق مع مجلس الإدارة على أن يقرن بالأرادة الملكية السامية وينشر في الجريدة الرسمية .

ب - يراعى في تعيين واختيار الأساتذة وهيئة التدريس والباحثين أن يكونوا من ذوي الكفايات الإدارية العالية ومن حملة الدرجات الجامعية .

المادة ١٠ - يجتمع مجلس إدارة المعهد مرة واحدة في الشهر على الأقل وكلما دعت الحاجة إلى ذلك بدعوة من رئيسه أو بناء على دعوة من خمسة من أعضائه .

المادة ١١ - يمنح كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة خمسة دقائق بحد أقصى حضور عن كل جلسة من جلسات المجلس التي يشترك فيها على أن لا يزيد التعويض على (٣٠٠) دينار في السنة .

المادة ١٢ - لمجلس الإدارة حق تفويض بعض سلطاته وصلاحيته لمدير المعهد .

المادة ١٣ - أ - يعين مدير المعهد ويحدد راتبه ومكافآته بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس الإدارة .

ب - يشترط في من يعين مديراً للمعهد أن يكون حاصلًا على المؤهلات والخبرات التالية كحد أدنى :

١ - درجة دكتوراه من جامعة معترف بها مع خدمة في الأعمال الإدارية لا تقل مدتها عن سنتين أو : -

٢ - درجة ماجستير مع خدمة في الأعمال الإدارية لا تقل مدتها عن خمس سنوات أو : -

٣ - درجة بكالوريوس مع خدمة في الأعمال الإدارية لا تقل مدتها عن عشر سنوات .

المادة ١٤ - يعتبر مدير المعهد الرئيس التنفيذي للمعهد ويجوز له أن يترك المهام عن تنفيذ السياسة التي يضعها المجلس وعن إدارة المعهد على وجهه يشترط أن تحال أهدافه المنصوص عليها في هذا القانون وإية أنظمة يصدر بمقتضاها ، وبوجه عام يعتبر المسؤول عن جميع الأمور المتعلقة بالمعهد غير الناجمة عن صراحة بموجب هذا القانون بمجلس الإدارة . والمدير أن يقدم إلى من صلاحياته لأداء أولي من موظفي المعهد الآخرين ويختص مدير المعهد بالإضافة لذلك بما يلي .

أ - تنظيم البحوث والدراسات والنشر والإشراف عليها وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها .

ب - تمثيل المعهد في صلاته مع الغير .

ج - نقل وجهات نظر مجلس الإدارة إلى الغير عندما يكاف بذلك .

د - تنفيذ قرارات مجلس الإدارة .

هـ - تقديم المشورة والمساعدة اللزمتين لمجلس الإدارة من أجل وضع السياسة العامة للمعهد وإية أمور توجبها ضرورة .

و - إعداد الاقتراحات والتوصيات اللازمة حول خطط المعهد وبرامجه وبعثه ونشراته وطرق تعاونه مع الوزارات والدوائر والمؤسسات والهيئات الأخرى من أجل تحقيق أهدافه .

ز - تدب من يتولى أعمال سكرتيرية مجلس الإدارة من بين موظفي المعهد .

ح - إعداد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي وعرضها على مجلس الإدارة .

ط - الترخيص بالصرف في حدود المخصصات المدرجة في الميزانية السنوية للاغراض المخصصة لها .

ي - توقيع عقود المشتريات .

ك - إعداد التقرير السنوي عن المعهد .

المادة ١٥ - تخضع القرارات التي يتخذها مدير المعهد لموافقة مجلس الإدارة في الأمور التي تمس سياسة عامة أو مبدأ هاماً .

المادة ١٦ - يقوم نائب المدير بمساعدة المدير في إدارة أعمال المعهد وممارسة الصلاحيات الضرورية لتسيير أعمال الإدارة والفروع على الوجه الأكمل تحت إشراف المدير وله أن يفوض إيا من صلاحياته لأي موظف من موظفي المعهد الآخرين .

المادة ١٧ - تخصص الحكومة الأموال الكافية لميزانية المعهد لضمان استمراره في تحقيق أهدافه وتسد أي عجز في ميزانيته السنوية .

هذه نسخة العمل

المادة ١٨- تتكون إيرادات المعهد واماؤه من . -

أ - الاعانات التي تخصص له في ميزانية الدولة .

ب- الهبات والاعانات والمنح والوصايا .

ج- الموارد الاخرى التي يقرر مجلس ادارة المعهد اضافتها الى امواله .

المادة ١٩- تدرج المنح والاعانات التي يقرر مجلس الادارة قبولها من الهيئات الاجنبية والدولية في حساب خاص بالمعهد وتصرف في الاغراض المخصصة لها ووفقا للشروط التي يحددها مجلس الادارة .

المادة ٢٠- تحدد انواع الشهادات التي يمنحها المعهد الذين يكملون دوراته التدريبية بنجاح والمكافآت والملاوات التشجيعية لهم بنظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٢١- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مجلس الادارة ان يضع الانظمة اللازمة الخاصة بالامتحانات واختيار هيئة التدريس والباحثين والمبعوثين وغيرهم من الامور اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والمجلس الادارة ان يضع التعليمات اللازمة التي تبين مواد الدراسة وتوزيعها على الترات الدراسية وغير ذلك مما يتصل بالدراسة .

المادة ٢٢- مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه كلنن بتنفيذ احكام هذا القانون .

د - قرار رقم ٤ -

الرئيس :

يتلى القرار رقم ٤ -

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٣ و ١٦/٥/١٩٦٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور السادة المقرر سلمان التضاة والاعضاء سليم البخيت ، بشاره غصيب ، خالد الحاج حسن ، سابي العكشة ، يعقوب معمر ، الشيخ عبدالباقى جمو ، محي الدين الحسيني ، أميل الغوري ، عيسى عقل .

تستبدل عبارة (مبلغ مائة دينار) الواردة في الفقرة من المادة السادسة بعبارة (مبلغ خمسين ديناراً) .

(٢) - ونظرت اللجنة أيضا في القوانين المؤقت رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ - قانون الخدمة الوطنية الاجبارية ، وقررت رده بسبب الغائه بالقانون المشار اليه في الفقرة الاولى من هذا القرار .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

- ١ -

السيد العظم نائب معان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

من واقع الحال في بلدنا صادفت مشكلة لأب له شاب يعمل في الجيش وهذا الشاب يتقاضى خمسة عشر ديناراً ولهذا الشاب زوجة وثلاثة اطفال ، معنى ذلك ان الخمسة عشر ديناراً ستفوق على الزوجة والثلاثة اطفال واذا كان الابن باراً بأبيه فيقدم له ثلاثة دنانير في الشهر وان عاقا فلن يناله الاب منه شيئاً ، هذا عاجزاً الاب تعدى السبعين من عمره والام امراً ، عجوز في البيت واثنا عشر فرداً في البيت ولهم ابن سماه القانون الابن غير الوحيد في حين واقع الحال الابن يعتبر وحيداً لان الابن عندما ترك بيت ابيه واقام أسرة مستقلة يتفق عليها ثلثي المرتب والثلث على ابيه وامه واخوانه جميعاً ان كان باراً ، اعتقد انه اذا وجد ابن ثان من حيث الرقم ولكن هو المذنب الحقيقي والوحيد على الأسرة ارجو ان يفسر هو الابن الوحيد وليس الابن الوحيد الذي له آخر من اخوانه .

الرئيس :

اولاً نبحث بتوصية اللجنة باستبدال المبلغ الى خمسين ديناراً ، ثم نبحث ملاحظتك الثانية اذا في اعتراض على القانون : ما رأى المجلس بالقيمة .

السيد ابو العز نائب معان :

الآن التعبة العامة كثير من الشباب ذهبوا الى العلاقات العامة لدفع المائة دينار فرفضهم لانه يحق لوزير الدفاع ان يقبل المبلغ أو يرفضه ولذلك كيف يجوز ذلك وقد خفف المبلغ الى خمسين ديناراً ، ضعوا مبدأ القول .

- ضجه -

المقرر :

لا ، لا ، هذا تهرب .

السيد البرد الله نائب ماديس :

انا اعترض وارى بقاء المبلغ مائة دينار ، كثير من اولاد الاغنياء يتطوع ان يدفعوا المائة دينار ولا يدرب ابنه معناه انها لا تقع الا على الناس الفقراء والذين لا يملكون مثل هذا المبلغ فأرى بقاء المبلغ كما هو اذا لم يكن بالامكان مضاعفته حتى يطبق هذا الكلام على الجميع .

الرئيس :

الآن ان اصل مائة دينار . جاءت اللجنة للاعتبارات التي ذكرتها انزلتها الى خمسين ديناراً المهم المبدأ نفسه موجود في القانون . هل يرى المجلس بقاءه او عدم بقاءه . وهل يبقى مائة دينار ام خمسين ؟

السيد الرميحي نائب رام الله :

معالي الرئيس :

نحن بالنسبة للخدمة الغربية اغلب اولادنا خارج البلاد ، ٥٠ او ٦٠٪ لذلك اطلب من المجلس تنزيل المبلغ الى خمسين فقط .

- ضجه -

الرئيس :

يا ابا نجيب ، ارجوك ، وارجو ان لا يخاطب النائب زميله ، احتراماً للمجلس لا يجوز ان يخاطب كل واحد زميله ، يوجه الكلام الى الرئاسة . هذا من ابسط قواعد النظام .

السيد الجعبري نائب الخليل :

هذه النقطة بالذات . . .

السيد المفلح رئيس اللجنة القانونية

القضية لم تكن قضية خمسين او مائة دينار ، والتقدير بين خمسين او مائة او مائتين قضية نسبية

هكذا صنف الأول

الجميع : موافقون

الرئيس :

والآن الكلمة للسيد يوسف العظم حول نقطة أخرى في القانون . تفضل .

السيد العظم نائب معان :

المادة السابعة ، فقرة - أ - . يعنى من الخدمة الاجبارية مؤقتاً الابن الوحيد لآبيه ، ثانياً ، العائل الوحيد لآبيه العاجز عن الكسب ، اقترح اضافة العبارة التالية :

اذا كان للاب ولد آخر يعيل اسرة مستقلة .

المقرر :

هذا شيء . وذلك شيء آخر .

السيد العظم نائب معان :

هنا كلام اصطلياً به عملياً واقعياً . اقول باضافة هذه العبارة لتبين معنى العائل الوحيد ، لأنه هناك أب يتفق على اثني عشر فرداً ومن هؤلاء واحد فقط يشتغل ، عندما يؤخذ للتجنيد الاجباري يصبح الاثنى عشر فرداً الاب والام بلا عائل ، عندما تراجع التعبئة العامة يقال له ولد في الجيش يأخذ خمسة عشر ديناراً هذا الذي في الجيش متزوج وله ثلاثة افراد ، لذلك تضاف عبارة (العائل الوحيد لآبيه العاجز عن الكسب) اذا كان للاب ولد آخر يعيل اسرة مستقلة .

السيد الموران نائب الطفيلة :

ما تفضل به الزميل وارد ، الا انه سهى عن بانه عن الموظف مستثنى ، ويعتبر بالدرجة الثانية الولد الثاني هو المميل ، باعتبار الاول مستخدماً . ثانياً اذا اجزنا هذا المبدأ فلن نجد . بنديا ، لأنه كل أب عنده

يقدرها كل شخص حسب ما يريد . القانون لم يقل أن كل شخص يستثني عن الخدمة يدفع البدل ، هذا البدل قرو عندما يتحقق ان هناك معذرة مشروعة لذلك الشخص . هذه تناول العمال ، تناول الفقهاء ، تناول الذين ياتون بتقارير طبية ان هناك امراض ، لا تناول الاغنياء ولا تناول ابناء الاغنياء ولذلك عند النظر في اي قانون نرجو ان نعود الى اسبابه الى الفاظه عندئذ لا تناول الغني او الفقير او خلافه هذه المادة تناول انقضاء . تناول العمال ، تناول المزارعين ، عندما يتحقق ان هناك معذرة مشروعة .

السيد الجعبري نائب الخليل :

هذه النقطة بالذات ترجع لمدير التبعة العامة اذا كان - كما تفضل معالي الزميل رياض بك - مدير التبعة لا يتمتع في حالات ضرورية لا يقبل بخمسين او مائة دينار واذا كان هناك عنراً مشروعا طبياً يسهل له المعاملة ، حسب الظروف .

المقرر :

اذن لا خلاف عليها يبقى ان نقرر خمسين او مائة .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

هناك نص وضع من الحكومة على تكليف الذي يعفى بعذر مشروع يدفع مائة دينار وانت اللجنة بالنسبة للاعتبارات التي تفضل بها معالي رئيس اللجنة وقالت خمسين ديناراً يكفي فاذا امرت ارجو طرح قرار اللجنة بالتصويت .

الرئيس :

اطن لا يوجد معارضة لقرار اللجنة ، الآن هل يوافق المجلس على قرار اللجنة من حيث تنزيل القيمة من مائة دينار الى خمسين ؟

الدكتور عبد الله نائيب الخليل :

انا انني سابه .

الرئيس :

اذن هل يوافق المجلس على اقتراح السيد يوسف ؟

(سيد الخليل الاقتراح)

الرئيس :

اذن اعلن ان المجلس لم يوافق على هذا الاقتراح القانون بمجموعه كما اقتره اللجنة الثانوية ، هل يوافق المجلس عليه ؟

الجميع : موافقون

(وهذا نص القانون بالصيغة التي وافق عليها المجلس وكما سيرفع فيها الى مجلس الاعيان الموقر) .

ثلاثة اولاد او اربعة سيدول هذا مننرد عني ، فالاول اخذ عائلته وشرد والثاني والثالث وهكذا ... لهذا ار . و ان يبقى الننس كما ورد .

المقرر :

الفقرة الخامسة تحمل المشكلة ، تقول : من كان جميع اخوته مستخدمين في الجيش العربي ، لما يكون له ائح في الجيش بطبيعة الحال يعنى .

الرئيس :

السيد حفضي تفضل .

السيد ملحيس نائب نابلس :

انا استغرب لم كل هذا النقاش في واجب وطني ، فقط ثلاثة شهور مدة التدريب ، العائل وغير العائل يجب ان يتدرب للدفاع عن البلد .

الرئيس :

اضح الآن اقتراح الاخ يوسف بالرأي ، هل هناك من يثني عليه ؟

هكذا عبد الله

الاسباب الموجبة

وضع هذا القانون لاستدراك بعض التناقضات في القانون المؤقت رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ فيما يتعلق بأمور الخدمة الوطنية الاجبارية .

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧

قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

الفصل الاول

المعاريف

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٧) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للعبارات والاقتضات التالية المعاني المخصصة لها فيما يلي ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -
المملكة المملكة الأردنية الهاشمية .

الجيش العربي جميع التشكيلات والوحدات البرية والبحرية والجوية والقوات الاحتياطية والقوات الاخرى التي تقضي الضرورة انشاءها والتي ترتبط بوزارة الدفاع .
الوزير وزير الدفاع او من ينوبه .

القائد العام القائد العام للجيش العربي او نائبه او رئيس هيئة الاركان .
المديرية مديرية التعبئة العامة اي الفرع المختص في القيادة العامة للجيش العربي الذي يتولى الاشراف على شؤون القوة الاحتياطية والمكلفين بالخدمة الوطنية الاجبارية طبقاً لاحكام هذا القانون .

المدير مدير التعبئة العامة .
ضابط التعبئة الضابط الذي يمثل المدير في المحافظات والالوية .

الضابط كل من كان حائزاً على رتبة ضابط بارادة ملكية سامية او مرشح ضابط .

الفرد كل من كانت رتبته اقل من رتبة ضابط .
المكلف كل اردني ذكر ترتب عليه الخدمة الوطنية الاجبارية بمقتضى هذا القانون .
الخدمة الوطنية هي الخدمة في الجيش العربي على النحو الوارد بهذا القانون .
مدير الخدمات الطبية هو الضابط المعين للاشراف على ادارة الخدمات الطبية المأهولة بالجيش العربي .
اللجنة الطبية اية لجنة طبية عسكرية يعينها مدير الخدمات الطبية .
الابن الوحيد هو الذي لا يوجد له اخوة ذكور من ابيه .

الفصل الثاني

فرض الخدمة الوطنية الاجبارية ومدتها

المادة ٣ - تفرض الخدمة الوطنية الاجبارية على كل اردني اتم الثامنة عشرة ولم يتجاوز الاربعين من عمره .

المادة ٤ - أ - مدة التدريب العسكري تسعون يوماً .
ب - يجوز للقائد العام بعد انتهاء مدة التدريب الحاق من ينسبهم المدير من المكلفين للخدمة في وحدات الجيش العربي لزيادة تدريبهم العسكري لمدة اخرى لا تزيد على ستة شهور .
ج - تبدأ مدة الخدمة الوطنية الاجبارية اعتباراً من تاريخ التحاق المكلفين بمسكرات التدريب .

الفصل الثالث

الاستثناء من الخدمة الوطنية الاجبارية والاعفاء منها

المادة ٥ - أ - يستثنى من احكام المادة الثالثة من هذا القانون : -
١ - الوزراء وموظفو الحكومة والاعيان والنواب ورؤساء البلديات .
٢ - المستخدمون في الجيش العربي والامن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني او اية مؤسسة عسكرية اخرى او من سبق لهم الخدمة في احدى هذه المؤسسات مدة لا تقل عن سنة .
٣ - طلبة الكليات والمدارس العسكرية المؤهلة لتخرج الضباط والافراد او المؤسسات ذات النظام العسكري شريطة ان ينهي الطالب دراسته واذا لم ينه دراسته حسب له مدة الدراسة خدمة وطنية اجبارية شريطة ان لا تقل عن سنة .
٤ - رجال الدين بشرط ان يقدموا شهادة من قاضي القضاة او رئيسهم الديني تثبت اشغالهم وطلبه دينية .

مكتبة
الكتاب
الرقم
١٠٠٠

٥ - من يصدر باستثنائهم قرار من مجلس الوزراء بتنصيب الوزير اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك .

ب - يجوز قبول الذين يتطوعون للخدمة الوطنية الاجبارية ممن ورد ذكرهم في البندين (١ و ٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٦ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية نهائياً : -

أ - من لا تتوفر فيه شروط اللياقة الطبية .

ب - من كان لديه عذر مشروع يقبله الوزير بناء على تنصيب المدير مقابل دفع مبلغ مائة دينار اردني على ان يخصص ما يدفع بموجب هذه الفقرة لتعزيز الدفاع عن الخطوط الامامية ولاغراض التعبئة العامة حسب ما يقرره القائد العام .

ج - الابن الوحيد لايه المتوفى او غير المتادير نهائياً على الكسب .

د - احد اخوة الضابط او الفرد او المكلف الذي يتوفى بسبب الخدمة او انتهت خدماته بسبب مرض او عاهة نتيجة الخدمة وكان من شأنها ان تجعله عاجزاً عن الكسب .

هـ - احد اخوة الاردني الذي استشهد او اصاب اصابة تعجزه عن الكسب نهائياً بسبب العمليات الحربية .

و - اكبر المستحقين للتجنيد من ابناء الضابط او الفرد او المكلف او الاردني المذكورين بالفترتين (د و هـ) السابقتين .

المادة ٧ - أ - يعفى من الخدمة الوطنية الاجبارية مؤقتاً .

١ - الابن الوحيد لايه .

٢ - العائل الوحيد لايه العاجز عن الكسب .

٣ - العائل الوحيد لاخته الانصيرين او اخواته غير المتزوجات .

٤ - العائل الوحيد لاهله اذا كانت ارملة او مطلقة طلاقاً بائناً .

٥ - من كان جميع اخوته مستخدمين في الجيش العربي .

٦ - المكلفون الذين يعملون خارج البلاد عند نفاذ هذا القانون شريطة حصولهم على شهادة اعفاء مؤقتة من الخدمة بصرفها للممثلين الدبلوماسيين الاردنيين في الخارج بعد اثبات ذلك وعلى الممثلين اعلام المديرية في كل الاحوال .

ب - اذا كان الاعفاء مؤقتاً زال بزوال اسبابه وترجع اشعار ضابط التعبئة خلال (٣٠) يوماً .

ج - يحدد وزير الدفاع شروط العجز عن الكسب النهائي والمؤقت .

الفصل الرابع

تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ٨ - أ - تؤجل الخدمة الوطنية الاجبارية لطلاب الجامعات والكليات والمدارس بناء على طلبهم ولحين انتهاء دراستهم .

ب - على عمداء الكليات ومديري المدارس ومن في حكمهم داخل المملكة وممثلي المملكة الدبلوماسيين في الخارج ابلاغ المديرية بانتهاء دراسة الطالب من الكلية او المدرسة التي اجلت خدمته بسبب التحاقه بها .

المادة ٩ - يجوز تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وقت السلم لموظفي ومستخدمي اعمال الشركات والمؤسسات الاهلية شريطة ضمان دعوة هؤلاء الموظفين والمستخدمين والعمال بالطريقة التي يتفق عليها مع المدير لتدريبهم .

المادة ١٠ - أ - على المكلفين الذين تنطبق عليهم احكام الفقرات (ب، د، هـ، و) من المادة (٦) والمادة (٧) ان يقدموا بكافة المستندات الثبوتية لضباط التعبئة وممثلي المملكة الدبلوماسيين خلال المدة التي تحدد في اعلان الدعوة ولا ينظر في اي طلب بعد انتهاء المدة المقررة .

ب - تشكل لجنة بناء على امر المدير يشترك فيها مندوب عن الامن العام للتحقيق في هذه الطلبات وعليها تقديم توصياتها للمدير وله صلاحية البت فيها وتكون قراراته نهائية .

الفصل الخامس

تنظيم التدريب

المادة ١١ - تقسم المملكة لاغراض تدريب المكلفين الى مراكز تتبع المديرية تحدد من قبل القائد العام .

المادة ١٢ - يجري تدريب المكلفين في هذه المراكز بالاقاات التي يحددها القائد العام على ان تؤمن الاعاشة واللباس والايواء والخدمات الصحية اللازمة لهم دون مقابل .

المادة ١٣ - يقوم المدير بدعوة المكلفين لاحاقهم في مراكز التدريب بالطريقة التي يراها مناسبة .

المادة ١٤ - على كل مكلف بلغ سن الخدمة الوطنية الاجبارية واخفقت دعوته ان يقدم نفسه الى ضابط التعبئة خلال شهر من تاريخ توجيه الدعوة وفقاً للمادة (١٣) من هذا القانون .

المادة ١٥ - يجوز قبول متطوعين للخدمة الوطنية الاجبارية ممن لا تسري عليهم احكام هذا القانون .

مكتبة المجلس

الفصل السادس

الفحص الطبي

- المادة ١٦ - أ - تقوم اللجان الطبية بتقرير لياقة المكلفين للخدمة .
 ب - ويجوز عند الاقتضاء إعادة فحص المكلفين والمنصوص عليهم في المادة (٦) فترة (أ) .
 المادة ١٧ - يحدد مدير الخدمات الطبية الملكية بالاشتراك مع المدير مكان ومواعيد الفحوص الطبية للمكلفين وشروط الياقة الطبية للخدمة الوطنية الاجبارية .

الفصل السابع

التسجيل والحصر

- المادة ١٨ - أ - يصرف لكل اردني يبلغ سن السابعة عشرة من عمره بطاقة تسمى (بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية) ويتمن عليه حملها بصفة دائمة ولا يحق له ان يحصل على اكثر من بطاقة واحدة .
 ب - وفي حالة فقدتها او تلفها فعل صاحبها اعلام ضابط التعبئة خلال سبعة ايام من تاريخ الفقدان او التلف للحصول على بطاقة جديدة متايل (٢٥٠) فلسا .
 المادة ١٩ - يحدد المدير نموذج البطاقات والبيانات الواجب تقديمها من الطالب والجهة التي تصدرها ومدى العمل بها .
 المادة ٢٠ - على كل اردني اتم السابعة عشرة من عمره ان يتقدم نفسه ومعه وثائق اثبات الشخصية الى ضابط التعبئة خلال شهر من تاريخ بلوغه تلك السن . وعلى ضابط التعبئة بعد التحقق من الوثائق الماتمة تسليمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وابلاغه بموعد طلبه للنحس الطبي .
 المادة ٢١ - على كل اردني اعتبارا من تاريخ تسلمه بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية حتى بلوغه السن المقرر في المادة (٣) اعلام ضابط التعبئة عندما يغير محل سكنه من مكان الى آخر .
 المادة ٢٢ - على دائرة الاحوال المدنية او من يقوم مقامها موافاة المديرية شهريا بكشوفات تحتوي على اسماء جميع المواليد والوفيات المذكور مع التفاصيل المبينة في النموذج المقرر .
 المادة ٢٣ - على المختار والمهنة الاختيارية في كل محلة او قرية مساعدة ضباط التعبئة في الامور التالية :
 أ - تنظيم كشوفات باسماء المكلفين الذين تشملهم الدعوة .
 ب - تبليغ هؤلاء المكلفين اوقات واماكن التجمع .
 ج - تعقيب المتخلفين عن الدعوة .
 د - المحافظة على ما يودع اليهم من قبل ضباط ومدربي الخدمة الوطنية الاجبارية من تجهيزات واسلحة ومهمات .

الفصل الثامن

انتهاء الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ٢٤ - تنتهي مدة الخدمة الوطنية الاجبارية بالاحالة على الاحتياط وتجري هذه الاحالة بالنقل على دفعات وكل من انتهت خدمته استناداً لاحكام هذه المادة يصبح خاضعاً لاحكام قانون القوة الاحتياطية رقم (٣٣) لسنة ١٩٤٧ او اي قانون آخر يحل محله .

المادة ٢٥ - يجوز بناء على قرار اللجنة الطبية احالة اي مكلف على الاحتياط اذا فقد لياقته للخدمة كما يجوز اعفاؤه من خدمة الاحتياط للسبب ذاته .

المادة ٢٦ - أ - تصدر المديرية الشهادات والبطاقات التالية او اية شهادات اخرى تقتضي الضرورة اصدارها تنفيذا لأغراض هذا القانون .

- ١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقاً للمادة (٦) من القانون .
- ٢ - شهادة الاعفاء المؤقت من الخدمة الوطنية الاجبارية طبقاً للمادة (١/٧) من القانون .
- ٣ - شهادة تأجيل الخدمة الوطنية الاجبارية طبقاً للمادتين (١/٨) و (٩) من القانون .
- ٤ - شهادة خدمة الاحتياط .
- ٥ - شهادة انتهاء الخدمة الاحتياطية .
- ٦ - شهادة الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب - لا تصرف هاء الشهادات الا بعد اعادة بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٧ - لا يسمح للمكلف المعلن عن دعوته بمغادره البلاد للخارج الا : -

- أ - بتصريح صادر عن المديرية او من يقوم مقامها .
- ب - او ان يكون يجوزته احدى الوثائق التالية : -
 ١ - شهادة الاعفاء النهائي من الخدمة الوطنية الاجبارية .
 ٢ - شهادة انتهاء او انتهاء خدمة الاحتياط .
 ٣ - شهادة انتهاء او انتهاء الخدمة العسكرية للضباط والافراد .

مكتبة
الخدمة
الوطنية

المادة ٢٨ - لا يجوز قبول اي طالب باحدى الكليات او المعاهد او المدارس في المملكة او الانتساب اليها او المداومة فيها بعد بلوغه سن السابعة عشرة من عمره ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

المادة ٢٩ - لا يجوز استخدام اي مكلف بعد اتمام سن الثامنة عشرة او اثنائه في وظيفته او عمله او منحه ترخيصا في مزاولة اية مهنة حرة ما لم يكن حاملا بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية وكذلك بالنسبة الى اي من المكلفين الذين تم الاعلان عن دعوتهم ما لم يقدموا احدى الشهادات المنصوص عنها في المادة (٢٦) من هذا القانون .

المادة ٣٠ - أ - يجوز نقل المكلفين للخدمة في الجيش العربي او قوة الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى بناء على طلب المكلف وموافقة الجهات المختصة .

ب - وفي حالة التحاقه لمسكرات التدريب لا يجوز نقله الا بعد ان ينهي التدريب المنور .

المادة ٣١ - أ - يحق لكل اردني بلغ السابعة عشرة من عمره ان يتقدم بطلب للخدمة في الجيش العربي او الامن العام او اية مؤسسة عسكرية اخرى شريطة ان يكون حاضرا على بطاقة تسجيل الخدمة الوطنية الاجبارية .

ب - لا يجوز قبول تجنيد من سبق اعفاؤه من الخدمة الوطنية الاجبارية في الجيش او في قوة الامن العام او اي مؤسسة عسكرية اخرى بسبب عدم اللياقة الطبية واذا وجد لادنا للخدمة وجب الحاقه بالخدمة الوطنية الاجبارية .

ج - على الجهات المختصة اعلام المديرية في حالة الموافقة على طلب تجنيد اي اردني في دوائرها .

المادة ٣٢ - يحق للمكلف الذي اتم التدريب او الخدمة الوطنية الاجبارية ان يتقدم للتوظيف في الدوائر الحكومية والشركات والمؤسسات العامة والخاصة ويكون له الاولوية في التعيين على غيره من الطالبين والذين يتساوون معه في المؤهلات . واذا كان التعيين بالوظيفة بامتحان مسابقة فيكون للمكلف الاولوية في التعيين على غيره من الناجحين معه .

المادة ٣٣ - يعطى المكلف الذي يشترك في العمليات الحربية ويبل بلاء حسنا فيها الاولوية في التعيين بوظائف الدولة ومصالحها متى كان مستوفيا شروط التعيين شريطة ان يتقدم بطلب خلال ستة اشهر من تاريخ انتهاء مدة خدمته الوطنية الاجبارية .

المادة ٣٤ - على ديوان الموظفين والوزارات والمصالح والمؤسسات العامة اعلام الوزير بالوظائف الشاغرة لديها والمراد املؤها وذلك قبل عقد امتحان المسابقة او التعيين فيها بمدة شهر على الاقل .

المادة ٣٥ - على الشركات والمؤسسات العامة والخاصة التي يزيد عدد مستخدميه عن عشرة ان تحتفظ لمن يجند منهم في الخدمة الوطنية الاجبارية بوظيفته او عمل مماثل لها طيلة مدة وجوده في الخدمة على ان لا تتجاوز المدة اربعة اشهر .

المادة ٣٦ - يدفع للمستخدم اثناء وجوده في الخدمة الوطنية الاجبارية ما يستحقه من رواتب وعلاوات مع حفظ حقه في الترقية من الجهة التي كان يعمل فيها كما او كان يؤدي عمله فعلا . وتضم مدة خدمته فيها لمدة عمله وتحسب له خدمة فعلية عند تسوية حقوقه من حيث المكافأة والتقاعد . وتعتبر هذه المدة قد قضيت بنجاح اذا كان التعيين تحت الاختبار .

المادة ٣٧ - يعاد المستخدم المحتفظ له بالعمل الى عمله اذا تقدم بطالب خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تسريحه من الخدمة ويجب اعادته للعمل خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديم الطالب . واذا اصبح غير لائق بسبب الخدمة فيؤمن له عمل مناسب مثل عمله السابق من حيث المستوى والراتب واذا لم يتقدم المستخدم بطلب في الموعد المحدد او لم يباشر عمله خلال عشرة ايام من تاريخ استلامه الموافقة على اعادته للعمل فيجوز رفض طلب اعادته .

المادة ٣٨ - للفائد العام او من ينبيه ان ينسب حملة الشهادات العالية من تسري عليهم احكام هذا القانون للدورات ضباط التعزيز للجيش العربي وفنا لاحكام قانون ضباط التعزيز رقم (٦) لسنة ١٩٥٠ او أي تشريع آخر يحل محله .

المادة ٣٩ - تحدد الرتب والرواتب التي تمنح للمكلفين في الخدمة الوطنية الاجبارية بنظام خاص يصدر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤٠ - أ - لغايات هذا القانون تكون شهادة الولادة هي الوثيقة المصدرة في تقدير عمر المكلف .
ب - اذا عجز المكلف عن ابراز شهادة الميلاد يجري تقدير سنه من قبل اللجان الطبية وتكون قراراتها نهائية .

الفصل العاشر

العقوبات

المادة ٤١ - تجري محاكمة المكلفين امام المجالس العسكرية المختصة وفق قانون العقوبات العسكري رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٢ او اي قانون اخر يحل محله .

المادة ٤٢ - يخضع المكلفون لكافة القوانين والانظمة المعمول بها في الجيش العربي اعتبارا من اليوم المحدد لحضورهم الى مراكز التدريب .

المادة ٤٣ - أ - يصدر المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي مذكرة توقيف لمدة (١٥) يوما قابلة للتجديد بحق كل من يدعى للخدمة الوطنية الاجبارية ويتخلف عن الحضور ويؤذع في احد السجون لاتخاذ الاجراء القانوني بحقه .

ب - يصدر المستشار الحقوقي مذكرة توقيف بحق المكلفين اذا ارتكبوا اية جريمة اثناء وجودهم بالخدمة الوطنية الاجبارية وفق احكام القانون .

ج - يمارس مساعرو المستشار الحقوقي في القيادة العامة للجيش العربي والجهات والمديرية نفس صلاحيات المستشار الحقوقي .

لجنة صبة الشك

المادة ٤٤ - كل مكلف دعي للخدمة الوطنية الاجبارية وتخلّف عن الحضور في غضون المدة المعينة في الاعلان يعاقب بالحبس من قبل المجلس العسكري المختص بمدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد عن خمسين ديناراً او بكليتا العتوبتين .

المادة ٤٥ - كل مختار او عضو في الهيئة الاختيارية يتهاون في مساعدة السلطات المختصة لتنفيذ احكام هذا القانون يحاكم امام المحاكم النظامية ويعاقب بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اسابيع او بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او بكليتا العتوبتين .

المادة ٤٦ - مع مراعاة ما ورد بالمادتين (٤٤ و ٤٥) السابقتين والقوانين الخاصة يعاقب كل من ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون بالحبس حتى ثلاثة اشهر او بغرامة حتى مائة دينار او بكليتا العتوبتين .

المادة ٤٧ - لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٤٨ - يلغى قانون الخدمة الوطنية الاجبارية المؤقت رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦ .

المادة ٤٩ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

- ٢ -

المقرر :

الفقرة الاخرى من القرار تنص على رد القانون المؤقت رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٦ قانون الخدمة الوطنية الاجبارية ، لان هذا القانون قد لغي بعد اقرار القانون الاول الذي وافقنا عليه قبل قليل .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة القانونية برفض هذا القانون للأسباب التي ذكرها المقرر ؟
الجميع : موافقون .
(وهذا نص القانون بالصيغة التي سيرفع فيها مرفوضاً الى مجلس الاعيان المقرر)

قانون مؤقت رقم (١٠٢) لسنة ١٩٦٦

قانون الخدمة الوطنية الاجبارية

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون الخدمة الوطنية الاجبارية لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تسري احكام هذا القانون على جميع الاردنيين من اتمسوا الثامنة عشرة من سنهم حتى اتمامهم سن الاربعين .

المادة ٣ - مدة التدريب العسكري تمعون يوماً في السنة .

المادة ٤ - يجري تدريب المكلفين بالاوراق والاماكن التي تقررها القيادة العامة للجيش العربي على ان تؤمن الاعاشة اللازمة لهم .

المادة ٥ - يعد الحكام الاداريون بالتعاون مع مندوب القيادة العامة للجيش سجلات خاصة بأسماء الاشخاص الذين سيطلبون للتدريب .

المادة ٦ - تؤلف لجنة من ضباط من ضباط الجيش العربي على الاقل ومن طبيب الحكومة لانتخاب من يصلح للتدريب .

المادة ٧ - أ - يستثنى من التدريب لغايات هذا القانون :-

١ - الوزراء وموظفو الحكومة والنواب ورؤساء البلديات .

٢ - رجال الدين .

٣ - الطلاب اثناء دراستهم .

٤ - من كان لديه عذر مشروع من ينطبق عليهم احكام هذا القانون يقبله وزير الدفاع مقابل دفع مبلغ مائة دينار على ان يخصص ما يحصل بموجب هذا البند لتعويض الدفاع عن الخطوط الامامية والمجلس الوزراء الحق بالاعفاء من هذا البند اذا اقتنع بوجود اسباب مقولة تبرر ذلك .

ب - يجوز قبول الذين يتطوعون للتدريب بمحض اختيارهم من ورد ذكرهم في الفقرة (أ) .

هكذا صيغ النص

المادة ٨ - على المختار الهيئة الاختيارية في كل محلة او قرية مساعدة ضباط ومدربي الخدمة الوطنية الاجبارية في الامور التالية :-

- أ - تنظيم لوائح للافراد الذين سيدعون للتدريب .
- ب - تبليغ هؤلاء الافراد اوقات واماكن التدريب .
- ج - التعاون مع الضباط المدربين في تعقب المتخلفين عن التدريب .
- د - المحافظة على ما يودع لديهم من قبل ضباط ومدربي الخدمة الوطنية الاجبارية من تجهيزات واسلحة ومهمات .

المادة ٩ - يؤلف مجلس عسكري من رئيس وعضوين من ضباط الجيش يعينهم القائد العام او من ينوبه .

المادة ١٠ - كل شخص دعي للتدريب على الاعمال العسكرية وتخلّف عن الحضور في غضون المسدة المعتبرة في الاعلان عن ذلك يعاقب بالحبس من قبل المجلس العسكري لمدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على ثلاثة اشهر او بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً او بكليهما العقوبتين .

المادة ١١ - للمجلس العسكري الصلاحية في توقيع العقوبة بالسجن حتى (٢٨) يوماً بحق الذين يتخلّون بالضبط والربط ويرتكبون مخالفات للانظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٢ - للمجلس العسكري الصلاحية في تغريم المكلفين وفسخ احكام هذا القانون ائتمان التجهيزات التي يفقدونها والتعويض عن الاضرار المادية التي يوقعونها في تخريب الدولة اثناء مدة التدريب .

المادة ١٣ - لرئيس الوزراء بناء على تنسيب وزير الدفاع ان يكلف القائد العام للجيش بدعوة من يرى ضرورة لدعوتهم من افسراد الخدمة الوطنية الاجبارية للخدمة العسكرية ضمن حدود المماكة الاردنية المأهولة ويعتبرون في هذه الحالة كجنود من الجيش تدفع لهم المخصصات التي تقررها قيادة الجيش العربي ويتبعون قوانين وانظمة الجيش العربي .

المادة ١٤ - كل مختار او عضو في الهيئة الاختيارية لا يقوم بالمساعدات المنصوص عنها في هذا القانون يحاكم امام قاضي الصلح الذي له ان يفرض عقوبة بالحبس من اسبوع الى ثلاثة اسابيع او بغرامة لا تتجاوز عشرين ديناراً او بكليهما العقوبتين معاً .

المادة ١٥ - لمجلس الوزراء بتصديق جلالة الملك المظلم اصدار انظمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٦ - يلغى قانون الحرس الوطني رقم (٧١) لسنة ١٩٥٠ واي تعديل طرأ عليه وتعني عبارة (الحرس الوطني) ايضاً وردت في اي قانون او نظام آخر عبارة (الخدمة الوطنية الاجبارية) .

المادة ١٧ - رئيس الوزراء ووزيرا الدفاع والتدليّة يكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هـ - قرار اللجنة القانونية رقم (٥)

الرئيس :

يتلى قرار اللجنة الخامس حول قانون خطر تربية الماعز .

قرار رقم (٥)

المقرر :

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ ١٣ و ١٦ / ٥ / ١٩٦٧ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد رياض المفلح وحضور السادة المقرر سلمان القضاء ، والاعضاء بشارة غصيب ، سليم البخيت ، ساياء الكشك ، خالد الحاج حسن ، يعقوب معمر : الشيخ عبد الباقي جمو ، محي الدين الحيني ، أميل الغوري ، عيسى عقل .

ونظرت في القانون المؤقت رقم ٣١ لسنة ١٩٦٥ قانون حظر تربية الماعز ، وبعد دراسته ، قررت رده بسبب أنه لا يتفق ومصصلحة البلد ولا يتلاءم مع طرق معيشتها ويجب الغاؤه .

وتوضي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

مخالفة كل من الاعضاء - السادة خالد الحاج حسن ، أميل الغوري ، محي الدين الحسيني

(بخالف رأي الاكثرية وري يقول القانون كماورد من الحكومة ، وبسبب ملاحظتنا عليه في الجلسة .)

السيد وزير المواصلاات والسياحة والآثار :

معالي الرئيس :

ولو أنني مخالف من ناحية المبدأ بالنسبة لهذا القانون لما كنت رئيساً للمجلس . الا انني ارجو من معالي الرئيس تأجيل البحث بهذا القانون الى ان يعود معالي وزير الزراعة ويحضر المناقشة فعنده ملاحظاات حول هذا القانون .

(اصوات : موافقون)

« ضجه »

الرئيس :

اولاً في اقتراح من الحكومة بتأجيل البحث حتى يأتي صاحب الشأن الاول معالي وزير الزراعة هـ... هذا التأجيل من حق المجلس . فهل توافقون على التأجيل . من يوافق يرفع يده ٢

(اصوات : لا لا)

يا اخوان من حق الحكومة دائماً ان تطلب

التأجيل .

لمقرر :

معالي الرئيس

الواقع نحن نحب التعاون مع الحكومة حتى تصير دراسة اكثر على القوانين ، لكن هناك نقطة جدية بالاهتمام وهي ان هذا القانون موضوع التطبيق في مناطق تقريباً دخلت في المرحلة التي يجب ان يزيلوا فيها الاغنام واصحاب الاغنام يهربونها فمن بيتا لبيت ، اخوالهم همسة ، يكون يهربون ، فالموضوع بحاجة لحل سريع .

مكتبة السيد الرئيس

السيد المايطة نائب الكرك :

هذا القانون معمول به منذ سنة وتأجيله من سنة لسنة اخرى يضر بمصالح المواطنين .

الرئيس :

نحن نؤجله على جدول اعمال الجلسة المقبلة .

السيد المايطة نائب الكرك :

تأجيله ضروري يا معالي الرئيس ، نحن نقررده .

السيد المفلح رئيس اللجنة القانونية :

للتوفيق بين رغبة المجلس الكريم ورغبة الحكومة ارى ان يؤجل للجلسة المقبلة فقط .

الرئيس : صح .

السيد وزير المواصلات والسياحة :

معالي الرئيس

اذا امكن ، انا اؤيد رأي الاخ ابو بشار بتأجيله حتى الجلسة المقبلة ، ونحن سنقول لمعالي وزير الزراعة ليكون حاضراً في الجلسة المقبلة والكلمة بطبيعة الحال لمجلس النواب المقرر .

الاستاذ جمو نائب عمان :

انا رأيي المجلس باي تأجيله .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تأجيل البحث بهذا القانون حتى الجلسة المقبلة ؟
(وافق المجلس بالاكثارية على تأجيله الى الجلسة القادمة) .

السيد الخشمان نائب السلط :

التصويت لم يتم .

الرئيس :

لا ، المجلس قرر تأجيله ومن حق الحكومة الطلب بتأجيله .

٥ - مقررات اللجنة الادارية

الرئيس :

نأتي الآن لمقررات اللجنة الادارية ، ارجو من المقرر السيد محمد الحاج عبد الله تلاوتها من على المنصة .

- ١ -

المقرر :

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ ، وقررت ما يلي : -
(١) انتخاب عطوفة السيد وحيد العوران رئيساً للجنة .

(٢) انتخاب سمادة السيد محمد الحاج عبد الله مقررراً للجنة .

اللجنة الادارية

- ٢ -

المقرر : (متابعاً)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٥/٧ برئاسة السيد وحيد

(٤) الشكوى رقم (٥) المقدمة من ذمابة عمال وزارة الاشغال العامة في محافظة الخليل المتضمنة اعادة عمال الطرق المقبولين .

توصي اللجنة بأحالة هذه الشكوى على الحكومة للنظر بها والعدل على انصاف المشتكين وحفظ حقوقهم من جشع المتهمدين والزام هؤلاء المتهمدين بتسجيلهم في هذه التمهيدات ، واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٥) الشكوى رقم (٧) المقدمة من غاتير ووجوه وعمال واهالي لواء جرش والشكوى رقم (٨) المقدمة برقية منهم ايضاً بخصوص منع وحظر الماعز من منطقتهم ه

توصي اللجنة بأحالة هذه الشكوى الى اللجنة القانونية للنظر بها بعين الاعتبار عندما تنظر في مشروع القانون المختص والمعرض عليها حالياً .

(٦) الشكوى رقم (١٣) المقدمة من عشيرة النصيرات - قضاء اريحا بخصوص حرمانهم من اراضيهم الزراعية بسبب تغيير مجرى نهر الاردن عند الكيلومتر (٢٢) .

توصي اللجنة المجلس بأحالة هذه الشكوى على الحكومة للنظر فيها واعلاماً بالنتيجة لعرضها على المجلس المقرر .

(٧) الشكوى رقم (١٤) المقدمة من (٥١) موظفاً من موظفي الاذاعة المتضمنة طلب رفع الظلم عنهم بسبب المدير الحالي للاذاعة .

توصي اللجنة بأحالة هذه الشكوى على الحكومة للقيام باجراء التحقيق العادل بما امكن من السرعة حفظ الحقوق هؤلاء الموظفين ، واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة الادارية

العوران وحضور السادة المقرر - السيد محمد الحاج عبد الله والاعضاء ال ا د : - رمضان حجه ، جلال مرزوق ، عبد الوهاب الطراونه ، فيصل الجازي ، محمد سعيد يونس ، عاطي ابو العز ، محمد طاهر الكيلاني ، علي الرحي . ونظرت في الشكاوى والاوراق المحالة اليها ، وقررت مايلي . -

(١) الشكوى رقم (١) ورقم (٦) المقدمة من السيد حسين ابو شحج ورفاقه بالنيابة عن حجاج محافظة الخليل المتضمنة طلب رد اجور الكن المأخوذة منهم .

توصي اللجنة بأحالة هذه الشكوى على معالي وزير الداخلية للنظر بها وانصاف المشتكين وايصالهم لحقوقهم واعلام المجلس الكريم بالنتيجة .

(٢) الشكوى رقم (٢) المقدمة من رؤساء وكتاب ورش مديرية الاشغال في محافظة العاصمة المتضمنة طلب تحويلهم لرواتب مقطوعة وتثبيتهم في العمل .

توصي اللجنة بأحالة هذه الشكوى على معالي وزير الاشغال العامة للنظر بها على ضوء ما تسمح به الامكانيات حرصاً على مستقبلهم .

(٣) الشكوى رقم (٣) المقدمة من امين سر نقابة موظف وعمال الكهرباء في الاردن ، المتضمنة طلب اعادة ارباب الثالث عشر لعمال ومستخدمي شركة كهرباء محافظة اربد .

توصي اللجنة بأحالة هذه الشكوى على معالي وزير الاقتصاد الوطني للنظر بهذه الشكاوى وانصافهم اسوة بأمثالهم بقدر ما تسمح به الانظمة المعمول بها في المماثلة ، واعلام المجلس بالنتيجة .

مكتبة ابن رشد

الرئيس :

الفقرة الاولى من القرار حول الشكاويين - ١
و ٦ - هل يوافق المجلس على توصية اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

الفقرة الثانية حول الشكاوي رقم ٢ - هل
يوافق المجلس على توصية اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

الفقرة الثالثة حول الشكاوي رقم ٣ - هل
يوافق المجلس على توصية اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

الفقرة الرابعة حول الشكاوي رقم ٥ -
هل يوافق المجلس على توصية اللجنة ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

الفقرة الخامسة حول الشكاويين رقم ٧ و ٨ .
المقرر :

انا في تعليق حول هذا الموضوع ، الحقيقة
موضوع خطر تربية الماعز ، ان المتضررين بالنسبة
للماعز في محافظة اللواء الشمالي هم جماعة من فقراء
الفلاحين ويكولون الكالا كاملا في معيشتهم على
الماعز ، ونحن نقرر ان نتكلم ونحن بعيدين عن الموضوع

ولا نعلم الحقيقة ، على النواب الذين يعارضون عدم
رد هذا القانون ان يذهبوا الى المزار وجديتنا وكثر
رحنا الى آخره ، ان يذهبوا الى جبل الخليل ، الذي
لا يوجد به شجرة واحدة الذين يعارضون هذا
القانون يعارضون على مبدأ ان العز هي حيوان
ضار بالشجرة ، هناك مناطق كبيرة تعيش على
العز ولا يوجد بها شجرة واحدة ، نحن نحكم على
الامور ولا نلزم بالحقيقة ، الذي يريد ان يرد هذا
القانون يذهب الى مناطق الاردن . انا اقترح اذا
شدد على رد هذا القانون ان تؤلف لجنة من الاعيان
والنواب ويذهبوا الى كل قرية في الاردن ويقدموا
تقريراً عن واقع الحال .

السيد العظم نائب معان :

رد القانون لصالح المواطنين .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على توصية اللجنة حول
هذه الشكاوي ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

الفقرة السادسة حول الشكاوي رقم (١٣)
هل لاحظت ملاحظة حولها ؟

الاستاذ جيمو نائب عمان :

انا راى في مثل هذه الامور الهامة وبخاصة
عندما تكون الشكاوي على الجهات المسؤولة ان تشكل
لجنة من المجلس .

السيد العوران رئيس اللجنة الادارية :

يا سيدي نحن لا نطيع ان نقول هكذا وهي
امام القضاء ، هذه القضية امام المحاكم ويطلب
المزارعون انصافهم بشكل آخر لعل وعسى ان توصي
الحكومة باعادة النظر في المهنيين الفنيين الاجانب
الذين ساروا في تغيير هذا المجرى بزواية اكثر مما
كانت عليه في السابق وسعة هذه الزاوية أضرت كثيراً
بمساحات من الارض ، لهذا لا تجدي اللجنة في حالة
تأليفها طالما ان القضية لدى القضاء .

السيد العظم نائب معان :

اعتقد ان اللجنة الادارية من اهم اللجان لأنها
ذات مساس مباشر مع الجمهور توفيقاً للرأي الذي
ايداه الاستاذ عبد الباقي ووحيد بك ، الموضوع الذي
بين يدي القضاء لا يجوز ان يكون للمجلس دخل
فيه والموضوع الذي يحال للحكومة ارى ان يكون
للمجلس اسهام في الموضوع كأن يشرك عضواً
اكثر في الاطلاع على التحقيق ، كثيراً من القضايا
التي قد تكون الحكومة والوزير او اعضاء من الوزارة
هم خصوم في القضية او على الاقل لهم رأي يخالف
رأي المشتكي فاذا كانت القضية امام القضاء فلا دخل
للمجلس وان لم تكن فبالاعوان بين المجلس والحكومة
ارى ان يكون للمجلس عضو في هذه اللجنة .

الرئيس :

احب ان اوضح نقطة ، الآن لما تقرر اللجنة
المختصة وتوصي المجلس ، المجلس يبنى الرأي ويعطى
للحكومة ، منروض في المجلس ان يتابع . وخاصة ان
الجواب ميعرض على المجلس ، يتابع اللجنة المختصة
اللجنة الادارية ، تتابع حتى يأتيها الجواب وان لم يأت

فن سقيا ان ترفع الامر مرة اخرى الى المجلس
ليناقل الموضوع . الآن هل يوافق المجلس على
توصية اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

الفقرة الاثني عشر : حول الشكاوي رقم ١٤ -
السيد العظم نائب معان :

معالي الرئيس

الشكاوي المقدمة من هذا البلد من المواطنين
تشير الى احد اثنين : اما ان هؤلاء المواطنين ليس
لديهم الحق في مثل هذه الشكاوي وانهم ينترون على
مدير الاذاعة اقتراعات غير قائمة لذا ارى ان تصل
اللجنة المشكلة الى رأي يقاع اشد العقوبات بحق
هؤلاء المواطنين . واما ان يكون هؤلاء الموظفون
مظلومين وواقعين تحت وطأة استبداد لا يستطيعون
ان يرفعوا صوتهم ، والقضية ليست قضية شخصية
ولا قضية فردية ، التقيت بعدد منهم ، وتربطني
بعطوفة مدير الاذاعة الحالي علاقة لا اقول صداقة
عميقة وانما معرفة طيبة وكنت كثيراً ما اقدم للاذاعة
انتاجاً ادبياً او غير ذلك وليس بيني وبين عطوفة المدير
اي شيء حتى لا يظن البعض بأن هناك خصوصية
شخصية ، اما ما يقوله هؤلاء على السنتهم يعني
للبلد اساءة كبيرة فاذا تبين ان ما يقال عن مدير
الاذاعة الحالي اعتقد ان الامر جد خطير فاذا تبين
ان ما يقال اقتراع على مدير الاذاعة ارى ان ترفع
العقوبة الشديدة بحق هؤلاء المترين ، لذا ارى ان
نهم جداً لأن الاذاعة هي وجه هذا البلد وهي لسان
هذا البلد وما يقال عنها يمكن ان ينقل الى الخارج
بصورة ترفع من مكانة هذا البلد او تنقصه اليه لا
يخجل الله ، ارجو الاهتمام بهذه الشكاوي وشكراً .

هكذا صبه العمل

الاستاذ جمو نائب عمان .

تعقيباً وتأييداً لما تفضل به الاخ يوسف العظم اقترح تشكيل لجنة من هذا المجلس للتحقيق في هذا الموضوع ، لا شكاً في الوزارة المختصة او مظنة تقصير من الوزارة انما لأن الشكوى على المسؤولين....

السيد المعاينة نائب الكرك :

... الانسب ...

الرئيس :

... يا ابو حبيب ارجوك ... يسا اخوان لا يجوز مقاطعة النائب اثناء كلامه ... دعوه يكمل ومن له رأي آخر يمكن ان يقوله ...

الاستاذ جمو نائب عمان :

الاخ عمران نجبه ، ويجوز له مالا يجوز لغيره ، نحن نتقبل اعتراضاته ، انما هذا الموضوع ، أو هذه الشكوى المقدمة من (٥١) موظفاً لا يجوز ان يقتنع المجلس باحالة هذه الشكوى الى الحكومة لدراستها واجابة المجلس على هذه الشكوى فقط ، هذه الشكوى تتناول طرفين مدير الاذاعة وموظفي الاذاعة ، وكما سمعنا لا يجوز بأي حال من الاحوال ان نفرض الطرف عن هذه الشكوى بهذه السهولة لأن الاذاعة هي التي تنقل الصورة الصحيحة عن هذا البلد للعالم ، ويجب ان يعالج هذا الأمر باشتراك المجلس بتشكيل لجنة حتى يصدر القرار النهائي في هذه الشكوى .

السيد وزير المواصلات والسياحة :

يا سيدي ارجو ان نحال هذه الشكوى الى الحكومة وستولي الحكومة الاهتمام الواصل هذه الشكوى بشكل خاص واستعراض الموضوع على المجلس الكريم بالنسبة للتحقيقات التي ستبديها .

السيد رئيس اللجنة الادارية

ايضاحاً لما عاوركم ، هذه الشكوى نحال الى الحكومة وستجيب الحكومة عليها فاذا قنع المجلس كان به والافان اللجنة الادارية هي التي تتولى التحقيق

السيد القضاء نائب عجلون

معالي الرئيس

الواقع قرار اللجنة الادارية كان واضحاً ويتفق والاصول ، هذه الشكوى الآن مجردة لا نستطيع الآن مناقشة صحتها او عدم صحتها ، لهذا لا يجوز لنا ان نتهم أحداً ، جميعنا حريصون على الاذاعة وسمعة الاذاعة ولا شك ان الحكومة تحرص على ذلك ونحن واقرون من ان هذه الحكومة ستولى هذه الشكوى اهتمامها ودم دام ستحيط المجلس علماً بالواقع المجلس يتصرف حيثل حسب صلاحياته .

السيد العظيم نائب معان :

الانتم لم رد .

المقرر :

ارجو ان تفقوا باللجنة الادارية التي سوف لا يفلها الا الحق وسوف لا تسكت عن هذه القضية وستقف بالمرصاد لاجل الحق سواء بحق المدير او الموظفين .

السيد الحشمان نائب السلط

احالة الشكوى الى الحكومة هو الصحيح ، الحكومة هي التي تطبق نظام الموظفين .

السيد الودد نائب مادبا

الواقع محطة الاذاعة بشكل خاص دائرة مهمة جداً ودائرة يزورها يومياً اخذ المسؤولين واكثر الاحيان يزورها بخلافة الملك فاذا هنالك ما يقصا

الموظف وربما كان مضروراً فالملك يراه والوزير يراه انا ضد الشكاوى الجماعية من موظفي دائرة رسمية ، يجوز ان يظلم شخص او شخصان ، ثلاثة اكن (٥١) شخصاً يقدمون عريضة من دائرة رسمية هذه مادة خطيرة على دوائر الدولة الاخرى .

المقرر :

هل انت ضد التحقيق العادل .

السيد العود الله نائب مادبا

طبعاً لا ، اكن انا اقول بترك الرد لجواب الحكومة .

الرئيس :

على اي حال الامر ...

السيد العود الله نائب مادبا

غداً تردنا الف مشكلة (٥١) موظفاً يجمعون على توقيع برقية هذه وراهها مغازي كثيرة .

الرئيس :

على اي حال من حق كل مواطن ان يقدم شكوى الى المجلس ، والموظف اذا تجاوز مرجعه ففي القوانين اجراءات تؤاخذ على تجاوز مرجعه ، اكن نحن هنا كمجلس كسل عريضة يجب ان نهم بها ، الحكومة عندها نظام الخدمة المدنية وتؤاخذ به كل موظف تجاوز مرجعه ، هذا شأن الحكومة ، أما نحن كمجلس تفضلنا الشكوى بالطريقة الرسمية ونستمع الى رد الحكومة فاذا كان ردها غير مقنع يحق لعند من النواب او اللجنة المختصة ان تعيد النظر وتطلب فتح النقاش على الموضوع مع الوزير المختص او الحكومة ، واحب ان استجل الآن ان الحكومة اعلنت - رغم انه ليس المفروض اليها ان تعلن - انها مهتمة بههله

الشكوى وستحقق تحقيقاً عادلاً ونجيب المجلس . الآن القرار بمجموعه هل يوافق الخواص عليه ؟

الجمع : موافقون

الرئيس :

ارجو من عطوفة الامين العام تلاوة مقررات

بأبي البجان : -

٦ - قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم ١ -

الرئيس :

يتلى قرار لجنة الشؤون الخارجية .

الامين العام :

قرار رقم (١)

١- تمتعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب بنصائح القانوني بتاريخ ٢٩ / ٤ / ١٩٦٦ وقررت ما يلي :

(١) انتخاب معالي السيد عبد القادر الصالح رئيساً للجنة

(٢) انتخاب عطوفة السيد محمود الروسان مقرراً للجنة

لجنة الشؤون الخارجية

(اخذ المجلس علماً به)

٧ - قرار لجنة اللاجئيين رقم (٢)

الرئيس :

يتلى قرار لجنة اللاجئيين .

لجنة الشؤون الخارجية

الأمين العام:

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة اللاجئين لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ ، وقررت ما يلي :-
(١) انتخاب عطوفة السيد عبد الرؤوف الفارس رئيساً للجنة
(٢) انتخاب سمادة السيد شريف التبرج مقررًا للجنة

لجنة اللاجئين

(اخذ المجلس علماً به)

٨ - قرار لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة والمغتربين رقم (١)

الرئيس:

يتلى قرار لجنة التوجيه الوطني

الأمين العام:

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة والمغتربين مجلس النواب بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ وقررت ما يلي :-
(١) انتخاب سمادة السيد فرح ابو جابر رئيساً للجنة

(٢) انتخاب سمادة السيد ادوارد نجيب مقررًا للجنة

لجنة التوجيه الوطني والدعاية والسياحة والمغتربين

(اخذ المجلس علماً به)

٩ - قرار لجنة التربية والتعليم رقم (١)

الرئيس:

يتلى قرار لجنة التربية والتعليم

الأمين العام:

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التربية والتعليم مجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ وقررت ما يلي:
(١) انتخاب فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو رئيساً للجنة

(٢) انتخاب الاستاذ يوسف العظم مقررًا

للجنة

لجنة التربية والتعليم

(اخذ المجلس علماً به)

١٠ - قرار اللجنة الزراعية رقم (١)

الرئيس:

يتلى قرار اللجنة الزراعية

الأمين العام:

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الزراعية مجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٧/٤/٢٩ وقررت ما يلي :-
(١) انتخاب معالي السيد عبد الله النياض رئيساً للجنة

(٢) انتخاب سمادة السيد فرح ابو جابر

مقررًا للجنة

اللجنة الزراعية

(اخذ المجلس علماً به)

١١ - تحديد موعد الجلسة القادمة

الرئيس:

ما رأي المجلس الكريم بموعد الجلسة القادمة ؟

السيد العوران نائب العفيل:

حلاً للمشاكل من ورود البرقية او عدمها ارى ان يعين موعد اجتماعنا القادم من الان .

السيد وزير المواصلات والسياحة

الافضل ان يعين فيها بعد وارسال برقيات بهذا الشأن .

الرئيس:

وبدأ يوم الثلاثاء من كل اسبوع يعقد المجلس اجتماعاته . على كل حال الاجتماع القادم نخدده فيها بعد وسرسل برقيات بذلك مع الرجاء من معالي وزير المواصلات بان يوعز لارقليته لتأمين وصول البرقيات في حينه .

والآن ارفع الجلسة

امين عام مجلس الامة

هاني خير

رئيس مجلس النواب

الدكتور قاسم الريماوي

تصريف

- ١ - اعد ووب هذا العدد واشرف على تنظيم ضبطه الأمين العام : الاستاذ هاني خير
- ٢ - قام بتنظيم هذا المحضر : السادة خليل عصفور وعدلان بعيون وناظم مرزوق
- ٣ - قام بالاشراف على طباعة هذا العدد وتدقيقه في المطبعة مأمور المحلة : السيد وليد التجديدي

مكتبة المجلس